بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

التقرير السنوي

السادس والثلاثون

بيـت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع.)
وشركاته التابعة

2014

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُوا اللّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (278)

فإِن لم تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَربٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوالِكُمْ لاَتَظْلِمُون ولاَ تُظْلَمُونَ (279)

صدق اللّه العظيم

سورة البقرة الآية 278 – 279

حضرة صاحب السمو الشيخ

صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ

نوّاف الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

سمو الشيخ

جابر مبارك الحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء – دولة الكويت

بيت التمويل الكويتي
شارع عبدالله المبارك - المرقاب - الكويت
ص. ب 24989 الصفاة
13110 الكويت
هاتف: 1800700 965+
فاكس: 22455135 965+
برقياً: بيت مال كي ت
corp@kfh.com
www.kfh.com
@KFHGroup
@KFHGroup
Kuwait Finance House (KFH)

المحتويات

أهم المؤشرات المالية	08
لمحة عن مجموعة "بيتك"	10
كلمة رئيس مجلس الإدارة	12
أعضاء مجلس الإدارة	14
تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية	19
أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية	20
التطورات الاقتصادية خلال عام 2014	22
كلمة الرئيس التنفيذي ومناقشة النتائج	24
الأداء المالي في عام 2014	27
الإدارة التنفيذية	28
تقرير الحوكمة	34
إفصاحات معيار كفاية رأس المال – بازل III	48
تقرير مراقبي الحسابات والبيانات المالية المجمعة	62
دليل حوكمة "بيتك"	126

أهم المؤشرات المالية لبيت التمويل الكويتي "بيتك"

إجمالي الأصول منذ عام 2012 وحتى عام 2014

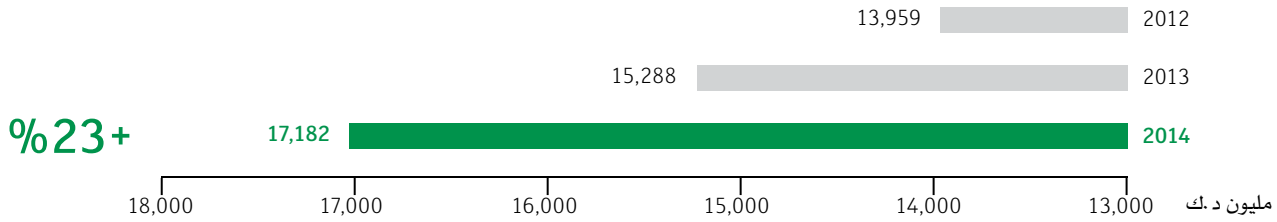

إجمالي مديني التمويل منذ عام 2012 وحتى عام 2014

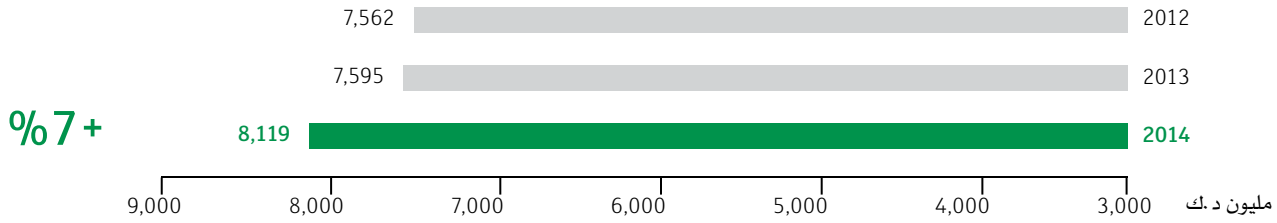

إجمالي الودائع منذ عام 2012 وحتى عام 2014

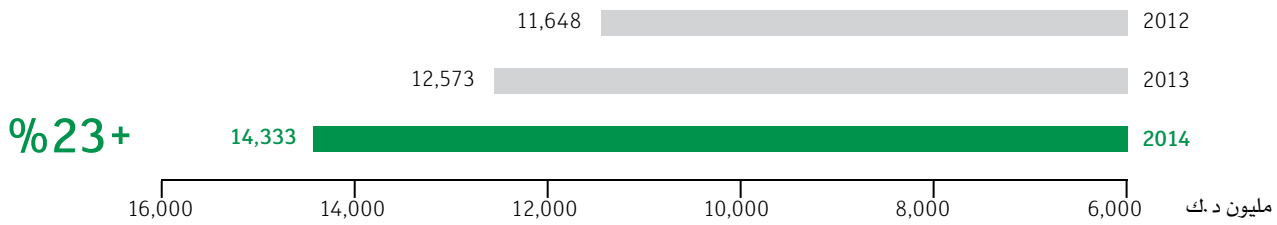

إجمالي الإيرادات منذ عام 2012 وحتى عام 2014

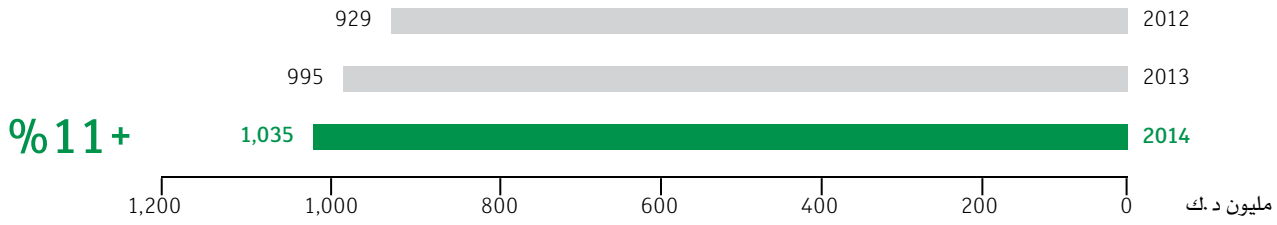

صافي الربح الخاص بالمساهمين منذ عام 2012 وحتى عام 2014

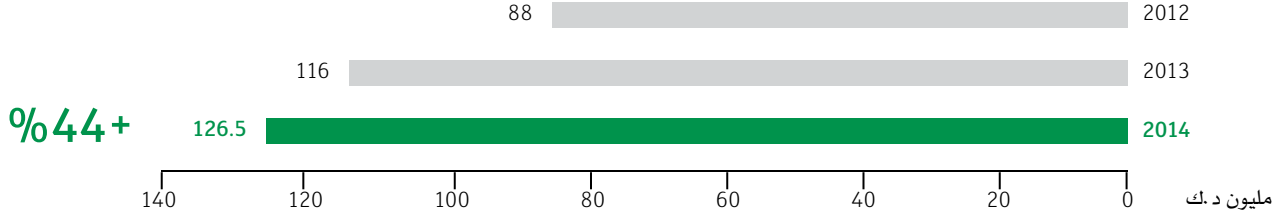

لمحة عن

مجموعة "بيتك"

لمحة عن مجموعة "بيتك"

العمليات الدولية المتكاملة

تقود مجموعة "بيتك" التمويل الإسلامي عالمياً، حيث تقدم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية، وتعمل في أربعة مناطق حول العالم، ولديها 390 فرعاً مصرفياً وأكثر من 740 جهاز سحب آلي وأكثر من 9,000 موظف.

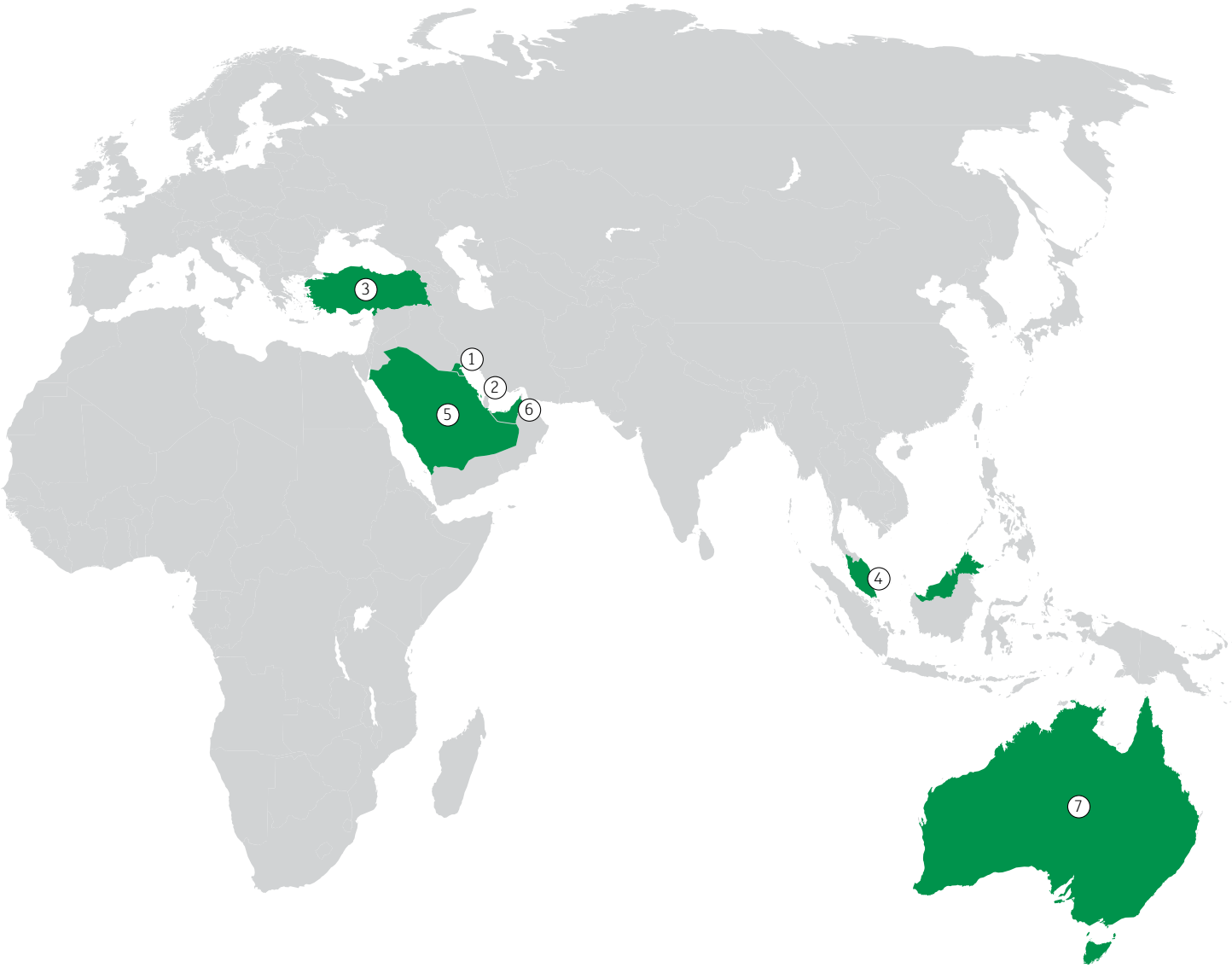

- يعد بيت التمويل الكويتي "بيتك" أول بنك إسلامي في دولة الكويت، تأسس في عام 1977 وأصبح اليوم أحد أكبر البنوك الإسلامية في العالم وواحداً من أكبر الممولين في السوق الكويتي والإقليمي.
- من كبار مساهمي "بيتك" الهيئة العامة للاستثمار (ملكية مباشرة)، الأمانة العامة للأوقاف (ملكية مباشرة)، الهيئة العامة لشؤون القصر (ملكية مباشرة) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (ملكية غير مباشرة).
- بيت التمويل الكويتي شركة مساهمة كويتية مسجلة ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (KSE.KFIN).

① بيت التمويل الكويتي – الكويت
② بيت التمويل الكويتي – البحرين
③ البنك الكويتي التركي للمساهمة – تركيا
④ بيت التمويل الكويتي – ماليزيا (برهاد)
⑤ بيت التمويل السعودي الكويتي – السعودية
⑥ البنك الكويتي التركي للمساهمة – دبي
⑦ بيت التمويل الكويتي – أستراليا (مكتب تمثيلي)

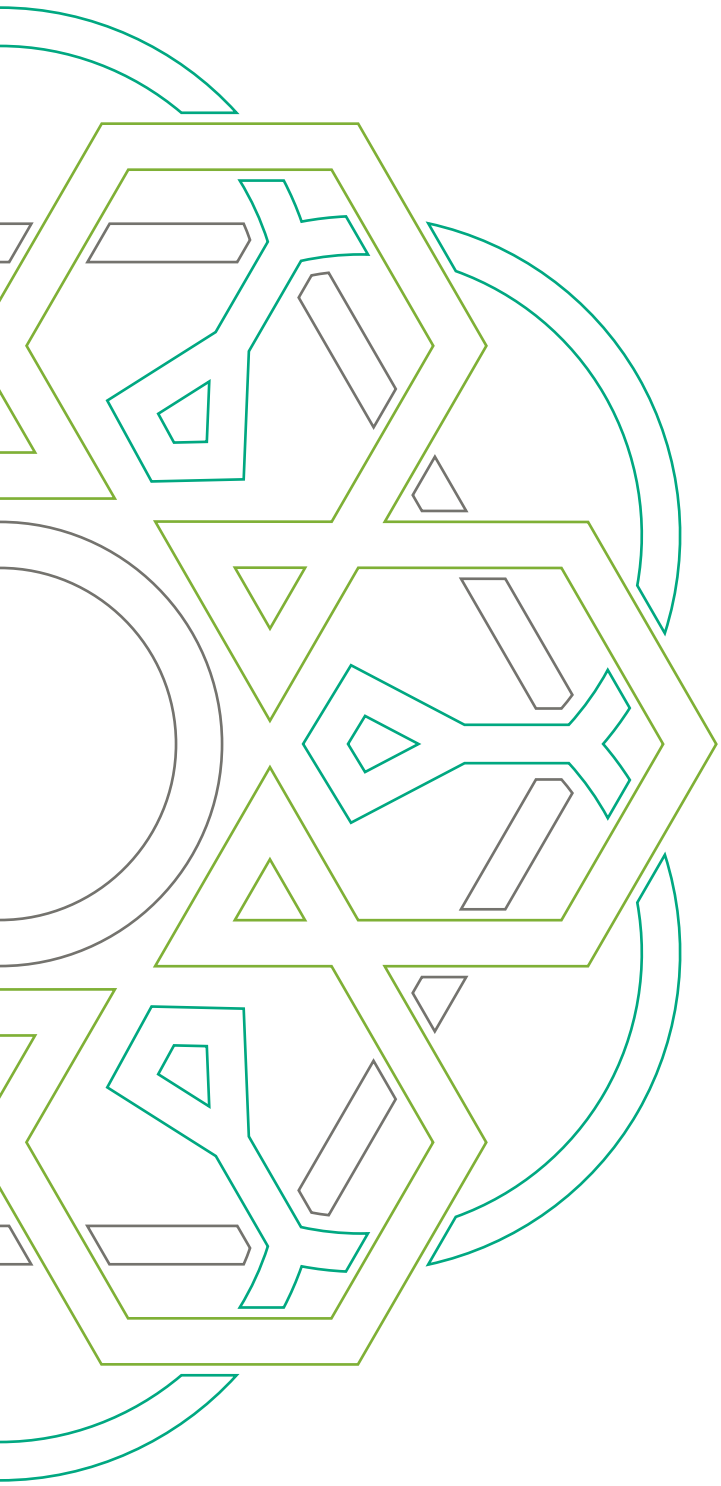

رؤيتنا

قيادة التطور العالمي للخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والارتقاء إلى مرتبة البنك الإسلامي الأكثر ربحية مستدامة، والأعلى ثقة في العالم.

رسالتنا

تحقيق أعلى مستويات الابتكار والتميز في خدمة العملاء مع حماية وتنمية المصلحة المشتركة لجميع الأطراف المعنية بالمؤسسة.

قيمنا

الريادة والابتكار..

الشراكة وتحمل المسئولية..

بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كلمة السيد/ رئيس مجلس الإدارة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة المساهمين الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالإنابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة "بيت التمويل الكويتي" أن أعرض لحضراتكم التقرير السنوي لمجموعة بيت التمويل الكويتي "بيتك" لعام 2014.

كان التغيير علامة بارزة ميَّزت "بيتك" في عام 2014، إذ بدأ بإعادة تشكيل وانتخاب مجلس إدارة جديد يتصف بالخبرات المصرفية والإدارية المتنوعة، وانتهى بتعيين رئيس تنفيذي جديد للبنك وفريق معاون له يتمتع بخبرة مصرفية عريقة، ثم إعادة هيكلة الإدارة العليا، سعياً نحو بناء فريق قادر على مواجهة التحديات وتطوير أداء مستدام وفق أفضل الممارسات الائتمانية والاستثمارية العالمية، مع إعادة هيكلة استثماراتنا ودفعها نحو الربحية، وما يتطلبه ذلك من إجراء تغييرات نوعية شملت استراتيجيتنا في إدارة أعمالنا.

وقد تجلى ذلك في تسريع وتيرة تقدم البنك من خلال تعزيز قدراتنا في جميع المجالات لاسيما في مجال الموارد البشرية الذين نعتبرهم أحد الأصول الاستراتيجية لـ "بيتك"، وتوسيع وتعزيز نطاق تواجدنا النوعي المحلي والدولي، وتحديث وتطوير واستيعاب كل جديد ومبتكر في مجال التكنولوجيا المصرفية.

وسننظر في المستقبل إلى عام 2014 كعام استثنائي ونقطة تحول في مسيرة البنك نحو تحقيق رؤيته الاستراتيجية إن شاء الله، كي يصبح المؤسسة المالية الرائدة محلياً وإقليمياً عبر تحسين الكفاءة الداخلية وترشيد الإنفاق وابتكار أدوات ومنتجات مصرفية جديدة تتصف بمصداقية شرعية رصينة، تلبي تطلعات العملاء واحتياجاتهم، بأعلى معايير الجودة والحوكمة، وعلى الرغم من أن معظم مبادرات التغيير قد أُجريت في الربعين الثاني والثالث من هذا العام ولا زالت مستمرة، إلا أن النتائج الإيجابية لهذه المبادرات بدأت بالفعل في الظهور، حيث انعكست على نتائج سنوية طيبة تزامنت مع الأداء المتميز للبنك وتحسن نوعي في جودة الخدمات المقدمة للعملاء.

فقد ارتفع صافي دخل البنك إلى مستوى قياسي، إذ تمكنا بفضل الله من تحقيق ربح صاف وصل إلى نحو 126.5 مليون دينار حتى نهاية عام 2014، وبلغت ربحية السهم 29.68 فلساً، كما بلغ إجمالي الموجودات حوالي 17.2 مليار دينار كويتي بزيادة بلغت 12.4%، كما نمت ودائع "بيتك" بنسبة 14% لتصل إلى ما يفوق 14.3 مليار دينار كويتي مقارنة بالعام الماضي، والتي بلغت نحو 12.6 مليار دينار كويتي، وتعكس هذه الأرقام وضعاً مالياً قوياً خلال فترة صعبة مرت على الاقتصاد المحلي والعالمي، وسعت المجموعة خلالها نحو المحافظة على أصول وكيان "بيتك"، والوصول به إلى أفضل النتائج المالية.

وعلى ضوء هذه النتائج المالية أوصى مجلس الإدارة بما يلي:

1. توزيع أرباح نقدية بنسبة 15%، وتوزيع أسهم منحة بنسبة 10%.
2. توزيع عائد على الودائع الاستثمارية، وحساب التوفير، كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول (1) يوضح أرباح المودعين

نوع الحساب	2014	2013
الوديعة الاستثمارية "الخماسية"	%2.337	%2.180
الوديعة الاستثمارية "المستمرة"	%2.064	%1.962
الودائع الاستثمارية "السدرة"	%1.681	%1.526
حسابات التوفير الاستثمارية "التوفير"	%0.935	%1.308
ودائع استثمارية "الديمة" (6 أشهر)	%1.446	-

ويجدر الإشارة هنا إلى أننا مازلنا نعمل في بيئة تتميز بالتغيير في التنظيمات واللوائح والقوانين، وفي أجواء اقتصادية مضطربة، وتطورات سياسية إقليمية وعالمية غير مسبوقة، ولقد عزمنا مبكراً وبشكل حاسم أن تتقدم أعمالنا لمواجهة المستقبل برؤية استراتيجية تركز على قيادة التطور العالمي للصناعة المصرفية الإسلامية، وخلال عام 2014 عززنا تلك المكانة الرفيعة متجاوزين طموحاتنا في ما يخص رأس المال وفقاً لما اعتمده "بنك الكويت المركزي" في إطار بازل III، التي تحدد متطلبات رأس المال أعلى من تلك المفروضة والتي سيتم تنفيذها على مراحل تنتهي بحلول عام 2018، وتبلغ نسبة كفاية رأس مال "بيتك" 16.25%، وهي نسبة مرتفعة وفقاً للمعايير الإقليمية والعالمية، كما عملنا على تطوير وتحسين إدارة مخاطر الائتمان، وتسوية مديونيات الشركات المتعثرة واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة أي إخفاق محتمل في السداد.

كما أسفر استمرار التوظيف الأمثل للخبرات الغنية التي يمتلكها "بيتك" وزيادة وتيرة التنسيق بين مختلف الإدارات عن طريق الاستفادة من جميع الفرص التي أتيحت لنا في عام 2014؛ حيث تمكّنا من توسعة شبكة فروعنا، وتعزيز بنيتنا التحتية، وطرح منتجات جديدة، وتطوير قنوات الخدمة الإلكترونية لزيادة مستوى رضا عملائنا داخل الكويت وخارجها، حيث تمكنا ولله الحمد من تحقيق أرباح استثنائية من أكبر حدث عقاري في الكويت خلال عام 2014 من خلال عرض (محفظة بيتك العقارية) للبيع في مزاد علني حيث تم بيع 68 عقاراً بقيمة تصل لحوالي 125.58 مليون دينار، تبلغ حصة "بيتك" من الأرباح حوالي 36 مليون دينار.

وقد كان عام 2014 عاماً محورياً على صعيد تعزيز أوجه التكامل والاندماج بين وحدات مجموعة "بيتك"، وإعادة هيكلة استثماراته وترسيخ ركائز التوسع الإقليمي الذى سوف ننتهجه في السنوات القليلة المقبلة من خلال تنفيذ سياساته الساعية للتوسع الطموح وتعزيز مكانته وحضوره القوى في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية، فقد دعم "بيتك تركيا" شبكة فروعه لتصل إلى 300 فرع في جميع أنحاء تركيا، وحقق "بيتك تركيا" نتائج جيدة للغاية، وتحسنت الربحية في كل من "بيتك البحرين" و"بيتك ماليزيا"، كما شاركنا في إصدار أول صكوك سيادية لجمهورية جنوب أفريقيا بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، وإصدار صكوك قصيرة الأجل بقيمة بلغت 1.6 مليار دولار بالتعاون مع بنوك دولية والمؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة.

وانعكست نقاط القوة التي يمتلكها "بيت التمويل الكويتي" في حفاظ البنك على تصنيفه الائتماني (A+) وفق تصنيفات وكالتي ستاندرد آند بورز وفيتش، كما رفعت ستاندرد آند بورز التصنيف الائتماني لـ"بيتك" كرؤية مستقبلية من سلبية إلى مستقرة، كما مُنح "بيتك" خلال عام 2014 عدة جوائز مرموقة في مجال العمل المصرفي كان من بينها جائزة أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط، وأفضل بنك إسلامي في الكويت، وأفضل بنك في الكويت.

التصنيف الائتماني والجوائز العالمية لـ "بيتك":

كما هو موضح بالجدول رقم (2)، فقد حافظ "بيتك" للعام الثاني على جملة من التقييمات الائتمانية الدولية المرموقة التي منحتها له كبرى مؤسسات التقييم الدولية.

جدول (2) يوضح التقييمات الائتمانية الممنوحة لـ"بيتك" في عام 2014

وكالة التصنيف	بعيد المدى	قصير المدى	رؤية مستقبلية
Capital Intelligence	A+	A-1	مستقرة
Fitch	A+	F-1	مستقرة
Moody's	A1	P-1	سلبية
Standard & Poor's	A-	A-2	مستقرة

ويمكن القول بكل ثقة أن نتائجنا لعام 2014 تمثل دلالة كبيرة على إمكانياتنا وما يمكننا تحقيقه من إنجازات مستقبلاً، في ظل استراتيجيتنا الجديدة الهادفة إلى تلبية كافة احتياجات مساهمينا وعملائنا وموظفينا، إننا في انتظار جني ثمار كافة الإصلاحات الرئيسية التي قمنا بإجرائها على المستويين التنظيمي والتشغيلي، والتي تُمثّل عنصراً أساسياً يساعدنا على الوصول إلى هدفنا المتمثل في تحقيق ريادة السوق.

وفي الختام، وبالأصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة الموقرين، يسرني أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير، إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى مقام سمو ولي العهد الشيخ/ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وإلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ/ جابر المبارك الصباح حفظه الله ورعاه، والشكر موصول إلى البنك المركزي، وكافة الجهات الرقابية على مؤازرتهم المتواصلة للقطاع المصرفي في دولة الكويت.

بفضل من الله فإن النجاح الذى شهدناه يعود إلى موظفينا والمكانة الموثوقة التي يعطينا إياها عملاؤنا ومساهمونا، لذا نود أن نقدم لهم شكرنا البالغ على دعمهم المستمر، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية في مجموعة "بيتك" على جهودهم المتميزة فيما يصب في رفعة ومصداقية أعمالنا، وسوف نسعى إلى تنفيذ خطتنا بطريقة منضبطة من أجل نجاح مؤسستنا على المدى الطويل، وتقديم عوائد مستدامة لجميع مساهمينا وعملائنا.

والله ولي التوفيق،،،

حمد عبد المحسن المرزوق
رئيس مجلس الإدارة

السادة أعضاء مجلس الإدارة

السيد/ حمد عبدالمحسن المرزوق

رئيس مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة منذ مارس 2014

رئيس اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الحوكمة

حاز على درجة الماجستير في التمويل الدولي وإدارة الأعمال من جامعة كليرمونت بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1987، وعلى درجة البكالوريوس في هندسة النظم الصناعية من جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1985.

عضو مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت منذ عام 2002 ورئيساً للاتحاد منذ عام 2010، عضو مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية منذ عام 2003، كما أنه عضو مجلس إدارة الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب منذ عام 2007، وكان قد شغل منصب عضو مجلس الأمناء في الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ما بين عام 2004 حتى عام 2009، كما كان عضو مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية منذ عام 2003 حتى عام 2010.

لديه خبرة مصرفية رفيعة في دولة الكويت وخارجها تفوق السبعة وعشرين عاماً، إذ تولى مهام قيادية عدة في مؤسسات مصرفية ومالية ورقابية، فكان رئيساً لمجلس إدارة البنك الأهلي المتحد – الكويت – منذ عام 2002 حتى يناير 2014، وشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد في كل من المملكة المتحدة منذ عام 1998 حتى يناير 2014 وفي جمهورية مصر العربية في الفترة منذ عام 2006 حتى يناير 2014، كما شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد – البحرين – منذ عام 2000 حتى يناير من عام 2014، وتولى منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي – عُمان – في الفترة من عام 2007 حتى يناير 2014، وعمل نائبا لرئيس مجلس إدارة المصرف التجاري العراقي في عام 2006 وحتى بداية عام 2014.

كما تولي منصب عضو ثم نائب ثم رئيس مجلس إدارة شركة الكويت والشرق الأوسط بدولة الكويت خلال الفترة من عام 2002 حتى عام 2010، كما شغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي بالمملكة العربية السعودية ما بين 2009 حتى عام 2013، وقد تولى عضوية مجلس إدارة البنك الأهلي في دولة قطر ما بين عام 2004 حتى عام 2013.

وقد شغل عدة مهام تنفيذية في بنك الكويت المركزي إذ تولى منصب مساعد مدير مكتب الشئون الفنية في عام 1991، وكان قد عمل نائباً لإدارة الرقابة ما بين عام 1992 حتى عام 1996. ثم مديراً لإدارة الرقابة خلال الفترة ما بين ما بين عامي 1996 حتى عام 1998، وبدأ مسيرته العملية حين عين في إدارة الاستثمار ضابطاً للاستثمار على محافظ الأسهم الأمريكية ومشتقاتها في الشركة الكويتية للاستثمار منذ عام 1987 وحتى عام 1990.

السيد/ عبدالعزيز يعقوب النفيسي

نائب رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت وعضو لجنة الحوكمة

نائب رئيس مجلس الإدارة منذ مارس عام 2014.

حصل على درجة الليسانس في الاقتصاد من جامعة ويتير بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1977.

يشغل حالياً منصب عضو مجلس الإدارة في شركة الاتصالات المتنقلة "زين" بداية من عام 2005.

كان قد شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة المدى للاتصالات ما بين عام 2001 حتى عام 2011، كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة المدار للتمويل والاستثمار ما بين عام 1998 حتى عام 2004، وكان عضواً في مجلس إدارة شركة وثاق للتأمين التكافلي ما بين عام 2000 حتى عام 2004.

شغل منصب عضو مجلس إدارة شركة المشروعات الاستثمارية الكويتية ما بين عام 1993 وحتى 1996، وتولى رئاسة مجلس إدارة شركة كيفك للوساطة المالية ما بين عام 1989 حتى عام 1992.

تولى عدة مناصب تنفيذية، إذ شغل منصب المدير العام في شركة مجموعة النفيسي العقارية ما بين عام 1996 حتى 2010، وعمل نائباً للمدير العام في مؤسسة يعقوب النفيسي للتجارة العامة والمقاولات خلال الفترة ما بين عام 1984 حتى عام 1999، وتولى منصب العضو المنتدب في شركة كيفك للوساطة المالية ما بين عام 1989 حتى عام 1990، وبدأ مسيرته المهنية الممتدة حين عين رئيساً لقسم التسهيلات المصرفية لدى بنك برقان في عام 1978 حتى نهاية عام 1981.

السيد/ فهد علي الغانم

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2014

عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة التدقيق والالتزام

حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الكويت عام 2002.

يتولى حالياً رئيس مجلس إدارة شركة أعيان للإجارة والاستثمار منذ عام 2011، كما يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الأهلية لبيع واستيراد المركبات الثقيلة منذ عام 2011، وهو رئيس لجنة اعادة الهيكلة لشركة أعيان للإجارة والاستثمار منذ عام 2010 حتى عام 2011، والشركة الكويتية الصناعية للبناء منذ عام 2004، وحصل على عضوية مجلس إدارة وأمين صندوق نادي الكويت الرياضي منذ عام 2007.

يعمل حاليا رئيساً تنفيذياً لمجموعة شركات الغانم وأولاده للسيارات منذ عام 2005.

كان قد شغل منصب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي للشركة الأهلية لبيع واستيراد المركبات الثقيلة ما بين عام 2005 حتى عام 2011.

وقد تولى عضوية مجلس الادارة لدى العديد من الشركات المحلية، إذ تولى عضوية مجلس الإدارة لدى الشركة العالمية لخدمات الدفع الالكتروني ما بين عام 2005 حتى عام 2010، والشركة الأولى للمسالخ ما بين عام 2003 حتى عام 2005.

كان قد عمل رئيساً تنفيذياً لدى مجموعة شركات علي الغانم وأولاده قطاع المقاولات ما بين عام 2002 حتى عام 2005.

السيد/ معاذ سعود العصيمي

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2014

عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة المخاطر

حصل على درجة البكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص التمويل من جامعة جورج مايسون بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2001.

كان قد تولى عضوية مجلس الإدارة لدى عدة شركات منها شركة بوابة الكويت القابضة منذ عام 2004 حتى عام 2014، وشركة المركز المالي الكويتي (المركز) في الفترة من عام 2008 حتى 2011، وشركة الراية العالمية القابضة ما بين عام 2005 حتى عام 2009.

يعمل حالياً نائباً للمدير العام في شركة تروفاليو منذ عام 2003. وكان قد عمل لدى إدارة الاستثمار في شركة أعيان للإجارة والاستثمار في نهاية عام 2002، واجتاز برنامجاً تدريبياً متخصصاً للخريجين لمدة 18 شهراً لدى الهيئة العامة للاستثمار في عام 2001.

السيد/ خالد سالم النصف

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2014

عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة المخاطر

حصل على بكالوريوس تخصص التمويل من كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت في عام 1995، حاصل على دورات متخصصة في تحليل القوائم المالية من معهد البحوث الدولية.

عضو مجلس إدارة الشركة الكويتية الرقمية للحاسبات منذ عام 2001.

تقلد منصب رئيس المجلس التنفيذي المتخصص في وضع الاستراتيجيات ومتابعة تنفيذها لمجموعة شركات النصف.

الرئيس التنفيذي لشركة محمد بن يوسف النصف وشركة التضامن الكويتية وشركة التجارة والمحركات الصناعية منذ عام 2008 حتى الآن.

كان قد شغل منصب مدير الاستثمار والمدير المالي لشركات النصف ما بين عام 1997 حتى عام 2008، وكان قد عمل في منصب المدير الإداري للشركة في الفترة من عام 1995 حتى عام 2007.

السيد/ نور الرحمن عابد

عضو مجلس الإدارة منذ عام 2014

رئيس لجنة التدقيق والالتزام وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت

أصبح عضواً في معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز في عام 1976، ومحاسب قانوني معتمد في عام 1986.

عين رئيساً للتدقيق في مكتب Ernst & Young في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 1999.

نال جائزة مؤتمر العمليات المصرفية الإسلامية الدولي «قيادة صناعة الخدمات المالية الإسلامية لعام 2012» تقديراً لمساهمته الفاعلة في هذا المجال، كان قد شغل منصب رئيس مجلس إدارة لجنة معايير التدقيق ونائب رئيس مجلس معايير المحاسبة والتدقيق في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، وهو عضو في مجلس أمناء الهيئة، وهو عضو في لجنة التدقيق في بنك ميزان أكبر بنك إسلامي في باكستان.

التحق بشركة Ernst & Young في جدة في عام 1979 وانتقل إلى مكتبها في دولة الكويت في عام 1986، وتم قبوله شريكاً إدارياً بالمكتب ومسئولاً عن ممارسات مكتب الشركة في البحرين في عام 1993، وبدأ مشواره المهني في شركة KPMG بانجلترا في عام 1976.

السيد/ خالد عبدالعزيز إبراهيم الحسون

عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار منذ عام 2007

عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت

حصل على درجة البكالوريوس في التسويق قسم إدارة الأعمال من جامعة الكويت في عام 1985.

عضو مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار بالمملكة العربية السعودية منذ فبراير 2012 حتى الآن.

يعمل مديراً لإدارة العقار بالهيئة العامة للاستثمار منذ أبريل 2006 حتى الآن.

عضو مجلس إدارة المجموعة المغربية الكويتية للتنمية بالمملكة المغربية منذ سبتمبر 2004 حتى مايو 2012، وعضو مجلس إدارة شركة نقل وتجارة المواشي الكويتية في الفترة من أبريل 2001 حتى مارس 2007، وعضو في مجلس إدارة شركة Rural Export & Trading (WA) باستراليا منذ مايو 2001 وحتى مايو 2004، بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة شركة الإمارات لتجارة اللحوم والمواشي ومنتجاتها بدولة الإمارات منذ مايو 2004 حتى مارس 2007، و هو عضو في مجلس إدارة شركة المنتجات الزراعية الكويتية من ديسمبر 1996 حتى ابريل 2000، وعضو مجلس إدارة الشركة العربية للصناعة والتعدين في موريتانيا في الفترة من مارس 1998 حتى نوفمبر 2000، وعضو مجلس إدارة الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار بالجزائر منذ مارس 1999 وحتى سبتمبر 2004، وعضو مجلس إدارة الشركة المصرية الكويتية للتنمية العقارية بجمهورية مصر العربية منذ يوليو 1999 حتى مارس 2007، وعضو مجلس إدارة الشركة الكويتية لتطوير المشروعات الصغيرة في الفترة من نوفمبر 1999 حتى أبريل 2001.

السيد/ أحمد عبدالله العمر

عضو المجلس ممثلاً عن الهيئة العامة للاستثمار منذ عام 2007

رئيس لجنة المخاطر وعضو لجنة التدقيق والالتزام.

حصل على درجة بكالوريوس التجارة في تخصص المحاسبة من جامعة الكويت عام 1972.

رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للاستثمار – الكويت- منذ يوليو 2013 حتى الآن.

رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية المتحدة للاستثمار في دمشق والتابعة للهيئة العامة للاستثمار منذ يوليو 2008 حتى الآن.

رئيس مكتب تسوية وإدارة المديونيات المشتراة لحساب الدولة، الهيئة العامة للاستثمار منذ يوليو 1999 حتى الآن.

بالإضافة إلى عضويته السابقة في عدد من مجالس شركات تعمل داخل الكويت وخارجها مثل عضويته في مجلس إدارة الشركة الوطنية للصناعة والمناجم (سنيم) في موريتانيا ممثلاً عن الشركة العربية للتعدين في الفترة 2002-2007، وعضو في مجلس إدارة شركة نقل وتجارة المواشي، ورئيس لجنة الاستثمار ممثلا للهيئة العامة للاستثمار في الفترة 2001-2007 ، وفي مجلس إدارة الشركة العربية للصناعة والتعدين في الأردن ممثلًا عن الهيئة العامة للاستثمار في الفترة من عام 2000 حتى عام 2007.

رئيس مجلس إدارة شركة المنتجات الزراعية الغذائية في الكويت (2001-2000)، وتولى رئاسة لجنة التصفية لشركتي الإنماء للاستثمار بالبحرين، وشركة المناجم والصناعة في عجمان بدولة الإمارات في عامي 1986 و1988.

السيد/ علي محمد العليمي

عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن الهيئة العامة لشئون القصر منذ عام 2002

عضو اللجنة التنفيذية وعضو لجنة الترشيحات والمكافآت

مدير عام الهيئة العامة لشئون القصر بدرجة وكيل وزارة منذ عام 2002

حصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام 1980.

عضو سابق في مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي، نائب المدير العام للهيئة العامة لشئون القصر منذ عام 1992 حتى عام 2002.

السيد الدكتور/ عبدالمحسن عبدالله الجارالله الخرافي

عضو مجلس الإدارة ممثلاً عن الأمانة العامة للأوقاف منذ عام 2014

رئيس لجنة الحوكمة وعضو لجنة المخاطر

حصل على درجة الدكتوراة في الرياضيات في عام 1986 من جامعة لفبره بالمملكة المتحدة.

الأمين العام للأمانة العامة للأوقاف منذ عام 2011، ويتولى رئاسة وعضوية العديد من اللجان والمشاريع والصناديق، رئيس اللجنة التربوية في اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة.

عميد ورئيس قسم بكلية التربية الأساسية وعضو هيئة تدريس بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، عضو مجلس كلية التربية في جامعة الكويت، عضو مجلس كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة الكويت، عضو في العديد من اللجان القيادية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وعضو جمعية المعلمين الكويتية، وعضو مجلس إدارة الشركة الكويتية للاتصالات (فيفا).

له انتاج علمي وفير في مجال البحوث المنشورة في الدراسات والمؤتمرات العلمية كما ألف عدة كتب في المجال الأكاديمي، كما يرأس تحرير عدة موسوعات متخصصة ، كما ألف 15 كتاباً وكتب مئات المقالات في مجال التوثيق للمحسنين من أهل الكويت.

وكان قد تولى رئاسة اللجنة المالية للجان التكافل في منطقة الشامية إبان الاحتلال الغاشم على دولة الكويت، ورئيس صندوق التكافل لرعاية أسر الشهداء والأسرى، كما أنه عضو مجلس إدارة لدى مبرة الصناعات الوطنية، وقد حاز أحد مؤلفاته على جائزة الدولة التشجيعية للعلوم الإنسانية الاجتماعية في عام 2005.

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

إلى مساهمي بيت التمويل الكويتي الكرام..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد راجعنا واعتمدنا السياسات والاتفاقيات والمنتجات والخدمات والأنشطة التي زاولها بيت التمويل الكويتي خلال عام 2014م. كما قمنا أيضاً بالمراجعة الواجبة لإبداء الرأي في مدى التزام بيت التمويل الكويتي بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية من خلال الفتاوى والقرارات والتوجيهات التي أصدرناها.

وفي سبيل تحقيق ذلك، عقدت الهيئة خلال عام 2014 (42 اجتماعاً) تمت فيها مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات بعد الحصول على المعلومات التي رأت الهيئة ضرورتها لإصدار رأيها، وتم من خلال الرقابة الشرعية إجراء التدقيق الشرعي على عينات عشوائية من جميع العمليات العائدة لمعاملات بيت التمويل الكويتي مع المساهمين والمستثمرين وغيرهم، حسب الخطة السنوية للتدقيق الشرعي على كافة الإدارات، ومن خلال التقارير الدورية التي ترفعها إدارة الرقابة والاستشارات الشرعية عن عمليات التدقيق والزيارات الميدانية، وعن سير العمل وسلامة تطبيق الفتاوى والقرارت الصادرة عن الهيئة.

كما تم الحصول على جميع المعلومات والتوضيحات التي اعتبرناها ضرورية، لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول ومقبول بأن بيت التمويل الكويتي لم يخالف أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية، في جميع المعاملات التي عرضت علينا.

ومن خلال الإجراءات والخطوات التي اتبعناها للتأكد من التزام بيت التمويل الكويتي بأحكام الشريعة الإسلامية تبين ما يلي:

أولاً: أن العقود والمعاملات التي أبرمها بيت التمويل الكويتي خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014م، والتي اطلعنا عليها، تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وقرارات وتوصيات الهيئة الشرعية.

ثانياً: أن توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا، وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ثالثاً: أن جميع الإيرادات التي تحققت من مصادر محرمة أو بطرق تحرمها الشريعة الإسلامية، قد تم تجنيبها للتخلص منها في أعمال خيرية.

رابعاً: أن احتساب الزكاة تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، من خلال تطبيق دليل إرشادات زكاة الشركات الصادر عن بيت الزكاة الكويتي وقرارات وتوصيات الهيئة.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والحمد لله رب العالمين،،،

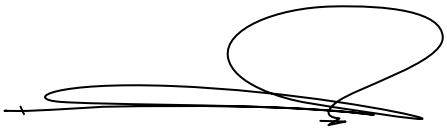

فضيلة الدكتور / سيد محمد السيد عبد الرزاق الطبطبائي

رئيس الهيئة

فضيلة الدكتور / أنور شعيب عبد السلام

عضو الهيئة

فضيلة الدكتور / مبارك جزاء الحربي

عضو الهيئة

فضيلة الدكتور / عصام عبد الرحيم الغريب

عضو الهيئة

فضيلة الدكتور / خالد شجاع العتيبي

عضو الهيئة

أصحاب الفضيلة/ أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

فضيلة الدكتور/ سيد محمد السيد عبد الرزاق الطبطبائي

رئيس هيئة الفتوى

عميد سابق لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، وعضو هيئة التدريس فيها، ورئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي – ماليزيا، وعضو الهيئة الشرعية لبيت الزكاة الكويتي، والهيئة العالمية لقضايا الزكاة المعاصرة، وعضو المجلس العلمي الاستشاري بجامعة الكويت، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية.

حاصل على درجة الدكتوراة في الفقه من المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض عام 1996.

فضيلة الدكتور/ أنور شعيب العبد السلام

عضو هيئة الفتوى

رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي – تركيا، رئيس قسم الفقه وأصوله في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت سابقاً، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لعدد من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية.

حاصل على الإجازة العالمية (الدكتوراه) في الفقه من جامعة الأزهر عام 1999.

فضيلة الدكتور/ مبارك جزاء الحربي

عضو هيئة الفتوى

رئيس قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، وعضو هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لبيت التمويل الكويتي – البحرين، وعضو هيئة الفتوى في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، كما أنه عضو هيئة الفتوى لعدد من الشركات والمؤسسات المالية الإسلامية.

حاصل على درجة الدكتوراة من كلية دار العلوم جامعة القاهرة عام 2002.

فضيلة الدكتور/ عصام عبد الرحيم الغريب

عضو هيئة الفتوى

أستاذ بقسم الفقه والأصول- كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، وعضو هيئة التدريس في كلية الشريعة والحقوق – جامعة الكويت، وعميد مساعد للشئون الطلابية – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت- سابقاً.

حاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة برمنجهام – بريطانيا عام 2000م

فضيلة الدكتور / خالد شجاع العتيبي

عضو هيئة الفتوى

عضو هيئة التدريس بقسم الفقه وأصوله بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، عضو الهيئة الشرعية في بيت الزكاة الكويتي، مرشد عام بعثة الحج الكويتية، إمام وخطيب بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت، عضو في بعض الهيئات الشرعية لبعض المؤسسات المالية الإسلامية.

حاصل على شهادة الدكتوراه من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية) عام 2000م.

التطورات الاقتصادية خلال عام 2014

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية:

أدى انخفاض أسعار النفط إلى موجة جديدة من عدم الاطمئنان تجاه مستقبل الاقتصاد العالمي، فقد هوت أسعار النفط لمزيج برنت بنسبة 43 % منذ يونيو 2014 وأضحى سعر نفط مزيج برنت أقل من 60 دولاراً للبرميل في آخر ديسمبر 2014، وكان الانخفاض المتوالي قد تم بشكل دراماتيكي في الربع الأخير من العام، في الوقت الذي لم تتفق فيه دول أوبك على إجراءات لتخفيض الكميات المنتجة، فضلاً عن إنتاج النفط الصخري غير المتوقع والذي قد يحدث آثاراً واسعة النطاق في أسواق الطاقة العالمية، إذ من المرجح أن يكتسب أهمية أكبر باعتباره مصدراً للطاقة الأولية.

كما أن حصة النفط الصخري في مجموع الاستهلاك يتوقع لها أن تزداد، فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعد ثاني أكبر مستهلك في العالم للطاقة بعد الصين تشهد تغيرات دراماتيكية في إنتاج الغاز الطبيعي، مما يزيد من أجواء عدم اليقين المحيطة بالاحتمالات المتوقعة للإنتاج غير التقليدي لمصادر الطاقة، إذ لا تزال الإمكانيات الكاملة للموارد الجديدة على المستوى العالمي غير معروفة والتي ترتبط بعمليات الاستكشاف خارج الولايات المتحدة الأمريكية ولا سيما في منطقة البحر المتوسط التي لا تزال في مهدها.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن انخفاضاً بنسبة 10% في الأسعار العالمية للنفط سيضيف 0.2 نقطة مئوية إلى الناتج الإجمالي العالمي خلال عام واحد، ومن المتوقع لبعض الدول المستوردة للنفط أن تستفيد من الوفورات التي تحققها انخفاضات أسعار الوقود وخصوصاً في منطقة اليورو التي تعاني من الضعف واليابان التي عادت إلى الركود، فضلاً عن الأداء المتباطئ في عدد من الأسواق الناشئة الرئيسية، وهو ما دفع صندوق النقد الدولي إلى رفع توقعاته بشكل نسبي قدره 0.1 % فقط لنمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي في عام 2014 إلى 2.9 %.

وعلى الرغم من الإيجابيات التي سوف تنعكس على الصين والولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان جراء انخفاض أسعار النفط، إلا أن هذا الانخفاض من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض النمو الحقيقي في العديد من الدول المنتجة للنفط للعام المقبل وعلى رأسها الدول الخليجية، وروسيا وفنزويلا، والتي تأثرت سلباً بقرار أوبك في نوفمبر الماضي، وهو ما كان حافزاً لحدوث اضطراب واسع في أسواق رأس المال العالمي، ولاسيما الخليجية منها.

وقد حازت الولايات المتحدة الأمريكية على أفضل أداء بين الاقتصاديات المتقدمة حيث نما ناتجها المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2014 ليصل إلى 3.9 % بعد التوسع الكبير في الربع الثاني والذي سجل نمواً بمعدل 4.6 %، وتمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من توفير أكثر من 200 ألف فرصة عمل في العشر شهور الأولى من عام 2014، وهو ما يشيع أجواء من الثقة ويزيد الاستثمار ويؤدي إلى مزيد من التوظيف وتخفيض معدلات البطالة، ونتيجة لذلك فقد رفع صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الأمريكي من 2.3 % في عام 2014 إلى 3.3 % في عام 2015.

وعلى النقيض فلا تزال المجموعة الأوربية تعاني من ضعف الأداء الاقتصادي، على الرغم من جهود البنك المركزي الأوربي للحيلولة دون الركود، حيث لم تفلح سياسات الإصلاح النقدية والهيكلية لعلاج الضعف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للمجموعة الأوربية والتي نمت بنسبة 0.2 % عام 2014، في حين بلغ معدل التضخم بما يقدر بنحو 0.3 % لنفس العام.

ويتعافى النظام المصرفي الأوربي ببطء، ومازالت الاقتصاديات الأوربية تعاني من ارتفاع مستويات الديون، وعجز الموازنات العامة وارتفاع المخاطر السياسية في ظل أجواء سياسية تتصف بعدم الاستقرار في كل من اليونان، والبرتغال وأسبانيا وأيرلندا.

وقد عادت اليابان إلى الركود في الربع الثالث من عام 2014 حيث تأثر الأداء الاقتصادي بقرارات زيادة ضرائب المبيعات ثم التراجع عنها، وهو ما دعا إلى إجراء انتخابات مبكرة في منتصف ديسمبر، ويتوقع معها استمرار سياسات الإصلاح الهيكلية لرئيس الوزراء الياباني فضلاً عن الاستفادة من أسعار الوقود وهو ما دفع صندوق النقد الدولي لرفع توقعات النمو في عام 2015 إلى 1 % من 0.3 %.

وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الصين قليلاً ليصل إلى 7.3 % في الربع الثالث من عام 2014 من 7.5 % في الربع الثاني، وهو ما يعني أن متوسط النمو للأرباع الثلاثة الأولى في عام 2014 كان 7.4 % ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يسجل الاقتصاد الصيني نمواً قدره 7.1 % في عام 2015 في ظل استمرار قيام الحكومة الصينية بجهود لإدارة تباطؤ النمو.

ويبدو أن الاقتصاد الهندي أكثر قوة الآن مما كان عليه قبل عام، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد الهندي بمعدل 6 % في عام 2014 على الرغم من الحاجة إلى إجراء إصلاحات هيكلية صعبة لضمان تسارع النمو الاقتصادي، في حين نمت بقية اقتصاديات دول BRICS "البرازيل وروسيا وجنوب أفريقيا".

ثانياً: التطورات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط والخليج:

يتوقع صندوق النقد الدولي أن تنمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا برغم أجواء عدم التفاؤل السائدة في بعض دول المنطقة، إذ وصلت توقعاته للنمو الحقيقي في المنطقة إلى 3 % في عام 2014 مقارنة بنسبة 2.6 % في عام 2013 بينما يتوقع أن تسجل المنطقة نمواً نسبته 3.6 % في عام 2015.

وقد دفعت أجواء الاستقرار النسبي في الدول المصدرة للنفط في منطقة الخليج العربي إلى تسارع النمو الاقتصادي الحقيقي في تلك الدول، إذ تحسنت وتيرة النمو في عام 2014 إلى 2.5 % بينما يتوقع أن تنمو بنسبة 3.9 % في عام 2015، وتسارع نمو الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية في عام 2014 ليصل إلى 4.6 % لكن صندوق النقد الدولي خفض توقعاته بشكل طفيف إلى 4.5 % في عام 2015، في حين تباطأ النمو في دولة الإمارات العربية المتحدة مسجلاً 4.3 % في عام 2014 بينما يتوقع أن يتسارع ليصل إلى 4.5 % في عام 2015، أما في دولة قطر فقد استقر نمو الناتج المحلي في عام 2014 مسجلاً 6.5 % ويتوقع أن يتسارع النمو ليصل إلى 7.7 % في عام 2015.

كما رفع الصندوق توقعاته للنمو في البلدان المستوردة للنفط بنسبة 1 % إذ يتوقع لاقتصاديات تلك الدول أن تنمو بنسبة 3.7 % في عام 2015 ويتوقع أن يسجل الناتج المحلي في مصر نسبة نمو 2.2 % في عام 2014 ويتوقع أن يرتفع نمو الاقتصاد المصري إلى 3.5 % في عام 2015.

إلا أن الدول الخليجية المصدرة للنفط ستكون أكثر تأثراً بانخفاض الأسعار في ظل أجواء عدم الاستقرار في العراق وسوريا وليبيا والذي من شأنه احتمال التأثير على إمدادات النفط.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية في دولة الكويت:

تستمر أسعار النفط في التراجع، وقد تراجع سعر البرميل في الأسابيع الأخيرة من ديسمبر إلى ما دون الستين دولاراً للمرة الأولى منذ خمس سنوات ونصف، وتثير تلك الأسعار القلق حيال الاقتصاد العالمي بصورة إجمالية، وهنا في الكويت ثمة مخاوف من تأثير انخفاض أسعار النفط الذي يشكل 94 % من إجمالي إيراداتها على البيئة الاقتصادية والمالية في دول الخليج التي شهدت أسواقها تقلبات حادة خلال الشهر الأخير من العام، بعد ما كانت الأسواق المالية تزخر بالثقة انطلاقاً من التطلعات المشرقة لاقتصاديات المنطقة في ظل أسعار النفط المرتفعة وللنمو الاقتصادي السنوي والفوائض القياسية التي تحققت في الموازنة العامة وفي الحسابات الجارية.

وينبع التخوف الأكبر لدى دول الخليج ومن ضمنها الكويت مع بدايات العام القادم من احتمال عجز الموازنات الخليجية الناجم عن الارتباك في أسواق الطاقة وعدم قدرتها على التحكم في الأسعار، في ظل سياسة مالية توسعية على المدى المتوسط، وضرورة فرض جهود لضبط أوضاع المالية العامة والقيام بإصلاحات جوهرية لترشيد الإنفاق الحكومي على الدعم ورفع أسعار الطاقة والكهرباء في ظل تقلص الإنفاق الرأسمالي ضمن الموازنة العامة وسط أسعار نفط متقلبة.

وتستهدف الإصلاحات الاقتصادية أيضاً العمل على ترشيد فاتورة دعم الوقود الذي استمر لمدة خمسة عشر عاماً، واللجوء إلى تمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال الاقتراض المحلي أو عبر احتياطي صندوق الأجيال القادمة، والذي استحوذ على ربع الإيرادات الحكومية، ويتم إدارة تلك الإيرادات من خلال الهيئة العامة للاستثمار.

ورغم هذه التحديات إلا أن الاقتصاد الكويتي مازال يمتلك مقومات وفرصاً للنمو بشرط البحث عن استراتيجيات ورؤى واضحة ومدروسة تركز على مواجهة التحديات بأدوات وحلول غير تقليدية، وما يتطلبه ذلك من حزمة سياسات اقتصادية ومالية ونقدية وتشريعية مدروسة بما يصب في خانة توليد موارد ومناطق للنمو تعتمد على إفساح المجال أمام القطاع الخاص للابتكار والتنمية في إطار خطة التنمية الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى استمرت السياسة النقدية على حالها في ظل ارتباط سعر صرف الدينار بسلة عملات يشكل الدولار الأمريكي الجزء الأكبر منها، حيث يرتبط سعر الفائدة على الدينار بتحركات سعر الفائدة على الدولار، والذي تتوقع الأسواق العالمية رفعه في ظل السياسة الأمريكية الساعية إلى تعزيز النمو في منتصف عام 2015، إذ استمر سعر الخصم في الكويت عند معدل 2 % بعد ما تم تخفيضه من 2.5 % في أكتوبر من عام 2012.

وفي مجال التطورات الرقابية، واصل بنك الكويت المركزي جهوده الحثيثة في مجال الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي والمالي وتطوير قدرات البنوك على إدارة المخاطر وتكريس الاستقرار المالي من خلال تطبيق المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة بازل III وإدخال تعديلات أساسية على معيار كفاية رأس المال بازل II، كما تم إجراء مسح على البنوك المحلية للتأكد من جاهزيتها لتطبيق أفضل الممارسات في الحوكمة كما حدد بنك الكويت المركزي الضوابط والشروط التي يتعين الالتزام بها لجميع البنوك الأجنبية المرخص لها بالعمل في دولة الكويت بافتتاح أكثر من فرع ومكاتب تمثيل.

وقد تسارع النمو الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دولة الكويت، إذ سجل نسبة ارتفاع قدرها 4.5 % في عام 2013 بينما يتوقع له أن تهدأ وتيرة نمو الاقتصاد الكويتي لتسجل نسبة 4.1 % وفقاً لتوقعات الصندوق عام 2015.

ووفقاً لآخر بيانات صادرة عن بنك الكويت المركزي تباطأ النمو السنوي للميزانية المجمعة لقطاع البنوك المحلية نسبياً إلى 7.7 % وبقيمة سجلت 3.98 مليارات دينار مقارنة بنموه السنوي في ديسمبر 2013، إذ فاق حجم إجمالي الموجودات نحو 55.5 مليار دينار في ديسمبر 2014 مقارنة بنمو سنوي زادت نسبته عن 9 % وبحوالي 4.3 مليار دينار في ديسمبر 2013 الذي كان قد سجل نحو 51.5 مليار دينار، وشكلت الودائع المصرفية حوالي 67.8 % من حجم الميزانية بقيمة وصلت إلى 37.6 مليار دينار في ديسمبر الذي تباطأ فيه نموها السنوي إلى 3.3 % مقارنة بنمو سنوي وصل إلى 8.8 % في ديسمبر 2013، كما تباطأ النمو السنوي لحجم الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية الكويتية إلى 6.2 % في ديسمبر 2014 إذ فاق حجمه 30.7 مليار دينار مقارنة بنمو سنوي وصل إلى 8.1 % إذ كان قد سجل حوالي 28.9 مليار دينار في 2013.

وحققت المبيعات العقارية خلال عام 2014 مستوى قياساً فاق الذي سجلته في عام 2007 إذ بلغت السيولة العقارية خلال عام 2014 ما يزيد على نحو 4.8 مليارات دينار ومحققة نمواً سنوياً ملحوظاً نسبته 22 % بحوالي 876 مليون دينار في عام 2014 مقارنة بحوالي 3.9 مليارات دينار سجلت في عام 2013 الذي شهد نمواً سنوياً ملحوظاً وصلت نسبته 19 % وبنحو 629 مليون دينار.

وجاءت سوق الكويت للأوراق المالية باتجاه آخر إذ أغلق مؤشر سوق الكويت عند 6,536 نقطة في عام 2014 متراجعاً بمقدار 1,193 نقطة وبنسبة 15.8 % على أساس سنوي، وبلغ المؤشر الوزني للسوق 439 نقطة متراجعاً بشكل طفيف نسبته 3 %، وذلك بعد أن تراجعت قيمة الأسهم المتداولة خلال عام 2014 إلى حوالي 6.2 مليار دينار بتراجع بلغ 5.2 مليار دينار ونسبته 46 % مقارنة بحجم تداولات بلغ حوالي 11.4 مليار دينار في عام 2013، وبلغت القيمة السوقية للشركات المسجلة في السوق حوالي 30.2 مليار دينار من خلال 244 يوم تداول، منخفضة بنحو مليار دينار وبنسبة قدرها 3 % عن حجمها الذي سجل حوالي 31.1 مليار دينار في عام 2013 من خلال 247 يوم تداول.

كلمة السيد/ الرئيس التنفيذي ومناقشة النتائج

بفضل من الله تعالى وبمشاركة فاعلة من موظفينا، تمكن "بيتك" خلال العام من تحقيق عدد من الإنجازات والأهداف التي تبنيناها لاستكمال مسيرته الرائدة، ودعم جهود التركيز على تطوير الخدمات والأعمال.

وسعياً نحو تحديد أولويات المرحلة المقبلة، فقد عقدنا لقاءات مستمرة مع فريق القياديين في "بيتك"، وتم الاتفاق على تحديد ثمانية محاور سوف تشكل ملامح التغيير في العام القادم إن شاء الله، وتساعد في إعطاء الأولوية لخدمة عملائنا انطلاقاً من مبادئنا وقيمنا المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، والسعي الدائم نحو تعزيز وتطوير الموظفين، واستقطاب كفاءات جديدة بطرح مبادرات تسهم في تحسين كفاءة الأداء والإنتاجية، وإضفاء روح الإتقان وتنمية المواهب في بيئة عمل ملائمة تضمن تدفق تبادل المعلومات، وتحقق الانسجام بين أطراف المجموعة، مع إجراء تحسينات هيكلية نتطلع إليها بما يحقق التناغم بين مؤسسات "بيتك"، مع التخلص من الاستثمارات غير المصرفية، بما يصب في خانة تحسين فعالية الاستثمارات وترشيد رأس المال وتعظيم العوائد لمودعينا ومساهمينا.

وقد وضعنا ثقافة جديدة للإنتاجية والمساءلة، كما جاءت الكفاءة وتهيئة البنك للنمو المستقبلي في صميم إجراءاتنا، وقد استدعى ذلك عملية إعادة هيكلة داخلية للاستثمارات وشملت أيضاً إنشاء مجموعات وإدارات ودوائر جديدة، بجانب إعادة هيكلة إدارات ودوائر أخرى.

لقد حققت كلٌ من الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات تقدماً واسعاً في عدد من المجالات داخل الكويت، مما أدى إلى تحقيق نمو إيجابي في الدخل والأصول مع المحافظة على الحصة السوقية للودائع المصرفية، فقد كان التركيز خلال العام على تطوير منتجات جديدة وتحسين الانسجام بين وحدات الأعمال وعدم التداخل فيما بينها، وهو ما يؤدي إلى إيجاد منظومة متناسقة للأداء وتسريع لنمو التمويل وإعادة هيكلة الاستثمارات، وتطوير وتحسين الخدمة وتعزيز باقة الخدمات والمنتجات التي يقدمها "بيتك".

كما شهد "بيتك" نمواً ملحوظاً في ظل اتخاذ إجراءات متعمدة لتفعيل الدور المركزي على مستوى المجموعة.

التوسع الإقليمي والعالمي

يمتلك "بيتك" قاعدة إيرادات متنوعة جغرافياً من خلال بنوكه التابعة في تركيا والبحرين، وماليزيا. ففي تركيا حقق البنك التابع لنا "بيتك – تركيا" دخلاً سنوياً قياسياً صافياً، بعد أن تمكن من إصدار صكوك تمويل إسلامية بقيمة 500 مليون دولار أمريكي لمدة خمس سنوات تمت تغطيتها من مستثمرين عالميين إذ تخطى حاجز الاكتتاب فيها حوالي 3 مليارات دولار أمريكي، سعياً نحو جذب استثمارات رائدة وتنشيط سوق الصكوك في تركيا فضلاً عن تعزيز دوره في تمويل الشركات وتوفير أدوات جديدة وتوسيع دائرة فروعه المصرفية لتصل إلى 300 فرع، ليحافظ بذلك على مكانته باعتباره من البنوك الإسلامية الأكثر ربحية للعام الثالث على التوالي.

كما تمكن "بيتك – ماليزيا"، "وبيتك البحرين " من العودة إلى النمو وتحقيق أرباح، وأنشأ "بيت التمويل الكويتي السعودي" أول صندوق للاستثمار في الإصدارات الأولية.

الخدمات المصرفية للأفراد

يزيد معدل نمو الودائع المصرفية لـ "بيتك" عن مجمل القطاع المصرفي الكويتي، وقد ساعدنا ذلك على تبؤ مكانة مرموقة تمثلت في ريادة السوق، ونحن الآن البنك الأكثر استثماراً بين البنوك المحلية، وتصل شبكة فروعنا هذا العام إلى 63 فرعاً للرجال و44 قسماً للنساء، ويمتلك "بيتك" 317 جهاز صرف آلي، وقد تم تشغيل فرعين مصرفيين جديدين هما فرع مركز ضاحية الزهراء وفرع الجهراء بمركز علياء التجاري وتجديد فرع الأفينيوز.

كما تم توفير منتج "حساب الذهب" في سبعة فروع مصرفية، ولقد نجحنا في توفير النقد الجديد للإصدار السادس من العملة الكويتية الجديدة عبر أجهزة الصرف الآلي وكافة فروع "بيتك".

ومن خلال دمج جميع أنشطة الدعم التشغيلي في مجموعة واحدة جديدة تحت مسمى "العمليات"، تمكنا من تحرير وحدات الأعمال ذات التعامل المباشر مع العملاء من مسؤولية المهام الإدارية، وتمكينها من التركيز على اكتساب العملاء والاحتفاظ بهم من خلال تقديم خدمات متميزة، كما أسهم تبسيط الإجراءات وإعادة هندسة العمليات في ترشيد واضح في النفقات وخفض التكاليف جنباً إلى جنب مع تحسين الكفاءة.

وقد تمكن "بيتك" خلال العام من تحقيق العديد من الإنجازات والتي ركزت على تطوير الخدمات والمنتجات المصرفية الرئيسية، وذلك باستحداث منتجات وخدمات متميزة تلبي احتياجات العملاء وتعزز دور "بيتك" الريادي في عدد من الأنشطة المصرفية، فقد تم إطلاق وديعة "الديمة" الاستثمارية، والتي تعتمد مبدأ المضاربة الشرعية في استثماراتها، إذ تتوفر الوديعة بمدد استثمارية شهرية وربع سنوية وسنوية.

ويواصل "بيتك" تصميم مجموعة خاصة من المنتجات والخدمات الإسلامية التي تشتمل على المعاملات المصرفية اليومية والخدمات الإسلامية والحلول الاستثمارية طويلة الأجل تلبية لتطلعات عملائه، وتوفيراً لمنتجات وخطط الاستثمار طويلة الأجل وتحقيقاً لأقصى استفادة ممكنة، عن طريق ادخار مبالغ شهرية مقدمة تدر أرباحاً استثمارية أعلى، وذلك في ظل تغطية تكافلية يتم استحقاقها بالإضافة إلى الأرباح المتراكمة عند انتهاء خطة الاستثمار فقد تم طرح عدة خطط استثمارية وفق احتياجات العملاء المتنوعة مثل "رفاء" للزواج وخطة " ثمار" للتقاعد و"إنجاز" لبدء المشروع الخاص.

وفي مجال البطاقات المصرفية كرمت شركة فيزا العالمية وشركة ماستر كارد "بيتك" لبيعه أكثر من مليون بطاقة، وذلك باعتباره أكبر مصدر لبطاقات فيزا بالكويت، وتصدره لحجم عمليات "ماستركارد" على أجهزة الـ" كي نت".

كما دشن "بيتك" البطاقة الائتمانية الأولى من نوعها في الكويت فيزا "أنفينت" للسحب الآلي (Visa Infinite Debit Card)، بمزايا استثنائية وذلك في إطار حرص البنك على منح عملاء الأولوية خدمات وميزات حصرية، كما تم تجديد خدمة المساعد الشخصي (يمناك) لعملاء الخدمات المالية الخاصة بعروض متنوعة وخدمات تليق بمستواهم.

أعضاء الإدارة التنفيذية

أما على صعيد أنشطته المقدمة في مجال التمويل الشخصي والمتاجرة، فقد تم إطلاق حلول ومنتجات لسرعة إنجاز التمويلات المختلفة للعملاء، إذ استطاع أن يضخ أكثر من 700 مليون دينار مبيعات في القطاعات الاقتصادية المختلفة، مما أسهم في دفع وتنشيط الاقتصاد، ولاسيما في مجال مبيعات السيارات الجديدة والمستعملة وما يرافقها من خدمات، حيث تم طرح خدمة "المثمن الجوال" بمواقع السيارات، وخدمة فحص السيارات.

وعلى صعيد الاهتمام بالقنوات المصرفية الإلكترونية، فقد استكمل "بيتك" جزءاً مهماً من تطوير خدمات "موقع بيتك الإلكتروني"، لتكون بوابة معلوماتية وخدمية إضافية قمنا بتوفيرها لعملاء البنك، وعلى صعيد قنوات التواصل الاجتماعي أصبح "بيتك" الأعلى متابعة بين المصارف المحلية كما تم الاهتمام وبشكل خاص بخدمة "بيتك أون لاين" بإطلاق إصدار جديد من تطبيق (KFH-Online) على الهواتف الذكية، كما حظي مركز الاتصال باهتمام واسع إذ تم استحداث مركز للسيدات.

وقد كثفت الخدمات المصرفية للأفراد من كفاءتها باختصار زمن إنجاز المعاملة، إذ نجحت في اعتماد تقليص عدد مستندات المعاملات التجارية البيعية، وتوطيد العلاقات مع الإدارات الأخرى، وتفعيل المتابعة لتحسين الأداء.

تمويل الشركات والتمويل العقاري

يحتل تمويل الشركات في "بيت التمويل الكويتي" مركزاً مرموقاً ومتقدماً في السوق المصرفي الكويتي، كونه أحد أكبر مقدمي حلول التمويل التجاري، فقد انصبت توجهات تمويل الشركات على توسيع قاعدة العملاء من خلال إعادة بناء العلاقات ورفع مستوى خدمات العملاء، والتركيز بصفة خاصة على شريحة كبار العملاء من الشركات، والتأكيد على عمليات البيع المتقاطع وتوفير باقات متعددة من الخدمات والمنتجات لتلك الشريحة.

وقد نجح "بيتك" في إقامة أهم مزاد عقاري في الكويت لبيع محفظة "بيتك" المكونة من سبعين عقاراً بعائد رأسمالي متميز، كما كان الاهتمام منصباً على توفير التمويل لكافة ألوان العقارات السكنية والاستثمارية والتجارية، وقد تمكن "بيتك" من تحقيق التواصل مع عملائه حيث استمر في إصدار تقارير اقتصادية وعقارية شهرية وربع سنوية لاقت قبولاً لدى شريحة العملاء العقاريين والمستثمرين.

وعلى صعيد تحسين جودة الخدمة ولاسيما الخدمات التمويلية والعقارية عكفت جودة الخدمة على نشر ثقافة الجودة بين موظفي خدمة العملاء والتغلب على تحديات العمل بكفاءة من خلال إنشاء عدة برامج للمتابعة وقياس الأداء، ومعرفة مستوى رضا العملاء، وتصميمها لبرنامج العميل الخفي، وتقييم بيئة العمل بشكل عام، بما يصب في خانة تحسين الصورة الذهنية لعملاء التميز والخدمات المصرفية الخاصة، وإعداد تقرير دوري يعرض مستوى الأداء لعملاء البنك.

إعادة هيكلة الاستثمارات:

كان الاهتمام الأوسع خلال العام منصباً على إعادة هيكلة محفظة الاستثمارات من خلال التركيز على بناء مجموعة من الشركات التابعة المتخصصة في مجالات الاستثمار، وحتى يصبح هذا النشاط الاستراتيجي في "بيتك" أكثر رشاقة وقدرة على الاستجابة للمتغيرات والتطورات في الأسواق والمساهمة بفعالية في تحقيق الربحية مع التركيز على الأنشطة الرئيسة لـ "بيتك".

إدارة الخزانة

لعبت إدارة الخزانة دوراً مهماً في استراتيجية "بيتك" نحو التوسع الدولي وذلك عن طريق زيادة التعاملات مع المؤسسات المالية المنتشرة في العالم على نحو يخدم أهداف "بيت التمويل الكويتي" وعلى صعيد مجال استخدام أدوات استثمارية غير تقليدية مثل أدوات الصكوك، كان عام 2014 مليئاً بالإنجازات منها استمرار نجاح "بيتك" كمتداول رئيسي وبالمشاركة مع عدة بنوك عالمية لصكوك المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة المملوكة من عدة بنوك مركزية في دول إسلامية ومن ضمنها بنك الكويت المركزي والتي بلغ مجموع إصداراتها 1.65 مليار دولار أمريكي، كما شارك "بيتك" هذا العام عن طريق شركة "بيتك للاستثمار" في تنظيم إصدارات صكوك لجمهورية جنوب أفريقيا وإمارة الشارقة بالإضافة إلى تواجده المثمر في السوقين الثانوي والأولي للصكوك بشكل عام واعتباره صانع سوق رئيسي ورائد في هذا المجال.

كما تعمل إدارة الخزانة بالتعاون مع "بيتك كابيتال" على إعداد صندوق للتداول بالصكوك يتيح للعملاء توزيع المخاطر عبر الشراء فيه، كما

تتعاون الإدارة مع "بيتك كابيتال" على تقديم حساب تداول للصكوك الذي يفتح المجال للعملاء بالاستثمار عن طريق الشراء والبيع وإدارة محافظ الصكوك التابعة لهم وتقديم المشورة والمعلومات المطلوبة للعملاء المتداولين في السوق.

أما بالنسبة للمنتجات المالية المتعلقة بالخزانة فقد استمر نمو حساب الذهب في السوق المحلي من خلال جهود تحقيق انتشار المنتج على مستوى الفروع المصرفية.

حوكمة تكنولوجيا المعلومات

قامت تكنولوجيا المعلومات في "بيتك" باتخاذ جملة من المبادرات، إذ تم مؤخراً تبني تطبيق حوكمة تكنولوجيا المعلومات لضمان تشغيل الأنظمة البنكية بثبات وكفاءة، وبما يمكّن عمليتي الرصد والمراجعة للعمليات والإجراءات كأساس لقياس مستوى أداء تكنولوجيا المعلومات، وتحديث جودة الخدمة وامتثالها وفقاً لأحدث المعايير والممارسات العالمية سعياً نحو ضمان تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المحددة والمتوافق عليها بشكل فعال.

من ناحية أخرى كان الاهتمام منصباً خلال العام على تعزيز البنية التحتية وتوحيد مراكز البيانات والمعلومات وضمان حمايتها من الاختراق.

إدارة المخاطر والحوكمة

يؤكد "بيتك" على أهمية إدارة المخاطر باعتبارها إحدى الركائز الأساسية في العمل المصرفي، فقد تم تطوير جهاز مستقل يتبع لجنة المخاطر التابعة إلى مجلس الإدارة مباشرة، ويقوم بالإشراف على إدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر العمليات، مع الالتزام الرقابي، على مستوى الكويت والمجموعة.

وتقوم إدارة المخاطر برفع تقارير دورية لمجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه حول جودة الأصول والقيمة السوقية المعرضة للمخاطر ومخاطر السيولة، وتقوم أيضاً بتوفير التقارير المطلوبة للجهات الرقابية واختبارات الضغط لضمان الاستقرار المصرفي للبنك.

وقد واصل "بيتك" اعتماد معايير حوكمة الشركات وفقاً للمتطلبات التشريعية والتنظيمية المحلية، كما واكب أيضا التطورات المتسارعة على الصعيد الدولي في مبادئ حوكمة الشركات وممارساتها، وتتويجاً لجهود الإدارة نال "بيتك" مؤخراً جائزة "التميز في الحوكمة" من خلال مشاركته في المؤتمر السنوي عن الحوكمة في دول مجلس التعاون الخليجي التي منحتها له اللجنة المنظمة للمؤتمر.

وقد شارك "بيتك" في جهود تطوير معايير بازل III التي بدأ تطبيقها في نهاية عام 2014.

خدمة المجتمع

يمتلك "بيتك" تجربة ثرية في مجال المسئولية الاجتماعية، وقد قام بمجموعة من الأنشطة والفعاليات التي تخدم مختلف القطاعات الاجتماعية والعلمية والصحية والبيئية والترفيهية، وفي إطار الشراكة الاستراتيجية مع بيت الزكاة استمر "بيتك" في دفع زكاته السنوية لتوجه نحو أنشطة العمل الزكوي والخيري داخل دولة الكويت، كما استمر دعمه خلال العام لأفراد مجتمعه، فتلك جهود واضحة وأنشطة متكررة مازال يقدمها على مختلف المستويات.

وإضافة إلى ما طرحة خلال عام 2014 للعديد من المبادرات والحملات التوعوية، ولاسيما في مجال التوعية المرورية وترشيد الطاقة ورعاية أنشطة خاصة بمرضى السكر وحماية البيئة فقد قام "بيتك" برعاية واستضافة وتنظيم عدد من أهم الأحداث والفعاليات المختلفة التي شهدتها الكويت، من أهمها المشاركة في مؤتمر تمكين الشباب وملتقى الكويت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الموارد البشرية

وفي إطار حرصه على تعزيز مكانته كأحد الفاعلين في مجال توظيف ورعاية وتأهيل الشباب بمستويات عالية من الخبرة والكفاءة، قام "بيتك" خلال عام 2014 بتعيين موظفين جدد بلغت نسبة الكويتيين منهم 96 %، بحيث ارتفعت نسبة الكويتيين العاملين لدى البنك إلى حوالي 62 %، إيماناً منا بضرورة بناء كوادر وطنية شابة تقود العمل المصرفي في الفترة المقبلة، بالإضافة إلى جهود تهدف إلى تحقيق الاستفادة المثلى من القوى العاملة، كما قامت خلال العام بمراجعة ودراسة مستويات المميزات المالية والرواتب المعمول بها وفق أحدث المعايير المعمول بها في السوق المحلي.

وفي إطار جهوده لدعم الشباب وتوفير الفرص الوظيفية لهم فقد شارك "بيتك" في رعاية العديد من المؤتمرات والمعارض الوظيفية داخل الكويت وخارجها ولاسيما مشاركته في معرض الفرص الوظيفية السابع عشر المقام في كلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت ومعرض الفرص الوظيفية بجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا.

وأولت الموارد البشرية اهتماماً خاصاً بضرورة رفع مهارات وخبرات الموظفين، فقد تم تنفيذ 12 برنامجاً تدريبيا في مجالات مختلفة استفاد منها 257 موظفاً جديداً، وقد سجلت البرامج التدريبية وورش العمل المنظمة رقماً قياسياً لـ 2700 موظف بلغت ما يقارب نحو 20 ألف فرصة تدريبية متنوعة منحت من خلال برامج تدريب عملية والكترونية.

كما وضعت الموارد البشرية هيكلاً عاماً لآلية التتابع الوظيفي ضمن معايير عالمية للمديرين والموظفين المميزين على لائحة الموهوبين، وخلال العام تم قبول 4 موظفين في برنامج البعثات المؤهلة لنيل درجة الماجستير.

وختاماً نحمد الله على ما حققه "بيتك" خلال عام 2014 لتعزيز مكانته الرائدة حول العالم، وكلي قناعة وأمل بأن يعزز "بيتك" من نموه ومكانته خلال الأعوام المقبلة، ليكون البنك الإسلامي الأول على مستوى العالم، وعلى كافة مستويات المنتجات والخدمات الجديدة والمبتكرة.

وعلى الرغم من التحديات، إلا أن التعامل معها في المستقبل سيعتمد على ما يملكه "بيتك" من أفضل كفاءات في البلاد، اعتماداً على قيمنا المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية الغراء، وسعينا الدائم نحو الحفاظ على وضعنا الريادي في السوق، وتعزيز قدراتنا التنافسية وتحسين جودة وتميز خدماتنا في كل بلد نعمل فيه، بما يصب في خانة استقطاب والحفاظ على مزيد من العملاء وتوفير باقة متنوعة وممتدة من الخدمات.

واسمحوا لي في هذه المناسبة أن أشكر مجلس إدارة "بيتك" على دعمهم المتواصل، والشكر موصول إلى هيئة الفتوى والرقابة الشرعية الموقرة، كما أهنئ زملائي أعضاء الإدارة التنفيذية والعاملين في مجموعة "بيتك" على دورهم الفعال في تعزيز مكانة "بيتك" الريادية، خاصة أن فريق الإدارة قد قام باتخاذ إجراءات عديدة ساهمت في تخطي التحديات الراهنة.

مازن سعد الناهض

الرئيس التنفيذي للمجموعة

الأداء المالي في عام 2014

أعلنت مجموعة "بيتك" (المجموعة) في عام 2014 عن تحقيق أرباح صافية قابلة للتوزيع إلى المساهمين بقيمة 126.5 مليون د.ك بالمقارنة بقيمة 115.9 مليون د.ك في عام 2013.

بلغت الإيرادات التمويلية 645.8 مليون د.ك بالمقارنة بـ 571.4 مليون د.ك في عام 2013. وتعكس صافي الإيرادات التمويلية البالغة 363.4 مليون د.ك زيادة بنسبة 8 % عن عام 2013 (336.4 مليون د.ك).

ارتفعت التوزيعات إلى المودعين وتكاليف التمويل إلى 282.4 مليون د.ك بالمقارنة بـ 235 مليون د.ك في عام 2013.

بلغت الإيرادات الاستثمارية 189.7 مليون د.ك بالمقارنة بـ 257.3 مليون د.ك في عام 2013 ويعزى الانخفاض إلى المكاسب الاستثنائية من بيع عقارات في عام 2013.

بلغت قيمة المخصصات وخسائر انخفاض القيمة المحملة على بيان الدخل 178.2 مليون د.ك خلال عام 2014 بالمقارنة بـ 231.5 مليون د.ك في عام 2013 ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض قيمة المخصصات مقابل ذمم التمويل المدينة وزيادة استردادات خلال العام من ذمم التمويل المدينة التي تم شطبها.

المركز المالي المجمع لعام 2014

ارتفع إجمالي أصول المجموعة إلى 17,181.9 مليون د.ك بدلا من 15,288.1 مليون د.ك بنهاية عام 2013. وارتفعت قيمة ذمم التمويل المدينة بقيمة 523.6 مليون د.ك لتصل إلى 8,118.9 مليون د.ك.

حافظت المجموعة على مركز السيولة القوي حيث بلغت قيمة النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك ولدى المؤسسات المالية والمرابحة قصيرة الأمد 4,826.5 مليون د.ك مما يمثل 28.1 % من إجمالي موجودات المجموعة.

ارتفعت حسابات المودعين بقيمة 777.4 مليون د.ك لتبلغ 10,881.4 مليون د.ك في نهاية السنة. وقد ارتفعت ودائع من البنوك والمؤسسات المالية بقيمة 982.8 مليون د.ك لتصل إلى 3,451.3 مليون د.ك في نهاية السنة، وبذلك تكون الزيادة في إجمالي الودائع 14 %.

حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك

بلغ إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك 1,746 مليون د.ك بالمقارنة بـ 1,663 مليون د.ك في نهاية 2013.

صدرت لوائح بازل III من جانب بنك الكويت المركزي خلال السنة الحالية. حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال المحتسبة طبقا للوائح بازل III نسبة 16.25 % في نهاية السنة وذلك بعد توزيعات الأرباح المقترحة للمساهمين، وهو ما يتجاوز الحد الأدنى المطلوب من جانب بنك الكويت المركزي وقيمته 12 %.

الأرباح المقترح توزيعها

اقترح مجلس إدارة البنك توزيع أرباح نقدية بقيمة 15 % عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 (2013: 13 %) وإصدار أسهم منحة بقيمة 10 % (2013: 13 %) من رأس المال المدفوع. وهذا الاقتراح مشروط بموافقة الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك والانتهاء من الإجراءات الرسمية القانونية.

أتعاب أعضاء مجلس الإدارة البالغة 610 ألف دينار كويتي (2013: 580 ألف دينار كويتي) ضمن الحد المسموح به بموجب اللوائح المحلية ومشروطة بموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك.

معلومات مالية هامة

مليون د.ك

	31 ديسمبر 2014	31 ديسمبر 2013	31 ديسمبر 2012
إجمالي الأصول	17,182	15,288	13,959
مدينو التمويل	8,119	7,595	7,562
إجمالي الودائع	14,333	12,573	11,648
صافي الإيرادات التمويلية	363.4	336.4	343.3
صافي الربح الخاص بمساهمي البنك	126.5	115.9	87.7
ربحية السهم – فلس	29.68	28.72	22.89

السادة أعضاء الإدارة التنفيذية

مازن سعد الناهض

الرئيس التنفيذي للمجموعة

حصل على درجة البكالوريوس في التمويل من جامعة ولاية كاليفورنيا ساكرمنتو في عام 1992.

يحمل خبرة مصرفية واسعة تزيد على عشرين عاماً، إذ تولى خلال مسيرته المهنية الممتدة عدة مهام قيادية حيث نال عضوية الإدارة التنفيذية لدى بنك الكويت الوطني منذ نوفمبر 2010 حتى 2014، وكان مديراً عاماً لمجموعة الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الكويت الوطني في الفترة من عام 2011 - 2014، وتولى منصب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية للشركات في عام 2008 حتى عام 2011.

وعمل مديراً لمجموعة الخزينة في مطلع عام 2008، وقد ترقى في مجال العمل المصرفي المتخصص ونشاط إدارة الخزينة، إذ يحمل خبرة متخصصة في هذا المجال، وكان قد شغل منصب نائب مدير عام مجموعة الخزينة في عام 2006 ومساعد مدير عام في عام 2007، وعمل مديراً تنفيذياً لمجموعة الخزينة في عام 2001، وترقى في العديد من المناصب القيادية في مجموعة الخزينة لدى بنك الكويت الوطني خلال الفترة من عام 1993 حتى عام 2001، وبدأ عمله في بنك الكويت الوطني حين عمل مسؤولاً للعلاقات المصرفية في الإدارة المصرفية لتمويل الشركات في عام 1993.

شادي أحمد زهران

رئيس المالية للمجموعة

حصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة في عام 2014، وعلى درجة البكالوريوس في المحاسبة من كلية التجارة والعلوم الإدارية الجامعة الأردنيه في عام 1992.

يحمل العديد من الشهادات المهنية المتخصصة منها ما هو صادر من الولايات المتحدة الأمريكية مثل شهادة المحاسب القانوني المعتمد(CPA) من معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) في عام 1996، وشهادة مدقق بنوك معتمد (CBA) من مجمع إدارة البنوك (BAI) في عام 1999، كما منح شهادات مهنية أخرى مثل شهادة المحاسب الإسلامي المعتمد (CIPA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الماليه الإسلامية (AAOIFI) في عام 2006، وشهادة المحاسب القانوني الأردني المعتمد (JCPA) من ديوان المحاسبة الأردني في عام 1996

التحق بفريق الإدارة رئيساً للمالية لمجموعة بيت التمويل الكويتي في يوليو من عام 2014.

تدرج في المناصب القيادية في البنك الاهلي المتحد حيث عمل في منصب مدير عام للمالية في الكويت منذ عام 2009 حتى عام 2014، وتولى منصب مدير الرقابة المالية للمجموعة لدى البنك الأهلي المتحد في البحرين منذ عام 2005 حتى عام 2009، وفي المملكة العربية السعودية شغل منصب مدير المحاسبة الإدارية وإدارة الأنظمة المالية في بنك الراجحي في الفترة من عام 2000 حتى عام 2005، كما عمل مدقق حسابات خارجي في مكاتب تدقيق عالمية خلال الفترة من عام 1992 حتى عام 2000 منها مكتب Ernst & Young، ومكتب جرانت ثورنتون GTI.

د. بول كويجلي

رئيس المخاطر للمجموعة

نال شهادة الدكتوراه في تخصص التمويل من جامعة برمنجهام في بريطانيا في عام 1997، وحصل على شهادة الماجستير ودرجة البكالوريوس في تخصص التمويل والخزانة والاستثمار من جامعة دبلن، كما حصل على منحة برنامج Fulbright الدراسية من جامعة إيلينوي في الولايات المتحدة الأمريكية.

والتحق بفريق الإدارة لدى بيت التمويل الكويتي مستشاراً في عام 2011، وفي عام 2012 عين رئيساً للمخاطر.

عين رئيساً تنفيذياً لمعهد المصرفيين بأيرلندا، وفي الفترة ما بين عام 1999 وحتى عام 2011 تقلد مناصب عدة في إدارة المخاطر إذ عمل في منصب المدير العام لقياس المخاطر في AIB Group. كما تولى قيادة النشاط الأكاديمي في كلية التمويل في جامعة دبلن، كما عمل أيضاً لدى وزارة المالية ولدى هيئة الضريبة في أيرلندا.

ديفيد ريموند باور

رئيس خدمات الأفراد والخدمات المالية الخاصة للمجموعة

حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد وإدارة الأعمال من جامعة كيب تاون بجمهورية جنوب أفريقيا، واجتاز العديد من البرامج المهنية المتخصصة في الإدارة من مؤسسات عالمية رائدة، إذ اجتاز برنامجاً تطوير الإدارة من معهد أشريدج للأعمال بالمملكة المتحدة، وبرنامج الإدارة التنفيذية من جامعة أكسفورد إذ أنه عضو منتسب، وحصل على برنامج مهني في الإدارة من معهد هينلي بالمملكة المتحدة، وهو عضو في معهد المصرفيين في جنوب أفريقيا، إذ حصل على دبلومة مهنية في المؤسسات المصرفية.

وقد تقلد عدداً من المناصب القيادية، إذ عين رئيساً للخدمات المصرفية للأفراد في البنك التجاري الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة من عام 2011 وحتى عام 2014، كما عمل في منصب رئيس الخدمات المصرفية للأفراد والمدير العام لخدمات الأفراد والخدمات المصرفية الخاصة في بنك عمان الوطني من عام 2009 حتى عام 2011، وقد شغل منصب نائب المدير العام للخدمات المصرفية في بنك الخليج بدولة الكويت من عام 2007 حتى عام 2009.

وعمل في نيد بنك في جمهورية جنوب أفريقيا في الفترة من عام 2002 حتى عام 2006 حين تولى مدير عام الخدمات المصرفية الخاصة ثم ترقى إلى منصب رئيس فسم الخدمات المالية الخاصة، وفي الفترة من عام 1999 حتى عام 2002 وقبل انتقاله إلى نيد بنك كان لديه سيرة مهنية ناجحة في بنك ستاندرد جنوب أفريقيا المحدود خلال الفترة من عام 1985 حتى عام 2002، إذ تولى مناصب قيادية في مجال خدمات المصرفية للأفراد، حيث شغل منصب رئيس عمليات المصرفية لشريحة عملاء الأولوية، ورئيس مجموعة ستاندرد بنك لخدمات المصرفية الخارجية.

روبن عمر فرنانديز

رئيس الخزانة للمجموعة

حاصل على ماجستير في الاقتصاد من جامعة Buenos Aires، وماجستير التمويل UCEMA من الأرجنتين.

عين مستشاراً للرئيس التنفيذي في بداية عام 2012.

ترقى في العديد من المناصب المهنية، فقد عمل نائباً أول لرئيس أسواق رأس المال والعمليات المصرفية في سيتي بنك نيويورك، وشغل منصب نائب الرئيس لمبيعات الأسواق الناشئة والتداول، كما شغل منصب نائب رئيس سيتي بنك الأرجنتين، وقبل انتقاله للعمل لدى بيت التمويل الكويتي، كان مديراً لبنك سوسيتييه جنرال في نيويورك.

سرود شريف

رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات

حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم من جامعة المستنصرية في العراق في عام 1975.

تولى منصب رئيس مجموعة تكنولوجيا المعلومات في بيت التمويل الكويتي في عام 2014، كان قد عمل فيما سبق لدى بنك الكويت الوطني في 2013 كرئيس لمجموعة تكنولوجيا المعلومات، إذ شغل عضوية العديد من اللجان الإدارية.

عمل فيما سبق رئيساً لمجموعة تكنولوجيا المعلومات في بنك أبو ظبي الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويحمل خبرة مهنية متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المالية فيما يتعلق بربط أهداف الأعمال باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات وإدارة تطبيقها، بالإضافة إلى تصميم النظم والتطبيقات وإدارة المشاريع، كما يتمتع بمعرفة متميزة في ما يخص إدارة مراكز البيانات الكبيرة والتخطيط لمشاريع تكنولوجيا المعلومات.

بيتر فيرهوفن

مدير عام التمويل للمجموعة

حصل على درجة الماجستير في تخصص التمويل الدولي من جامعة دالاس في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1979، ودرجة البكالوريوس في التاريخ والعلوم السياسية من كلية ديكنسون في الولايات المتحدة الأمريكية.

يشغل حالياً منصب مدير عام التمويل منذ عام 2013، إذ التحق بالعمل لدى بيت التمويل الكويتي كمستشار، بالإضافة إلى خبرة مصرفية تفوق 30 عاماً، حيث عمل في عدة أسواق مثل آسيا وأوروبا والأمريكتين والشرق الأوسط.

وقبل انضمامه إلى بيت التمويل الكويتي، شغل منصب مستشار الرئيس التنفيذي لبنك الرياض والمدير التنفيذي للعمليات في بنك البلاد في المملكة العربية السعودية، والمدير التنفيذي الإقليمي الأول في جنوب شرق آسيا والأمريكتين، والمدير الإقليمي الأول في كل من بلجيكا وسنغافورة وأندونيسيا والفلبين لدى بنوك ستاندرد تشارترد وسيتي بنك ودويتشه بنك، كما عمل مسئولاً أول للائتمان في سيتي بنك.

فهد خالد المخيزيم

مدير عام الاستراتيجية والعلاقات المؤسسية للمجموعة

نال درجتي الماجستير في كل من إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة بوسطن في عام 2000 ودرجة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تفتس بالولايات المتحدة الأمريكية، وحصل على درجة البكالوريوس في تخصص الهندسة الكيميائية، في عام 1996، كما نال درجة الدبلوم التخصصي في القيادة من كلية هارفارد للأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008.

رئيس مجلس إدارة شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية ورئيس مجلس إدارة شركة بيتك للأبحاث، وقد تولى مهمة إدارة التخطيط الاستراتيجي في بيتك منذ عام 2008، وشغل منصب مدير إدارة التسويق والعلاقات العامة في عام 2007، والتحق بفريق العمل لدى بيتك حين عمل باحثاً اقتصادياً أول في عام 2001، وكان قد شغل منصب مدير المنتجات المصرفية في عام 2003.

بالإضافة إلى خبرته الأكاديمية عمل معيداً في قسم الاقتصاد بجامعة الكويت في عام 1997.

زياد عبدالله العمر

مدير عام الموارد البشرية والخدمات العامة للمجموعة

حصل على درجة الليسانس في الأدب الإنجليزي من جامعة الكويت في عام 1986.

شغل منصب مشرف عام للرواتب والفوائد لدى شركة البترول الوطنية الكويتية في الفترة ما بين عام 1986 وحتى عام 2002، كما شغل منصب رئيس الموارد البشرية ثم رئيس تنظيم الاتصال لدى شركة الوطنية للاتصالات المتنقلة في الفترة ما بين عام 2002 حتى عام 2011 ، كما عمل مديراً تنفيذياً لدى مجموعة زين للاتصالات المتنقلة في الفترة ما بين عام 2011 وحتى بداية عام 2013.

عبدالله محمد عبدالله أبو الهوس

مدير عام العمليات للمجموعة

حصل على بكالوريوس في العلوم الإدارية (تمويل) من جامعة الكويت في عام 1987، كما اجتاز بنجاح عدة برامج تنفيذية متخصصة منها برنامج المدير العام من كلية هارفارد للأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2008، وبرنامج التنمية المتسارعة من كلية لندن للأعمال في بريطانيا عام 2007، وبرنامج المدير الشاب من كلية انسياد في فرنسا في عام 2006.

وقد عمل رئيساً للعمليات لدى بنك وربة بين عامي 2011 – 2012، وعمل لدى بنك الكويت الوطني في الفترة ما بين عام 1994 وحتى عام 2011 حيث شغل منصب نائب المدير العام للعمليات، كما عمل مشرف أول عمليات لدى البنك الأهلي المتحد ما بين عامي 1992 – 1994، وبدأ مسيرته المهنية في وظيفة محلل تسهيلات ائتمانية في بنك الخليج في الفترة ما بين 1987 وحتى عام 1992.

عبدالوهاب عيسى عبدالوهاب الرشود

مدير عام خزانة الكويت

حصل على بكالوريوس الرياضيات وعلوم الكمبيوتر من كلية Western Oregon State College بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 1987. كما حصل على دورة تدريبة متخصصة منحت من جامعة هارفارد بعنوان Management Leading Strategic for Results.

يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة إدارة السيولة بدولة البحرين، كما يشغل حالياً منصب عضو مجلس إدارة بيتك البحرين، وشركة الافكو لتمويل وتأجير الطائرات.

تولى مهمة مدير عام خزانة الكويت في بيت التمويل الكويتي في عام 2013، وعمل رئيساً لمتداولي السوق النقدي ثم ترقى إلى منصب مدير إدارة الخزانة في عام 2005، وبدأ مسيرته المهنية في بيت التمويل الكويتي متداول أول في عام 2002، وكان قد تدرج في العديد من المهام لدى بنك الخليج في الفترة ما بين 1988 وحتى عام 2002 حتى وصل إلى منصب متداول أول.

وكان عضواً في مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي ماليزيا منذ عام 2007 حتى عام 2013، وفي مجلس إدارة شركة بيت إدارة السيولة (شركة بيتك للاستثمار) منذ عام 2008 حتى عام 2013.

وليد خالد مندني

مدير عام الخدمات المالية الخاصة

حصل على درجة بكالوريوس العلوم الإدارية من جامعة أريزونا في عام 1992، كما حصل على برنامج تنفيذي في القيادة وإدارة المشاريع من جامعة كورنيل في نيويورك في عام 2011، واجتاز العديد من البرامج المهنية المتخصصة منها رؤية مستقبلية لمجموعة دول اليورو في عام 2000، وبرامج متخصصة في مصفوفة المخاطر بتنظيم مجموعة جي بي موجان، وبرنامج مبادئ المشتقات المالية وتقييم أسهم الشركات من خلال مجموعة يو بي إس، بالإضافة إلى عدة برامج تدريبية متخصصة في مجالات التسويق والتمويل ومنتجات الخزانة في بنك الكويت الوطني.

تولى منصب الرئيس التنفيذي لإدارة الثروات في بنك بي إن بي باريبا وكان ممثلاً له في اتحاد المصارف الكويتية في الفترة من عام 2005 حتى عام 2014، وعمل مديراً أول للبنوك والمؤسسات الخاصة فى البنك الأهلي المتحد من عام 2001 حتى عام 2005، كما كان رئيساً للشركات وأسواق رأس المال الدولية في شركة الاستثمارات الوطنية بالكويت من عام 1998 حتى عام 2001. وقد بدأ مسيرته المهنية كمسئول تداول الشركات والعملاء (غرفة التداول) في بنك الكويت الوطني خلال الفترة من عام 1993 حتى عام 1997.

منصور عبدالله أبو عبيد

المستشار القانوني العام للمجموعة بالوكالة

حصل على درجة الماجستير في الحقوق من كلية الحقوق بجامعة طنطا في عام 2004، ودرجة الليسانس من كلية الحقوق بجامعة القاهرة في عام 1991 بجمهورية مصر العربية.

رئيس مجلس إدارة مجموعة عارف الاستثمارية، وهو عضو مجلس مديري شركة بيتك العقارية بالمملكة العربية السعودية منذ عام 2011، كما أنه يشغل منصب نائب رئيس مجلس الأمناء للمركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم في دبي بداية من عام 2012.

شغل منصب المستشار القانوني لبيت التمويل الكويتي من عام 2011 حتى عام 2014، وكان قد عمل في منصب نائب مدير الإدارة القانونية خلال الفترة من عام 1997 حتى بداية عام 2011، وقد التحق بفريق العمل في بيت التمويل الكويتي حين عين محامياً في عام 1991 وحتى عام 1993.

وكان قد عمل فيما سبق مديراً للمكتب القانوني بالأمانة العامة للأوقاف خلال الفترة من عام 1993 حتى عام 1997، وبدأ حياته المهنية حين عين في وظيفة رئيس قسم شئون القضاء والنيابة العامة بالشئون الإدارية في وزارة العدل خلال الفترة من عام 1988 حتى عام 1991.

تقرير الحوكمة

تقرير الحوكمة

مقدمة:

يعمل "بيتك" وفقاً لقواعد ونظم الحوكمة المعمول بها في دولة الكويت ووفق التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي، حيث تم إنشاء لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة بناءً على قرار مجلس الإدارة باجتماعه السابع في عام 2011 بتاريخ 1 أغسطس 2011 تحت اسم (لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة) وفي اجتماع مجلس الإدارة رقم (43) المنعقد بتاريخ 11 فبراير 2013، تم فصل لجنة الحوكمة عن لجنة الترشيح والمكافآت لتباشر مهامها تحت اسم (لجنة الحوكمة) وبمقتضى ذلك باشرت اللجنة أعمالها المنوطة بها في اجتماعها الأول بتاريخ 28 فبراير 2013.

وقد سعت لجنة الحوكمة للإشراف على وضع الترتيبات الخاصة وتقديم المشورة ومساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته الرقابية المتعلقة بالحوكمة الجيدة، وذلك من خلال توفير مجموعة من المبادئ التوجيهية للحوكمة، وأخذ دور قيادي في تشكيل سياسات الحوكمة في بيتك لمجلس الإدارة بخصوصها.

ويفي "بيتك" بمتطلبات الحوكمة وجميع المتطلبات الإلزامية الواردة من بنك الكويت المركزي في دليل التعليمات الصادر عن بنك الكويت المركزي، وقد تم إعداد دليل حوكمة "بيتك" وشركاته التابعة ونشره على الموقع الإلكتروني لـ"بيتك" ومراقبة التزام الأطراف ذات الصلة.

وقد استحدث "بيتك" لجنة تحت مسمى اللجنة التنفيذية، تعزيزاً لدور مجلس الإدارة فيما يتعلق بالقيام بمسئولياته في تنفيذ عمليات النشاط المصرفي والاستثماري للبنك.

كما تم وضع مجموعة سياسات وإجراءات للإفصاح عن المعلومات الجوهرية لأصحاب المصالح واعتماد سياسة جديدة للمكافآت والتعويضات، وتشتمل السياسات المعتمدة على قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل لأعضاء مجلس الإدارة والمسئولين والموظفين.

وتم اعتماد سياسة الإفصاح والتي تشتمل على كل من الإفصاحات الكمية والنوعية والإفصاح عن المعلومات الجوهرية، وفقاً لمتطلبات وتعليمات بنك الكويت المركزي، وقانون الشركات الكويتي، وتعليمات هيئة أسواق المال وقواعد سوق الكويت للأوراق المالية، بما يضمن صحة المعلومات الصادرة عن "بيتك"، وتحديد نشرها ولاسيما ما يتعلق بحوكمة الشركات، كما تم اعتماد السياسة الخاصة بحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، وكذلك تم اعتماد السياسة الخاصة بتعارض المصالح لضمان توافر أعلى درجات الشفافية والموضوعية في عمليات التمويل للأطراف ذات الصلة، وكذلك اعتمد سياسة تعاملات الأطراف ذات الصلة وسياسة الإبلاغ عن المخالفات.

كما عمل "بيتك" على تطوير سياسة خاصة بتنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح، وضمان أن تكون شاملة وهادفة لحماية جميع المصالح المرتبطة بعمل "بيتك".

وبصورة عامة كان "بيتك" سباقاً في تطبيق جوانب متعددة من مبادئ ومعايير الحوكمة، كما يحرص على الالتزام بجميع ما يستجد من معايير، ويواصل "بيتك" إكمال عدد من السياسات والإجراءات ذات العلاقة.

وسيتم تناول متطلبات الحوكمة في التقرير السنوي كما يلي:

حصص الملكية

الاسم	شكل الملكية	البلد	عدد الأسهم المملوكة (سهم)	نسبة الملكية
الهيئة العامة للاستثمار	مباشرة	الكويت	1,043,078,702	% 24.1
الهيئة العامة لشئون القصر	مباشرة	الكويت	454,160,769	% 10.5
الأمانة العامة للأوقاف	مباشرة	الكويت	316,054,630	% 7.3
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	غير مباشرة	الكويت	259,911,054	% 6.0

واجبات ومسئولية أعضاء مجلس الإدارة

1- المسئوليات العامة لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسئولية الشاملة عن "بيتك"، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية له، واستراتيجية المخاطر، ومعايير الحوكمة وكذلك مسئولية تطبيق هذه الأهداف والمعايير والإشراف على سلامة تطبيقها، بالإضافة إلى مسئولية الإشراف على الإدارة التنفيذية بما في ذلك الرئيس التنفيذي.

ويتحمل مجلس الإدارة كافة المسئوليات المتعلقة بعمليات "بيتك" وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات بنك الكويت المركزي، والحفاظ على مصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين، والجهات الأخرى من أصحاب المصالح، والتأكد من أن إدارة "بيتك" تتم بشكل حصين وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية لـ"بيتك".

2- تكوين المجلس

وفقاً للنظام الأساسي لـ"بيت التمويل الكويتي" يضم مجلس الإدارة عشرة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية بنظام الاقتراع السري، وفي 24 مارس 2014 فُتح باب الترشح لعضوية المجلس وقامت الجمعية العمومية بانتخاب أعضائه، وعليه تم تشكيل مجلس إدارة جديد في دور الانعقاد الثالث عشر، على أن مدة عضوية أعضاء مجلس الإدارة ثلاث سنوات، ويجوز إعادة انتخاب العضو مرة تالية، ويتشكل المجلس الحالي من رئيس مجلس الإدارة ونائب له وثمانية أعضاء آخرين، وهو ما يمثل العدد الكافي من الأعضاء بما يمكنهم من تشكيل اللجان اللازمة والمنبثقة عن مجلس الإدارة في إطار متطلبات معايير الحوكمة السليمة المعتمدة من قبل بنك الكويت المركزي.

2.1- دور رئيس مجلس الإدارة

في إطار أهمية هذا الدور يعمل رئيس مجلس الإدارة على ضمان حسن سير أعمال المجلس، والمحافظة على الثقة المتبادلة فيما بين الأعضاء، وضمان اتخاذ المجلس للقرارات استناداً على أسس ومعلومات سليمة، كما يسعى إلى تبادل وجهات النظر داخل المجلس والتأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين في الوقت المناسب.

كما يقوم بدور رئيسي في المحافظة على علاقة بنّاءة بين المجلس والإدارة التنفيذية، والتأكد من توفّر معايير الحوكمة السليمة لدى "بيتك".

3- العلاقة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

هناك تعاون وتحديد واضح للسلطات بين مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وهو ما يعتبر من أهم ركائز الحوكمة حيث يتمثل دور المجلس في الإرشاد والقيادة، بينما تتولى الإدارة العليا إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من قبل المجلس، مع تأكيد استقلالية المجلس وأعضائه عن الإدارة العليا، ويتأكد المجلس من قيام الإدارة التنفيذية بتفعيل السياسات المتعلقة بمنع أو الحد من الأنشطة والعلاقات التي قد تؤثر على جودة قواعد الحوكمة بالبنك مثل تعارض المصالح وسياسات منح المكافآت.

4- تنظيم أعمال المجلس

عقد مجلس الإدارة (19) اجتماعاً مختلفاً خلال عام 2014 منهم (14) اجتماعاً عقدها مجلس الإدارة في دور الانعقاد الحالي منذ انتخابه في 24 مارس 2014 بنسبة حضور قدرها 90 %، بينما عقد أعضاء مجلس الإدارة السابق (5) اجتماعات في الفترة من 1 يناير حتى 23 مارس من عام 2014 بمعدل حضور قدره 94 % أي في دور انعقاده الثاني عشر قبل تاريخ انتخاب مجلس الإدارة الجديد في دوره الثالث عشر في 24 مارس 2014، أي بمعدل أكثر من أربعة اجتماعات خلال ربع السنة الواحد من عام 2014، حيث يتم الدعوة لانعقاده كلما دعت الحاجة إلى ذلك، وقد فاق عدد الاجتماعات المنعقدة المتطلبات الرقابية والمتعلقة بحوكمة الشركات والتي يجب ألا تقل عن 6 اجتماعات خلال العام، وألا تقل عن اجتماع واحد كل ربع سنة، وكانت القرارات المتخذة داخل محاضر الاجتماعات إلزامية وأصبحت جزءاً من سجلات "بيتك".

واتخذ مجلس الإدارة بتشكيله الحالي خلال عام 2014 مجموعة من القرارات التي أُثبتت في (9) محاضر أخرى لقرارات مجلس الإدارة بالتمرير.

ويقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الإدارة التنفيذية بشأن المواضيع المهمة والمقترح إدراجها على جدول اجتماعات المجلس، وتزويد أعضاء المجلس بالبيانات والمعلومات الوافية قبل مدة كافية من اجتماعات المجلس لاتخاذ القرارات اللازمة، ويقوم أمين سر المجلس بتدوين مناقشات المجلس واقتراحات الأعضاء ونتائج التصويت التي تتم خلال اجتماعات المجلس، إن مسئوليات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة محددة كتابياً وفقاً للتشريعات والنظم ذات الصلة.

5- اجتماعات مجلس الإدارة:

بيان بأسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة بتشكيله الحالي في دور الانعقاد الثالث عشر وعدد الاجتماعات خلال عام 2014

الإسم	تاريخ الاجتماعات خلال عام 2014														نسبة الحضور
	24 مارس	7 أبريل	9 إبريل	5 مايو	19 مايو	9 يونيو	16 يونيو	9 يوليو	15 يوليو	7 سبتمبر	13 أكتوبر	10 نوفمبر	13 نوفمبر	22 ديسمبر	
السيد/ حمد عبدالمحسن المرزوق (رئيس مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	% 100
السيد الدكتور/ عبدالعزيز يعقوب النفيسي (نائب رئيس مجلس الإدارة)	√	√	√	√	√	√	–	√	√	–	–	√	√	√	% 79
السيد/ خالد سالم النصف	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	% 100
السيد/ معاذ سعود العصيمي	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	% 100
السيد / فهد علي الغانم	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	% 100
السيد الدكتور/ عبدالمحسن عبدالله الجارالله الخرافي	–	√	–	√	√	–	√	√	√	–	√	√	√	√	% 71
السيد/ نور الرحمن عابد	√	–	–	√	√	√	√	√	–	√	√	√	–	√	% 71
السيد/ أحمد عبدالله عبدالعزيز العمر	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	% 100
السيدة/ خالد عبدالعزيز الحسون	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	% 100
السيد/ علي محمد العليمي	√	√	√	–	√	√	√	√	√	√	√	√	–	√	% 86

(√) تعني حضر الاجتماع (–) تعذر الحضور

6- اللجان التابعة لمجلس الإدارة:

شكّل مجلس إدارة "بيتك" في دور الانعقاد الحالي الثالث عشر خمسة لجان فرعية، وتساعده هذه اللجان على القيام بمهام ومسئوليات "بيتك"، وهو العدد المناسب من اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة طبقاً لتنوع أنشطة ومجالات عمل "بيتك"، حيث يشارك جميع أعضاء مجلس الإدارة في نشاط هذه اللجان المعتمدة، و فيما يلي بيان بتلك اللجان:

6.1- لجنة التدقيق والالتزام

تم تشكيل لجنة التدقيق والالتزام بهدف مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسئولياته الإشرافية على العمليات المحاسبية في البنك والأنظمة الرقابية المالية، وضوابط التدقيق الداخلي وإجراءات الالتزام ونظم إدارة المخاطر، بالإضافة إلى مهام إدارة التقارير المالية مع المدققين الخارجيين والداخليين، من أجل ضمان الالتزام بالمتطلبات الرقابية.

وتضم لجنة التدقيق والالتزام ثلاثة من أعضاء المجلس من بينهم رئيس اللجنة ونائبه، على أن يلم اثنين من بينهم على الأقل بالأمور المالية بما يضمن لهم القيام بواجبهم كأعضاء في اللجنة، وتتزامن عضويتهم في هذه اللجنة مع عضويتهم في مجلس الإدارة.

وقد عقدت اللجنة (8) اجتماعات خلال عام 2014، من بينها (4) اجتماعات عقدها أعضاء اللجنة بتشكيلها الحالي في دور الانعقاد الثالث عشر بنسبة حضور قدرها 100 %، بينما عقد أعضاء اللجنة (4) اجتماعات بتشكيلها السابق في دور الانعقاد الثاني عشر بنسبة حضور قدرها 81 %، واتخذت لجنة التدقيق والالتزام بتشكيلها الحالي خلال عام 2014 مجموعة من القرارات التي أُثبتت في محضر آخر لقرارات لجنة التدقيق والالتزام بالتمرير، حيث تعقد اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على طلب من رئيس اللجنة أو العضوين الآخرين.

وتتمثل مهام ومسئوليات لجنة التدقيق والالتزام في الإشراف على الأنظمة والضوابط الرقابية المالية في "بيتك" وعمليات إعداد التقرير ومنها ما يلي:

- تقديم التوصيات بخصوص تعيين، أو إنهاء عمل، أو تحديد أتعاب المدققين الخارجيين أو أية شروط تتعلق بهم، أو بخصوص مؤهلاتهم، كما تقيم مدى موضوعيتهم في إبداء رأيهم المهني.
- مناقشة نتائج عملية التدقيق المرحلية والنهائية مع المدققين الخارجيين، والتحفظات الناتجة عنها، وأي أمور أخرى يرغب المدققون الخارجيون في مناقشتها.
- وضع معايير مناسبة للتأكد من تنفيذ عمليات التدقيق الخارجي.
- مراجعة ومناقشة تعيين أو عزل رئيس التدقيق الداخلي ورئيس الالتزام ورئيس إدارة غسيل الأموال ورفع التوصيات بهذا الخصوص إلى مجلس الإدارة.
- تقييم أداء التدقيق الداخلي والالتزام الرقابي وغسيل الأموال، ورفع التوصية بشأن مكافأة من يتولون تلك الإدارات.

- التأكد من إدراج المدققين الخارجيين بياناً عن التزام البنك بتنفيذ قواعد الحوكمة الصادرة عن بنك الكويت المركزي وذلك في التقرير السنوي الذي يقدم إليه.
- مراجعة المستندات والتقارير والمعلومات المحاسبية بشكل دوري، ومراجعة البيانات المالية مع الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي قبل عرضها على السيد رئيس مجلس الإدارة.
- مراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
- الإشراف على أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في "بيتك"، والتأكد من كفاية الموارد البشرية المخصصة للوظائف الرقابية.
- مراجعة المخصصات اللازمة والتأكد من كفايتها طبقاً للبيانات المالية المعتمدة من قبل الإدارة التنفيذية.
- القيام بأية أنشطة أخرى تتفق مع النظام الأساسي المعمول به في "بيتك" والقوانين المطبقة وحسبما يراها مجلس الإدارة.

ولدى لجنة التدقيق والالتزام صلاحية الحصول على أية معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء – من خلال القنوات الرسمية – أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

كما أنه لا تعفي مسئولية لجنة التدقيق والالتزام مجلس الإدارة والإدارة العليا فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الرقابة الداخلية لدى "بيتك".

بيان بعدد وأسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة في لجنة التدقيق والالتزام والحضور في اجتماعات اللجنة خلال عام 2014

الإسم	تاريخ الاجتماعات خلال عام 2014				نسبة الحضور
	4 مايو	9 يوليو	12 أكتوبر	9 نوفمبر	
السيد/ نورالرحمن عابد (رئيس اللجنة)	√	√	√	√	% 100
السيد/ فهد علي الغانم	√	√	√	√	% 100
السيد/ أحمد عبدالله العمر	√	√	√	√	% 100

(√) تعني حضر الاجتماع (–) تعذر الحضور

6.2- لجنة الترشيحات والمكافآت

يتمثل الدور الرئيسي للجنة الترشيحات والمكافآت في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بتحديد الأشخاص المؤهلين لشغل عضوية مجلس الإدارة، والإدارة العليا، وتقييم أداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، كما تقوم اللجنة بمساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على إدارة نظم المكافآت والحوافز قصيرة وطويلة الأجل، كما عليها التوصية بمكافآت الأعضاء لاعتمادها بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية وأفضل الممارسات الدولية، ويعين مجلس الإدارة أعضاء اللجنة على ألا يقل عددهم على 3 أعضاء من بينهم رئيس اللجنة، ويكون التعيين لمدة ثلاثة سنوات أو للمدة المتبقية من عمر المجلس.

وتعقد اللجنة اجتماعها كلما دعت الحاجة إلى ذلك على ألا تقل عدد اجتماعاتها عن اجتماعين في السنة الواحدة، وقد عقدت اللجنة (7) اجتماعات خلال عام 2014 للقيام بمهامها، من بينها (4) اجتماعات عقدها أعضاء اللجنة بتشكيلها في دور الانعقاد الحالي بنسبة حضور قدرها 94 %، بينما عقد أعضاء اللجنة (3) اجتماعات بتشكيلها السابق في دور مجلس الإدارة الثاني عشر بنسبة حضور 100 %، واتخذت لجنة الترشيحات والمكافآت بتشكيلها الحالي خلال عام 2014 مجموعة من القرارات التي أثبتت في محضر آخر لقرارات لجنة الترشيحات والمكافآت بالتمرير.

وتشمل الوظائف الرئيسية للجنة الترشيحات والمكافآت على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- التوصية بشأن تحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة بناءاً على السياسات المعتمدة والمعايير والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بضوابط الترشيح للعضوية، وتشمل التوصيات جميع المرشحين بمن فيهم الذين لا توصي اللجنة بترشيحهم، وعلى أساس مبررات سليمة وموضوعية.
- التوصية بشأن تعيين الرئيس التنفيذي ونوابه، ورئيس الرقابة المالية، وأي مدير آخر يتبع الرئيس التنفيذي مباشرة، باستثناء رئيس المخاطر الذي تختاره لجنة المخاطر ورئيس التدقيق ورئيس الالتزام اللذان تختارهما لجنة التدقيق والالتزام، وكذلك مدير شكاوى العملاء.
- القيام بمراجعة سنوية على المهارات المطلوبة لعضوية المجلس، وتحديد المهارات التي يجب أن يتمتع بها أعضاء المجلس ولجانه، وتقديم مقترحات هيكل مجلس الإدارة بما يخدم مصالح البنك.
- إجراء تقييم سنوي للأداء الشامل لمجلس الإدارة، وأداء كل عضو على حدة.
- إعداد صلاحيات واختصاصات كل وظيفة تنفيذية أو قيادية في البنك وتحديد المسئوليات الوظيفية والمؤهلات المطلوبة بالتعاون مع الموارد البشرية والإدارات ذات العلاقة.
- تقديم اقتراحات بخصوص هيكل سياسة المكافآت المالية والثابتة والمتغيرة في البنك ورفعها لمجلس الإدارة للموافقة عليها.

- إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك، وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل/ تحديث هذه السياسة.
- إجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
- تقديم التوصيات اللازمة للمجلس فيما يتعلق بمكافآت أعضاء المجلس.
- مراجعة هياكل خطط المكافآت المالية المرتبطة بخيار الأسهم لموافقة مجلس الإدارة عليها.
- دراسة مكافآت التوصيات المقدمة من الإدارة التنفيذية في شأن المكافآت، ومكافآت الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية التابعة له.
- العمل مع لجنة المخاطر من أجل تقييم الحوافز المقترحة بموجب نظام منح المكافآت.
- إجراء مراجعة سنوية مستقلة لنظام المكافآت بهدف تقييم التزام البنك بممارسات المكافآت المالية.
- تقديم جميع المكافآت التي تمنح للموظفين ممثلي البنك بالشركات التابعة.

بيان بعدد وأسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة فى لجنة الترشيحات والمكافآت والحضور فى اجتماعات اللجنة خلال عام 2014

الإسم	تاريخ الاجتماعات خلال عام 2014				نسبة الحضور
	11 مايو	13 يوليو	2 نوفمبر	8 ديسمبر	
السيد/ عبدالعزيز يعقوب النفيسي (رئيس اللجنة)	√	√	√	√	% 100
السيد/ خالد عبدالعزيز الحسون	√	√	√	√	% 100
السيد/ علي محمد العليمي	√	√	√	√	% 100
السيد/ نورالرحمن عابد	√	√	-	√	% 75

(√) تعني حضر الاجتماع (–) تعذر الحضور

6.3- لجنة المخاطر

يتمثل الدور الرئيسي لهذه اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه في الإشراف بصفة عامة على أوضاع المخاطر الحالية والتي قد تنشأ منها، واستراتيجيات المخاطر، وخاصة نزعة البنك تجاه مخاطر الأنشطة الائتمانية والمصرفية والعقارية والاستثمارية والسياسات والإجراءات، وتكون العضوية في هذه اللجنة بتعيين من مجلس الإدارة، على أن تضم اللجنة ثلاثة أعضاء على الأقل من بينهم رئيس اللجنة ونائبه، وتتزامن عضويتهم في اللجنة مع عضويتهم في مجلس إدارة "بيتك".

وقد عقدت اللجنة (5) اجتماعات لمباشرة مهام عملها خلال عام 2014، كلها بحضور وتنظيم تشكيل أعضاء اللجنة في دور انعقاد مجلس الإدارة الحالي الثالث عشر بنسبة حضور 90 %.

وتقوم اللجنة بعدة مهام ومسئوليات منها ما يلي:

- مراجعة سياسات وأطر إدارة المخاطر وتقييمها، والتأكد من تنفيذ الأنشطة وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.
- مراجعة قدرة وفعالية إدارة المخاطر في برنامج إدارة المخاطر مع المؤسسات التي يتعامل معها.
- التأكد من ملاءمة نزعة المخاطر التي يتخذها البنك وتوجهات مجلس الإدارة في هذا الخصوص، وضمان تحديد المخاطر الأساسية.
- مراجعه مدى كفاية ممارسات إدارة المخاطر بالبنك بشكل ربع سنوي على الأقل.
- مراجعة معايير إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، بما يضمن حسن إدارة المخاطر المادية على أعمال البنك، وتوفير الإشراف على المخاطر الائتمانية ومخاطر أسواق المال ومخاطر السيولة وإدارة الالتزامات والمخاطر القانونية وكافة المخاطر ذات العلاقة.
- مراجعة مدى كفاية ممارسات إدارة المخاطر مرة واحدة على الأقل سنوياً.
- مراجعة معايير وتوجهات كفاية رأس المال المبنية على المخاطر.
- مراجعة التعليمات الرقابية الجديدة في الأسواق المالية والتعديلات على المعايير المحاسبية وغيرها من التطورات.
- مراجعة هيكل دائرة المخاطر ومهامها ومسئولياتها، والإشراف على إدارة المخاطر والتقييم السنوي لرئيس المخاطر.

بيان بعدد وأسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة فى لجنة المخاطر والحضور فى اجتماعات اللجنة خلال عام 2014

الإسم	تاريخ الاجتماعات خلال عام 2014					نسبة الحضور
	13 مايو	19 يونيو	9 سبتمبر	13 نوفمبر	17 ديسمبر	
السيد/ أحمد عبدالله العمر (رئيس اللجنة)	√	√	√	√	√	% 100
السيد الدكتور/ عبدالمحسن الجار الله الخرافي	√	√	–	√	–	% 60
السيد/ خالد سالم النصف	√	√	√	√	√	% 100
السيد/ معاذ سعود العصيمي	√	√	√	√	√	% 100

(√) تعني حضر الاجتماع (–) تعذر الحضور

6.4- لجنة الحوكمة:

يتمثل الدور الرئيسي للجنة الحوكمة في مساعدة المجلس على أداء مسئولياته في الإشراف على الحوكمة السليمة، والعمل على تطوير مجموعة إرشادات وسياسات الحوكمة، ومراقبة الالتزام بتطبيقها والالتزام بدليل الحوكمة من مجلس والإدارة ولجانه ومن الإدارة التنفيذية.

وتضم لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة ثلاثة أعضاء من أعضاء المجلس من بينهم رئيس اللجنة ونائبه، وتتزامن عضويتهم مع عضوية مجلس الإدارة.

وتجتمع اللجنة كلما دعت الحاجة إلى ذلك على ألا يقل عدد الاجتماعات عن اجتماعين في العام الواحد، وقد عقدت اللجنة (3) اجتماعات خلال العام 2014، من بينها اجتماعين عقدتهما اللجنة بتشكيلها في دور الانعقاد الحالي بنسبة حضور 100 %، بينما عقدت اللجنة اجتماعاً واحداً بتشكيلها السابق في دور مجلس الإدارة الثاني عشر.

وتتمثل مهام لجنة الحوكمة في ما يلي:

- تطوير إطار عمل ودليل الحوكمة الشامل وتقديم اقتراحات بتحديثه وتغييره من وقت لآخر.
- مراجعة مدى كفاية السياسات وممارسات البنك في ما يخص معايير الحوكمة.
- مراجعة وتقييم كفاءة قواعد السلوك المهني، وقواعد أخلاقيات العمل، وغيرها من السياسات المعتمدة والإرشادات داخل البنك.
- مراجعة الأمور الأساسية الخاصة بعلاقات المساهمين ومساهمات البنك في الأعمال الخيرية.
- مراجعة الجزء الذي يتعلق بالحوكمة ضمن التقرير السنوي.
- تقييم سنوي عن الأداء فيما يخص لجنة الحوكمة وواجباتها، مع إجراء مراجعة سنوية لصلاحيات واختصاصات اللجنة.

بيان بعدد وأسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة فى لجنة الحوكمة والحضور فى اجتماعات اللجنة خلال عام 2014

الإسم	تاريخ الاجتماع خلال عام 2014		نسبة الحضور
	22 يونيو	5 نوفمبر	
السيد الدكتور/ عبدالمحسن الجار الله الخرافي (رئيس اللجنة)	√	√	% 100
السيد/ حمد عبدالمحسن المرزوق	√	√	% 100
السيد/عبدالعزيز يعقوب النفيسي	√	√	% 100

(√) تعني حضر الاجتماع (–) تعبر عن تعذر الحضور

6.5- اللجنة التنفيذية

يتمثل الدور الرئيسي للجنة التنفيذية في مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالنشاط المصرفي والاستثماري للبنك، وفقاً للصلاحيات التي يفوضها المجلس إلى اللجنة، كما يجوز لمجلس الإدارة أن يعهد إليها بأية أعمال أخرى تعينه على القيام بمهامه ومسئولياته، ويعين مجلس الإدارة أعضاء هذه اللجنة على ألا يقل عددهم عن خمسة أعضاء، ويعين المجلس رئيس اللجنة من بين أعضائها، وتكون عضوية هذه اللجنة لمدة ثلاث سنوات أو بقدر المدة المتبقية من المجلس.

وقد عقدت اللجنة (7) اجتماعات خلال عام 2014 للقيام بمهامها ووظيفتها بنسبة حضور 94 % لاجتماعات اللجنة، واتخذت اللجنة التنفيذية بتشكيلها الحالي خلال عام 2014 مجموعة من القرارات التي أُثبتت في (8) محاضر أخرى لقرارات اللجنة التنفيذية بالتمرير.

وتشمل الوظائف الرئيسية للجنة التنفيذية على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- الإشراف على آلية تنفيذ استراتيجية وخطة عمل البنك، ومراقبة كفاءة الأداء.

- مراجعة تقارير الأداء ورفع التوصيات اللازمة للمجلس في هذا الشأن.
- مراجعة واعتماد معاملات التمويل وعروض الاستثمار التي تعرضها الإدارة التنفيذية وفق لائحة التفويضات والصلاحيات التي يحددها المجلس.
- اعتماد أو رفض بأية مقترحات تتعلق بالتمويل، السيولة و/أو مخاطر السوق في حدود الصلاحيات المالية المعتمدة من قبل المجلس فيما يخص الحد الأقصى للتركز الائتماني للعميل الواحد.
- مراجعة استراتيجية الإدارة في ما يخص مقترحات المخصصات، وخطة الإدارة لاسترداد المديونيات المتعثرة إن وجدت.
- المراجعة الدورية لمدى تنوع وصلابة محفظة التمويلات والتسهيلات.
- التنسيق مع لجنة المخاطر لإعداد تقارير دورية لتحديث حدود المخاطر واحتمال تفاقمها.
- الموافقة على ترشيح المؤهلين للانضمام إلى عضوية مجلس إدارة الشركات والمؤسسات التي يساهم البنك في رأسمالها "بمفهومه الشامل" بأقل من 100 مليون دينار كويتي.

بيان بعدد وأسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة فى اللجنة التنفيذية والحضور فى اجتماعات اللجنة خلال عام 2014

الإسم	تاريخ الاجتماعات خلال عام 2014							نسبة الحضور
	4 مايو	11 يونيو	16 يوليو	17 سبتمبر	15 أكتوبر	19 نوفمبر	15 ديسمبر	
السيد/ حمد عبدالمحسن المرزوق (رئيس اللجنة)	√	√	√	√	√	√	√	% 100
السيد/ خالد سالم النصف	√	√	√	√	√	√	√	% 100
السيد/ خالد عبدالعزيز الحسون	√	√	√	√	√	√	√	% 100
السيد/ علي محمد العليمي	–	√	√	√	–	√	√	% 71
السيد/ فهد علي الغانم	√	√	√	√	√	√	√	% 100
السيد/ معاذ سعود العصيمي	√	√	√	√	√	√	√	% 100

(√) تعني حضر الاجتماع (–) تعذر الحضور

تقرير الأجور والمكافآت

سياسة الأجور والمكافآت

تتماشى سياسة الأجور والمكافآت في "بيت التمويل الكويتي" مع استراتيجيات وأهداف البنك، وكذلك مع أحكام قانون العمل في القطاع الأهلي، وكذلك تتضمن جميع متطلبات حوكمة الشركات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في يونيو 2012، وتتضمن مكافآت الموظفين كلاً من العناصر الثابتة والمتغيرة، والتي تشمل من الرواتب والأجور، وحوافز قصيرة وطويلة الأجل، تم تصميم هذه السياسة بغرض الجذب، والاحتفاظ وتقديم مكافآت تنافسية لمن يتمتعون بالخبرات، والمهارات، والقيم، والسلوك اللازم لتحقيق أهداف البنك العامة.

مكافأة الموظفين في "بيت التمويل الكويتي" مرتبطة مباشرة بأداء البنك قصير وطويل الأجل، وتتماشى كذلك مكونات حزمة المكافآت مع قابلية البنك لاستيعاب المخاطر قصيرة وطويلة المدى، تشمل السياسة آليات من شأنها التحكم في مجموع المكافآت بناءً على الأداء المالي للبنك، وفي حالة ضعف الأداء المالي قد يطبق "نظام التراجع" وذلك للحفاظ على مصالح البنك.

يقوم مجلس إدارة البنك بمساعدة من لجنة الترشيحات والمكافآت، باعتماد و تعديل سياسة الأجور والمكافآت في البنك و تصميمها، ويقوم دورياً بمراجعة عملية تنفيذ السياسة وتقييم مدى فعاليتها لضمان عملها على النحو المنشود.

عناصر الأجور والمكافآت

يتم الجمع بين العناصر المختلفة من الأجور والمكافآت لضمان تواجد حزمة الأجور المناسبة والمتوازنة والتي من شأنها أن تعكس الدرجة الوظيفية، القسم الذي يعمل فيه الموظف، ونوع الوظيفة، وكذلك ممارسات السوق، وتشمل مكونات الأجر التي تمنح للموظف ما يلي:

1. الراتب الأساسي

2. المزايا والبدلات

تعكس الرواتب مهارات الأفراد وخبراتهم، ويتم مراجعتها سنوياً في سياق التقييم السنوي للأداء، ويتم بشكل دوري مقارنة الرواتب والبدلات في "بيت التمويل الكويتي" مع ما يشابهها في البنوك الأخرى، تتم زيادة الرواتب في حالة تغير الدور و/ أو الوظيفة، وزيادة في المسئولية أو لماثلة أحث بيانات السوق المتاحة، ويمكن أيضا زيادة المرتبات بما يتماشى مع اللوائح المحلية.

لدي "بيتك" عملية رسمية لإدارة وتقييم وقياس أداء الموظفين على جميع المستويات، في بداية العام، يقوم الموظفون ورؤساؤهم بتخطيط وتوثيق أهداف الأداء السنوية ، الكفاءات المطلوبة وخطط التنمية الشخصية للموظفين، في مقابلة تقييم الأداء السنوي يقوم الرؤساء والمراجعون بتقييم وتسجيل الأداء مقارنة بالأهداف المعتمدة، ويتم اتخاذ القرارات بشأن تعديل رواتب الموظفين الثابتة والحوافز المبنية على الأداء بناءً على مراجعة الأداء السنوي.

و تقدم مزايا أخرى مثل الإجازات السنوية، والإجازات الطبية والإجازات الأخرى، والتأمين الطبي، وتذكرة السفر السنوية، والبدلات الممنوحة على أساس عقود العمل الفردية وممارسات السوق المحلية والقوانين المعمول بها.

إفصاحات الأجور والمكافآت طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول حوكمة الشركات

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حول حوكمة الشركات، قمنا بالإفصاح عن الأجور المدفوعة لفئات معينة من الموظفين والمبالغ المدفوعة لكل فئة، ويشمل التحليل العناصر المتغيرة والثابتة للأجور والمكافآت، وأساليب الدفع المستخدمة.

أولاً: مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم الإفصاح عن المكافآت المالية التي تدفع لمجلس الإدارة في الملاحظة رقم 28 من القوائم المالية السنوية.

ثانياً: المكافآت المدفوعة للأعضاء التنفيذيين الأعلى أجراً في بيت التمويل الكويتي

بحسب تعليمات بنك الكويت المركزي بشأن قواعد حوكمة الشركات، قمنا في هذا الجزء بإدراج إجمالي الأجور والمكافآت المدفوعة في عام 2014 والتي تتضمن رواتبهم والحوافز قصيرة وطويلة الأجل وبما أنه يجب أن تتضمن هذه المجموعة، الرئيس التنفيذي (CEO)، ورئيس المخاطر (CRO)، ورئيس الرقابة المالية (CFO)، ورئيس التدقيق الداخلي، في حال أحدهم لم يكن مضموناً في هذه المجموعة.

يحتوى هذا الجزء على إجمالي الأجور والمكافآت المدفوعة في البنك لعام 2014 لخمسة كبار تنفيذيين الذين تلقوا أعلى مكافآت بالإضافة إلى اثنين من المناصب الواجب ذكرها والتي لم تكن ضمن المناصب الخمسة الأخرى، بلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لهذه المجموعة (أعلى 5+2) 2,031,719 دينار كويتي، وشملت حزمة المكافآت الممنوحة لهذه المجموعة مكونات الأجور الثابتة والمتغيرة بما في ذلك المرتبات (الأساسية والاستحقاقات/ البدلات)، قصيرة الاجل بما يشمل المكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية، فضلاً عن الحوافز طويلة الأجل ومزايا نهاية الخدمة.

ثالثاً: المكافآت بحسب مجموعات الموظفين المختلفة في بيت التمويل الكويتي

1- الرئيس التنفيذي ونوابه و/ أو كبار التنفيذيين الآخرين الذين يخضع تعيينهم لموافقة السلطات الرقابية والإشرافية:

بلغ مجموع الأجور المدفوعة لهذه الفئة 2,452,881 دينار كويتي، وشملت حزمة المكافآت الممنوحة لهذه الفئة مكونات الأجر الثابتة والمتغيرة بما في ذلك المرتبات (الأساسية والنقدية / المزايا غير النقدية / البدلات الأساسية والنقدية)، والحوافز قصيرة الأجل بما يشمل المكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية، فضلاً عن الحوافز طويلة الأجل ومزايا نهاية الخدمة.

2- موظفي الرقابة المالية والمخاطر:

بلغ مجموع الأجور المدفوعة لهذه الفئة 2,491,636 دينار كويتي، إن حزمة الأجور الممنوحة لموظفي هذه الفئة تختلف استناداً على درجاتهم الوظيفية فضلاً عن عقود العمل الفردية، وتشمل حزمة المكافآت الممنوحة لهذه الفئة مكونات الأجور الثابتة والمتغيرة بما في ذلك المرتبات (الأساسية والاستحقاقات / البدلات)، والحوافز قصيرة الأجل بما يشمل المكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية، فضلاً عن الحوافز طويلة الأجل لكبار المسئولين التنفيذيين الذين هم مؤهلون لهذا المخطط وكذلك مزايا نهاية الخدمة.

3- المعرضون للمخاطر المادية:

بلغ مجموع الأجور المدفوعة لهذه الفئة 1,047,478 دينار كويتي، وتشمل فئة الإدارة العليا ورؤساء الأقسام من الوظائف ذات السلطات المالية والذين يقومون بتفويض المسئوليات لموظفي إداراتهم، وتكون لهم المسئولية النهائية والخضوع للمساءلة عن المخاطر المتخذة، وتشمل حزمة المكافآت الممنوحة لهذه الفئة مكونات الأجر الثابتة والمتغيرة بما في ذلك المرتبات (الأساسية والاستحقاقات / البدلات)، والحوافز قصيرة الأجل بما يشمل المكافآت الثابتة والمتغيرة النقدية السنوية، فضلاً عن الحوافز طويلة الأجل ومزايا نهاية الخدمة.

تقرير مجلس الإدارة عن نظام الرقابة الداخلية

نظام الرقابة الداخلية

إن مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي يُعد مسؤولاً عن اعتماد ومراجعة مدى فعالية نظم "بيتك" الداخلية بهدف ضمان فعالية وكفاءة العمليات، وجودة التقارير الداخلية والخارجية، والالتزام بالقوانين واللوائح . وتعتبر الإدارة العليا هي المسؤولة عن إنشاء نظم الرقابة الداخلية، والمحافظة عليها لإدارة المخاطر المترتبة على فشل تحقيق أهداف البنك. ويتمكن نظام الرقابة الداخلية من توفير ضمانات معتدلة، وليست حاسمة، لعدم التعرض لمخاطر قد تؤدي لخسائر جسيمة.

لقد قام مجلس الإدارة باعتماد الهيكل التنظيمي للبنك بالتوافق مع استراتيجية وأنظمة البنك، والتوصيفات الوظيفية مع تفصيل الأدوار والمسؤوليات، وسياسات ولوائح رسمية للمهام والعمليات المصرفية. إن هذه السياسات واللوائح تحدد لكل وظيفة الواجبات والمسؤوليات، والسُلطات ومسار رفع التقارير في مستويات الإدارة المختلفة، بحيث يحقق رقابة مزدوجة، وفصل في الواجبات من أجل تجنب أي تضارب في الوظائف. يقوم المجلس بشكل منتظم بمراجعة السياسات والرقابة مع الإدارة العليا ووظائف الرقابة الداخلية (بما يشمل التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر والالتزام)، وذلك من أجل تحديد الأوجه التي بحاجة للتحسين، وكذلك للتعرف على المخاطر والمشاكل الواضحة وذات الأهمية. وكذلك يقوم المجلس بالتأكد من أن وظائف الرقابة موضوعة بشكل صحيح، ولديها الموظفين والموارد الكافية لتنفيذ مسؤولياتهم بشكل مستقل وفعّال.

بالإضافة إلى ذلك، قامت الإدارة العليا باتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ تعليمات حوكمة الشركات الجديدة التي تم إصدارها من قِبل بنك الكويت المركزي في شهر يونيو من العام 2012، وتتضمن هذه الخطوات تحديث مستندات حوكمة الشركات القائمة، وإعداد مستندات جديدة، بالإضافة إلى أية إجراءات أخرى ضرورية لتنفيذ هذه التعليمات بشكل كامل قبل الموعد النهائي في 30 يونيو 2013.

وتتم مراجعة فعالية نظم الرقابة الداخلية بشكل منتظم من قبل مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والالتزام، والتي تقوم أيضًا باستلام تقارير المراجعة التي تم إعدادها من قبل إدارة التدقيق الداخلي في البنك. تقوم لجنة التدقيق والالتزام بمراجعة خطابات الإدارة الصادرة من المدققين الخارجيين، كما تعقد اجتماعات دورية معهم. بالإضافة إلى ذلك، تقوم لجنة التدقيق والالتزام بمراجعة التقارير المتعلقة بالمحاسبة والسجلات الأخرى ونظم الرقابة الداخلية الصادرة من المدقق الخارجي (باستثناء المدققين الماليين) حيث إن رأي المدقق الخارجي في هذا الأمر يكون من ضمن محتويات التقرير السنوي .

لقد قامت الإدارة العليا بتقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية، كما في 31 ديسمبر 2014، وتوصلت إلى أنها ملائمة لتوفير ضمانات معتدلة بخصوص تحقيق أهداف البنك.

تقرير المراجع الخارجي عن نظام الرقابة الداخلية

السادة/ أعضاء مجلس الإدارة المحترمين

بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع

دولة الكويت

تحية طيبة وبعد

تقرير حول السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

تحية طيبة و بعد ،،،

وفقاً لخطاب تعييننا المؤرخ في 12 مارس 2014، فقد قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية لـ "بيت التمويل الكويتي" ش.م.ك.ع (البنك) والتي كانت متوفرة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

و قد شمل الفحص كافة الإدارات بالبنك وهي كما يلي:

1- إدارة المخاطر
2- الإستثمار
3- الخزانة
4- الخدمات المصرفية للشركات
5- الخدمات المصرفية للأفراد
6- التمويل العقاري
7- الرقابة المالية
8- العمليات
9- الموارد البشرية والخدمات العامة
10- تكنولوجيا المعلومات
11- جودة الأعمال
12- إدار الثروات
13- الخدمات المصرفية الدولية
14- الاستراتيجية والشئون المؤسسية
15- التدقيق الداخلي
16- شكاوى العملاء
17- القانونية
18- مكافحة غسيل الأموال
19- الرقابة والاستشارات الشرعية

إضافة إلى ما سبق قمنا بفحص السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للشركات المالية التابعة للبنك وهي كما يلي:

- بيت التمويل الكويتي (البحرين)
- بيت التمويل الكويتي (ماليزيا) برهاد
- بيت التمويل الكويتي التركي
- بيتك كابيتال للاستثمار (سابقاً شركة شركة المشى للاستثمار)
- مجموعة عارف الاستثمارية
- بيت التمويل الكويتي للأسهم الخاصة
- شركة بيت التمويل الكويتي الاستثمارية (سابقاً شركة بيت إدارة للسيولة للاستثمار)
- بيت التمويل الكويتي للخدمات المالية
- بيت التمويل الكويتي السعودي

لقد قمنا بفحصنا وفقاً لمتطلبات التعميم الصادر عن «بنك الكويت المركزي» بتاريخ 11 فبراير 2014، آخذين في الاعتبار متطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر عن بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيو 2003، والتعليمات الصادرة بتاريخ 20 يونيو 2012 والخاصة بقواعد حوكمة الشركات للبنوك الكويتية والمعايير الدولية لمهام التدقيق.

بصفتكم أعضاء مجلس إدارة البنك فإنكم مسؤولون عن إرساء النظم المحاسبية والاحتفاظ بالسجلات المحاسبية المناسبة والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار المنافع المتوقعة والتكاليف المتعلقة بتأسيس تلك الأنظمة، إن الهدف من ذلك هو إيجاد تأكيدات معقولة وليست قاطعة بأن الموجودات محمية ضد أية خسائر ناتجة عن أي استخدام أو تصرف غير مصرح به، وأن المخاطر يتم مراقبتها وتقييمها بشكل مناسب، وأن المعاملات يتم تنفيذها طبقاً لإجراءات التفويض المقررة ويتم تسجيلها بشكل صحيح، وذلك لتمكينكم من القيام بأعمالكم بشكل سليم.

نظراً لنواحي القصور في أي نظام من أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية، قد تحدث أخطاء أو مخالفات ولا يتم اكتشافها، إضافة إلى ذلك فإن توقع التقييم للأنظمة على الفترات المستقبلية يخضع لخطر أن تصبح معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو تدنى درجة الالتزام بتلك الإجراءات.

برأينا، وفيما يتعلق بطبيعة وحجم عملياتها للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، فإن السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية للبنك التي تم فحصها من قبلنا قد تم إنشاؤها والاحتفاظ بها طبقاً لمتطلبات دليل الإرشادات العامة الصادر من قبل بنك الكويت المركزي بتاريخ 15 يونيو 2013، والتعليمات الصادرة بتاريخ 20 يونيو 2012 والخاصة بقواعد حوكمة الشركات للبنوك الكويتية باستثناء الأمور المبينة في التقرير، لا يوجد تأثير جوهري من الاستثناءات على عدالة القوائم المالية.

علاوة على ذلك، قام البنك بتأسيس عملية متابعة ربع سنوية، على الاستثناءات السابقة للتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية لمعالجة ضعف الرقابة والثغرات التي تم تحديدها خلال عملية المراجعة على نظام الرقابة الداخلية.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
29 يونيو 2014

تقرير نشاط إدارة المخاطر

1. التطورات في إدارة المخاطر خلال عام 2014

لقد كان عام 2014 مليئا بالتطور المستمر والذي شمل أعمال إدارة المخاطر طبقا لخطة التطوير التي بدأت في عام 2011 وذلك بهدف تعزيز هيكل إدارة المخاطر التي تغطي أنشطة الخدمات المالية في الكويت وخارجها على مستوى المجموعة

ولقد تمكنا من تطبيق اختبارات الضغط والتقييم الداخلي لكفاية راس المال على مستوي مجموعة "بيتك" والبنوك التابعة، كما تم متابعة و تقييم مؤشرات الأداء المالي والإداري وفقا لمنهج (CAMELBCOM) وذلك بشكل دوري يجرى كل ثلاثة أشهر سنويًا، و تقديم نتائجها في تقرير يرفع إلى لجنة المخاطر.

كان استمرار تنفيذ خطة تحسين رأس مال البنك وإطار تخصيص رأس المال التابع للخطة من بين التطورات الجوهرية التي شهدها عام 2014. ويكمن المبدأ الأساسي من الخطة في وضع أساس أكثر كفاءة لإدارة رأس المال على مستوى المجموعة.

وخلال عام 2014 قامت إدارة المخاطر بالتعاون مع إدارة الرقابة المالية، بتطبيق معيار كفاية رأس المال طبقا لبازل III المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي و تقديم تقرير ربع سنوي عن كفاية راس المال طبقا لبازل III و ايضا لبازل II.

خلال عام 2014 تم اعتماد حزمة من السياسات تتضمن سياسات المخاطر والحوكمة والالتزام. ويجري حاليا مراجعة دورية لتلك السياسات. تم مواصلة تطبيق نظام موديز للتصنيف الائتماني لتمويل الشركات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والعقارات والمؤسسات المالية. تم تقييم مخاطر الإنكشافات للبنك من خلال استخدام نموذج تقييم إلكتروني للتوصل إلى تصنيف مخاطر البنك وإجراء المتابعة بناءً على إطار نزعة المخاطر المعتمد من مجلس الإدارة. تم إعداد وتطبيق خطة للسيولة وخطة التمويل في حالات الطوارئ تتضمن إجراء المراجعة الدورية للسيولة على مستوى البنك والمجموعة، ونقاط التصعيد، وبدء الإجراءات التصحيحية، وتحديد المسؤوليات. تم تفعيل إطار نزعة المخاطر لتحقيق التوافق بين الأعمال والمخاطر، وزيادة التمويل المخصص للعملاء ذوي التصنيف المرتفع، وتقليل الانكشاف للعملاء ذوي الملاءة المالية الأقل، وتحديث وتطبيق سياسات الائتمان والاستثمار، وإجراء مراجعة دورية للائتمان ومحافظ الاستثمار لمتابعة الأداء وتحديد بدائل التحسين.

اتجهت إدارة المخاطر نحو تغيير جوهري في هيكلها التنظيمي لتشمل وحدة مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب و وحدة اعاده هيكلة الديون.

شهد نهاية 2014 مبادرة هامة للحوكمة تمثلت في موافقة مجلس الإدارة على تطبيق إطار عمل لإدارة السيولة على مستوى المجموعة ككل تحت رعاية لجنة الأصول والخصوم المنشئة حديثاً. وسيتم استخدام ذلك في 2015 بهدف تشديد الرقابة على إدارة السيولة في البنوك التابعة وكذلك في الشركات التابعة غير المصرفية، ووضع حدود للبنك وللدولة على مستوى الشركة الأم مع تخصيص ملائم للشركات التابعة وتحسين إدارة السيولة بين الشركات التابعة وإنشاء وجود أكبر فعالية وأكثر كفاءة لبيت التمويل الكويتي في أسواق التمويل للشركات، فضلاً عن المساعدة في تحسين هيكل رأس المال لجميع الاستثمارات الاستراتيجية.

2. استقلالية إدارة المخاطر

إن لدى البنك إدارة مخاطر مستقلة بما فيها رئيس المخاطر حيث تتمتع بصلاحيات وإمكانية كافية للوصول إلى مجلس الإدارة، وتحظى إدارة المخاطر بالبنك بمكانة تمكنها من التأكد ان القضايا التي أثيرت من قبل مديري المخاطر تلقى الاهتمام اللازم من قبل مجلس الادارة والإدارة العليا وخطوط الأعمال .حيث يتم تعيين رئيس المخاطر وإنهاء خدماته من قبل مجلس الإدارة وبعد موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي، كما لا يسأل عن أي مسؤوليات مالية، وله أن يرفع تقاريره مباشرة إلى رئيس لجنة المخاطر والتي تقدمها مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة، حيث إن لرئيس المخاطر حق الوصول الكامل إلى رئيس مجلس إدارة البنك لرفع أي قضايا مباشرة عند الحاجة لذلك. ولرئيس المخاطر أيضًا أن يجتمع مع أعضاء المجلس غير التنفيذيين وأعضاء لجنة المخاطر في حالة غياب الإدارة العليا.

ويضمن مجلس الإدارة تمتع رئيس المخاطر بصلاحية التأثير على قرار البنك فيما يتعلق بانكشافات المخاطر، حيث إن إدارة المخاطر لها أهميتها الكافية في البنك، وعلى الرغم من أن إدارة المخاطر مستقلة بشكل كامل عن وحدات الأعمال التي تراجع أنشطتها وانكشافاتها، إلا أن لديها صلاحية الوصول إلى كل خطوط العمل الداخلية والخارجية وذلك من أجل فهم مجالات عملها بما يسمح لإدارة المخاطر من القيام بعملها، ولها أن تطلب أي معلومات ذات صلة لتقييم انكشافات المخاطر بالسبل المناسبة.

إفصاحات معيار

كفاية رأس المال

إفصاحات معيار كفاية رأس المال – بازل III

تم إعداد الإفصاحات النوعية والكمية المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال ضمن إطار بازل III للبنوك الإسلامية المرخصة في دولة الكويت طبقا لقواعد وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة في التعميم رقم 2/ر ب ، ر ب أ/2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014. تستند الإفصاحات العامة المتعلقة بمعيار كفاية رأس المال بازل III إلى احتساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر الائتمان والسوق وفقا للأسلوب القياسي، والحد الأدنى لمتطلبات رأس المال اللازم لتغطية مخاطر التشغيل وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي.

أولا: هيكل المجموعة

تتألف مجموعة بيت التمويل الكويتي من البنك في الكويت بالإضافة إلى عدد من الشركات البنكية وغير البنكية التابعة له، والتي يتمتع بملكيتها الكليّة أو الجزئية، كما يمتلك البنك عدد من الاستثمارات الاستراتيجية الأخرى. وبالتالي يتم تجميع بيانات الشركات التابعة ضمن ميزانية بيت التمويل الكويتي. أما بالنسبة للشركات غير التابعة، فإنها تظهر كاستثمارات وأعمال تابعة في البيانات المالية، إن الشركات التابعة (المجمعة) والشركات الزميلة (الاستثمارات الهامة) بيانها كالتالي:

1. الشركات التابعة

1.1. البنك الكويتي التركي للمساهمة

بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 62 % (2013: 62 %)، مسجل بدولة تركيا منذ عام 1989، تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم خدمات ومنتجات تمويلية إسلامية، واستثمار الأموال على أساس المشاركة في الربح والخسارة. وتتسع أنشطة الشركات التابعة لتشمل أنشطة التمويل العقاري.

2.1. بيت التمويل الكويتي (البحرين) ش.م.ب.

بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 100 % (2013: 100 %) مسجل بمملكة البحرين منذ عام 2002، تتركز أنشطة البنك في تقديم المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية وإدارة الحسابات الاستثمارية بنظام المشاركة في الأرباح وتقديم عقود تمويلية إسلامية ومنها بيوع التجزئة. وتتسع أنشطة الشركات التابعة لتشمل قطاع الخدمات والاتصالات والنشاط الاستثماري العقاري.

3.1. بيت التمويل الكويتي - (ماليزيا) برهاد

بنك إسلامي تابع مملوك بنسبة 100 % (2013: 100 %) مسجل بدولة ماليزيا منذ عام 2006، تتركز الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم منتجات تمويلية إسلامية والاستثمار في النشاط العقاري وتمويل الشركات.

4.1. شركة بيتك كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2013: 100 %)، تتركز أنشطتها الرئيسية في كافة أنشطة الاستثمار والتمويل الإسلامي والمتاجرة في الأسهم واستثمارات الملكيات الخاصة وأنشطة الاستثمار العقاري وخدمات إدارة الأصول

5.1. شركة بيت التمويل الكويتى العقارية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2013: 100 %)، تقوم الشركة بتملك وبيع وشراء وتطوير العقارات والأراضي المملوكة للشركة وكذلك بالإنابة عن العملاء داخل دولة الكويت وخارجها.

6.1. شركة المشروعات التنموية القابضة ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2013: 100 %)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية لها في تملك أصول إستراتيجية طويلة الأجل من خلال الاستثمار أو التمويل في شركات ذات أنشطة اقتصادية صناعية وأخرى تجارية.

7.1. شركة بيتك للإستثمار العقاري ش.م.س.

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2013: 100 %)، مسجلة بالمملكة العربية السعودية، وتتمثل الأنشطة الرئيسية لها في الاستثمار والتطوير العقاري.

8.1. شركة بيت التمويل الكويتى الاستثمارية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2013: 100 %)، تتمثل الأنشطة الرئيسية بها في عمليات التمويل والاستثمار ذات الجودة العالية والمخاطر المحدودة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

9.1. بيت التمويل السعودي الكويتي ش.م.س. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2013: 100 %)، مسجلة بالمملكة العربية السعودية، إن نشاط الشركة يتمثل في مزاولة أعمال الأوراق المالية من خلال ممارسة أنشطة متعددة وهي التعامل بصفة أصيل أو وكيل التعهد بالتغطية والإدارة والترتيب والمشورة والحفظ في أعمال الأوراق المالية.

10.1. شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 97 % (2013: 97 %)، وتتمثل أنشطة الشركة في تسويق وتطوير البرمجيات ومعدات الحاسب الآلي وفي تقديم الاستشارات الفنية المتخصصة.

11.1. شركة بيتك للأسهم الخاصة ذ.م.م.

شركة استثمارية تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2013: 100 %) مسجلة بجزر الكايمن، وتتمثل الأنشطة الرئيسية في الاستثمار في أسهم الشركات الخاصة حول العالم.

12.1. بيت التمويل الكويتي للخدمات المالية الخاصة ذ.م.م.

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2013: 100 %) مسجلة بجزر الكايمن، لدى الشركة شركة واحدة تابعة ، تتمثل أنشطة الشركة في مجال الإستثمار والتطوير العقاري خارج الكويت.

13.1. شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تمويل إسلامية تابعة مملوكة بنسبة 53 % (2013: 53 %)، تتمثل أنشطة الشركة في عمليات شراء الطائرات وتأجيرها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

14.1. مجموعة عارف الإستثمارية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة استثمارية مملوكة بنسبة 52 % (2013: 53 %)، تتنوع أنشطة الشركة في الأنشطة التمويلية الإسلامية وأنشطة الاستثمار العقاري. وتتسع الأنشطة من خلال الشركات التابعة في مجال الطاقة والخدمات التعليمية والطبية والنقل والتكنولوجيا المعلوماتية.

15.1. شركة الإنماء العقارية ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 56 % (2013: 50 %)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في مجال التطوير العقاري إلى جانب عمليات الإيجار التشغيلي.

16.1. شركة الخدمات العامة ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 80 % (2013: 80 %)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في إنجاز كافة المعاملات الخاصة بالشركات والهيئات والافراد عن طريق مكاتب الخدمة الخاصة بها ، وتقديم الاستشارات الادارية والفنية.

17.1. شركة تركابيتال القابضة ش.م.ب (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 51 % (2013: 51 %)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في انجاز كافة المعاملات الخاصة بمجال التطوير العقاري إلى جانب عمليات التأجير والتأمين.

18.1. صندوق مؤشر المثنى الإسلامى

شركة تابعة مملوكة بنسبة 55 % (2013: 55 %)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في انجاز كافة الأنشطة الخاصة بمجال الإستثمارات المالية الإسلامية.

19.1. شركة مستشفى السلام الدولى ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 55 % (2013: 55 %)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في إنجاز كافة الأنشطة الخاصة بمجال الخدمات الصحية.

20.1. صندوق المثنى للمصارف الإسلامية الخليجية

شركة تابعة مملوكة بنسبة 87 % (2013: 87 %)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في إنجاز كافة الأنشطة الخاصة بمجال الإستثمارات المالية الإسلامية.

21.1. شركة إعمار

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2013: 100 %) مسجلة في جزر الكايمن، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في إنجاز كافة الأنشطة الخاصة بمجال الإستثمارات المالية الإسلامية.

22.1. الشركة الخليجية العالمية لتجارة السيارات ش.م.ك. (مقفلة)

شركة تابعة مملوكة بنسبة 100 % (2013: 100 %)، وتتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في إنجاز كافة الأنشطة الخاصة بمجال الإتجار واستيراد وتصدير السيارات المستعملة.

2. الشركات الزميلة المباشرة

2.1. الشركة الأولى للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة)

شركة زميلة مملوكة بنسبة 28 % (2013: 28 %) تعمل في نشاط التأمين التكافلي الإسلامي وتقديم الاستشارات والدراسات الفنية الخاصة بعمليات إعادة التأمين، إلى جانب استثمار الأموال في الصناديق التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2.2. بيت الإستثمار الخليجى ش.م.ك

بنك إسلامي زميل مملوك بنسبة 20 % (2013: 20 %) ، تتمثل أنشطة المصرف الرئيسية في تقديم خدمات الصيرفة ومنتجات التمويل الإسلامية والتخصص في تمويلات الشركات واستثمار الأموال وإدارة الأصول.

2.3. مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع.

بنك إسلامي زميل مملوك بنسبة 20 % (2013: 20 %) مسجل بإمارة الشارقة بدولة الإمارات العربية المتحدة منذ عام 1975، تتمثل أنشطة المصرف الرئيسية في تقديم خدمات الصيرفة ومنتجات التمويل الإسلامية والتخصص في تمويلات الشركات واستثمار الأموال وإدارة الأصول.

2.4. شركة مجموعة الخصوصية القابضة ش.م.ك. (مقفلة)

شركة زميلة مملوكة بنسبة 39 % من خلال المجموعة (2013: 40 %)، تمارس الشركة عدداً من الأنشطة المتمثلة في تملك أسهم شركات والاشتراك في تأسيس شركات وإقراضها وإدارتها وكفالتها، تملك حقوق الملكية الصناعية والاستثمار في محافظ استثمارية مدارة من قبل الغير.

2.5. بنك إبدار ش.م.ب.

بنك إسلامي زميل مملوك بنسبة 40 % (2013: 29 %) مسجل بمملكة البحرين، تتمثل أنشطة المصرف الرئيسية في تقديم خدمات الصيرفة ومنتجات التمويل الإسلامية والتخصص في تمويلات الشركات واستثمار الأموال وإدارة الأصول.

ثانيا: هيكل رأس المال والتسويات مع الميزانية العمومية - بازل III.

أ – هيكل رأس المال:

كما في 31 ديسمبر 2014، بلغت الشريحة (1) «رأس المال الأساسي» مبلغ 1,785,838 ألف دينار كويتي، كما بلغت الشريحة (2) «رأس المال المساند» 175,829 ألف دينار كويتي كما هو موضح أدناه:

(ألف دينار كويتي)

بيان عناصر رأس المال	تفصيلي	إجمالي
شريحة (1): رأس المال الأساسي		
1. رأس المال المدفوع		433,185
2. الاحتياطيات المعلنة		1,259,835
3. حقوق الأقلية في الشركات التابعة المجمعة		230,384
4. ربح العام		126,476
المجموع (1)	–	**2,049,880**
الاستقطاع من الشريحة (1) من رأس المال الأساسي		
1. أسهم الخزانة		52,498
2. الشهرة		6,605
3. اصول غير ملموسة		55,188
4. الاستقطاعات من قاعدة رأس المال الناشئة عن استثمارات في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وشركات التأمين الإسلامي (التكافل) وحيث نسبة الملكية أكثر من 10 %		63,935
المجموع (2)		**178,226**
إجمالي الشريحة (1) من رأس المال من قبل الاستقطاع	-	**1,871,654**
الاستقطاعات من قاعدة رأس المال الناشئة عن استثمارات في مؤسسات مالية والتي تزيد نسبة الملكية أكثر من > 10 %		85,816
أ. إجمالي الشريحة (1) من رأس المال		**1,785,838**
شريحة (2): رأس المال المساند		
1. حقوق الأقلية في الشركات التابعة المجمعة		46,077
2. المخصصات العامة (يتم إدراجها بحد أقصى نسبته 1.25 % من إجمالي الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان)		129,752
المجموع (3)	–	**175,829**
الإستقطاع من الشريحة (2) من رأس المال المساند		
ب. إجمالي الشريحة (2) من رأس المال		175,829
إجمالي رأس المال المتوفر		**1,961,667**

ثالثا: تقييم ونسب كفاية رأس المال

كما في 31 ديسمبر 2014، بلغ إجمالي معدل كفاية رأس المال المجمع 16.25 % وقد بلغ معدل الشريحة (1) 14.80 % مقابل متطلبات الجهات الإشرافية بنسبة 12 %.

رابعا : الموجودات المرجحة باوزان المخاطر و رأس المال اللازم:

1- مخاطر الائتمان:

إن الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2014 قد بلغت 1,328,650 ألف دينار كويتي كما هو موضح بالتفصيل في البيان التالي:

(ألف دينار كويتي)

م	بيـــان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	اجمالي الانكشافات	صافي الانكشافات	الأصول المرجحة	المتطلبات الرأسمالية
1	بنود نقدية	341,910	341,910	–	–
2	المطالبات على الدول	3,332,663	3,329,525	366,465	47,640
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	48,066	48,066	7,740	1,006
4	المطالبات على بنوك التنمية	–	–	–	–
5	المطالبات على البنوك	2,033,007	2,033,007	483,034	62,794
6	المطالبات على الشركات	3,866,281	3,051,316	2,294,973	298,347
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,226,293	3,020,825	1,898,675	246,828
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	542,894	261,969	73,826	9,597
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	601,485	415,655	196,198	25,506
10	مراكز السلع و البضائع	585,875	585,875	874,192	113,645
11	الاستثمارات العقارية	718,316	718,316	1,156,860	150,392
12	عمليات الاستثمار و التمويل مع العملاء	1,892,052	1,177,716	1,342,936	174,582
13	الصكوك والتصكيك	161,942	161,942	107,171	13,932
14	الانكشافات الأخرى	1,503,672	1,503,672	1,418,312	184,381
	الإجمالي	**18,854,456**	**16,649,794**	**10,220,382**	**1,328,650**

2- مخاطر السوق

قدرت الانكشافات المرجحة لمخاطر السوق المحتسبة خلال العام المالي 2014 بمبلغ 521,744 ألف دينار كويتي وفقا للأسلوب القياسي. كما بلغ الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتغطية مخاطر السوق 67,827 ألف دينار كويتي.

إن من الوسائل المستخدمة للتخفيف من مخاطر أسعار الصرف هي عمليات التقاص الحاصلة من عمليات الودائع التبادلية مع البنوك والمؤسسات المالية التي يتعرض لها البنك الإسلامي.

3- مخاطر التشغيل

إن الانكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل المحتسبة خلال العام المالي 2014 هي 1,328,315 ألف دينار كويتي وفقا لأسلوب المؤشر الأساسي. إن المبلغ المحتسب للإنكشافات المرجحة لمخاطر التشغيل يكفي لتغطية أي مخاطر متوقعة للاحتفاظ بمعدل مناسب لأرباح المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار. كما بلغ الحد الأدنى المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل مبلغ 172,681 ألف دينار كويتي.

إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من عمليات صنع القرار في المجموعة. ويتم تنفيذ ذلك في ظل عملية حوكمة تؤكد على وجود تقييم مستقل للمخاطر وأن التحكم والرقابة والإشراف تتم بصورة مباشرة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويعمل بيت التمويل الكويتي بشكل مستمر على رفع مستوى قدرات وإمكانيات إدارة المخاطر في ضوء التطورات التي يشهدها قطاع الأعمال وأيضاً في ضوء تطورات تعليمات النظام المصرفي ولوائح سوق الأوراق المالية وأفضل الممارسات المطبقة في إدارة المخاطر. من ضمنها "الخطوط الدفاعية الثلاثة".

خط الدفاع الأول هو وحدات الأعمال، والتي تدير العلاقة مع العميل. وتكمن مسؤوليتها في فهم متطلبات العميل للتخفيف من مخاطر تعثر العميل عن السداد أو مخاطر السحب المبكر للودائع، وهي مسؤولة أيضاً عن الحفاظ على العمليات التي من خلالها يخدم "بيتك" العملاء وذلك من أجل تخفيف أي المخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة.

وتأتي وظائف إدارة المخاطر لتمثل خط الدفاع الثاني، وهي المسؤولة عن تطوير أطر عمل إدارة المخاطر و المسؤولة أيضاً عن إجراء تقييم وتوجيه مستقل لإدارة المخاطر وأنشطة المخاطر.

يركز خط الدفاع الثالث على مهام التأكيد وضمان الالتزام باللوائح الرقابية وكذلك السياسات الداخلية وتحديد نقاط الضعف حتى يمكن اتخاذ الإجراءات التصويبية اللازمة من قبل الإدارة وتعتبر إدارة مكافحة غسيل الأموال وإدارة التدقيق الداخلي من أهم أدوات خط الدفاع الثالث.

هيكل حوكمة المخاطر على مستوى المجموعة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول النهائي عن الإشراف على إدارة المخاطر والرقابة في بيت التمويل الكويتي، وهو الذي يقوم بتحديد المستويات المقبولة من المخاطر (نزعة المخاطر) داخل المجموعة. ويفوض مجلس الإدارة جزء من هذه المسؤولية للجنة المخاطر و لجنة التدقيق والالتزام. وعلى المستوى التنفيذي، يتم إدارة المخاطر من قبل فريق الإدارة العليا وبدوره يقوم برفع التقارير إلى الرئيس التنفيذي. ولدى بيت التمويل الكويتي رئيس مستقل لإدارة مخاطر والذي يملك صلاحية الاتصال المباشر بلجنة المخاطر ومدير تدقيق داخلي مستقل لديه صلاحية الاتصال مع لجنة التدقيق والالتزام. ولدى بيت التمويل الكويتي – الكويت مجموعة من اللجان، مثل لجنة الائتمان ولجنة الأصول والخصوم ولجنة المخاطر التشغيلية. ويقوم بإدارة المخاطر على مستوى المجموعة من خلال لجان تشمل رئيس المخاطر الذي يعمل على التواصل المستمر مع الشركات التابعة بهدف إدارة المخاطر.

الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر في بيت التمويل الكويتي في الكويت

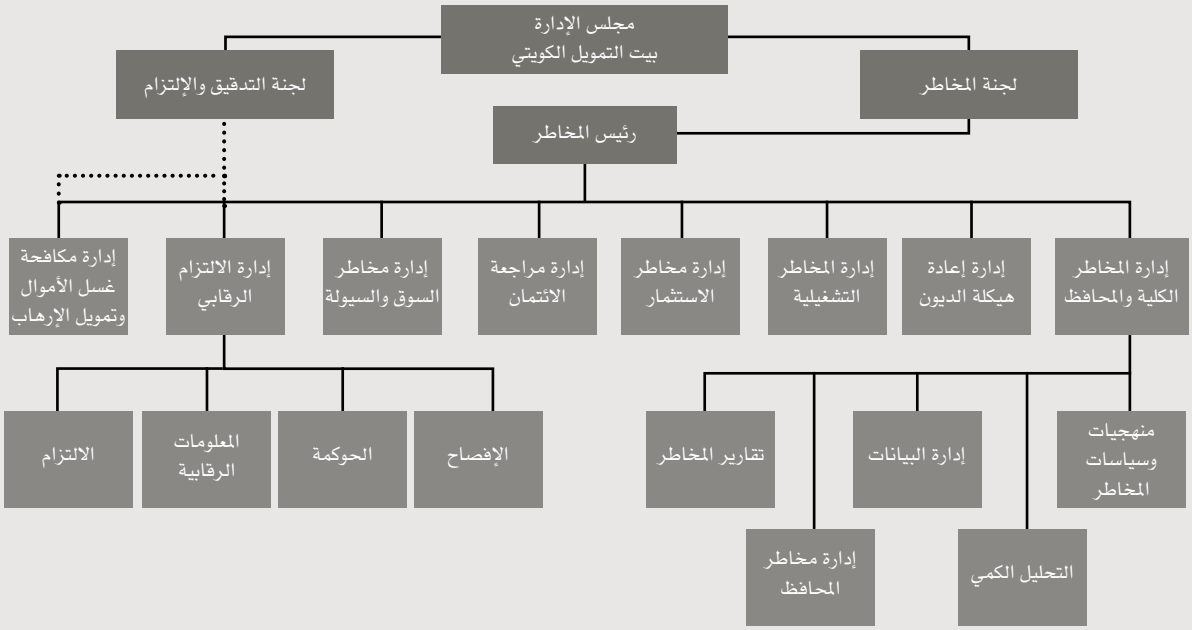

تم تنظيم إدارة المخاطر في بيت التمويل الكويتي على أسس وظيفية بحيث يقع على عاتق المدراء التنفيذيين في إدارة المخاطر مسؤولية صريحة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر الاستثمار والمخاطر التشغيلية والمخاطر الكلية والمحافظ، ويتم أيضاً رفع التقارير التي تتعلق بالالتزام الرقابي ومتابعة الائتمان إلى رئيس إدارة المخاطر، بينما يتم رفع التقارير التي تتعلق بوحدة مكافحة غسيل الأموال مباشرة إلى رئيس مجلس الإدارة. وتعد إدارة المخاطر هي المسؤولة عن تطوير وتنفيذ العمليات لتحديد وتقييم ومراقبة المخاطر وإعداد التقارير بشأنها. تعمل ادارة المخاطر بشكل مستقل عن وحدات الأعمال و تقوم بمراجعة دقيقة لجميع الصفقات الاستثمارية والتمويلية وكذلك المبادرات الاستراتيجية مثل المنتجات والأسواق الجديدة. كما أنها تعمل أيضاً على إدارة الأصول والخصوم للمجموعة من خلال الاستخدام الأمثل لرأس المال وتعمل بشكل وثيق مع إدارة الخزينة للتقليل من المخاطر المرتبطة بالتمويل والسيولة بجميع العملات التي تعمل بها المجموعة.

الارتقاء بثقافة إدارة المخاطر والتدريب والتوعية بشأنها

يسعى بيت التمويل الكويتي جاهداً إلى زيادة الوعي وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر في المجموعة ككل. وفي ظل الدعم الكبير الذي يوفره مجلس الإدارة، يقوم بيت التمويل الكويتي بتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر ويقوم أيضاً بتوضيح الأدوار والمسؤوليات الخاصة بهما، والهدف من ذلك هو ضمان الاهتمام بالمخاطر في جميع الاستثمارات والقرارات التمويلية وكذلك في جميع العمليات الرئيسية، وذلك لحماية البنك من الخسائر المستقبلية ومن أجل تعزيز قيمة حقوق الملكية للمساهمين وكذلك المودعين. وتعمل إدارة المخاطر بصورة فعالة على تنظيم ورش عمل ودورات توعوية في الأنحاء المختلفة للمجموعة من أجل تحسين فهم الموظفين للمخاطر الكامنة في أنشطتها والخطوات المطلوبة للتخفيف من هذه المخاطر.

انواع المخاطر

يتعرض بيت التمويل الكويتي، بما في ذلك شركاته التابعة، لأنواع مختلفة من المخاطر. وتتمثل الأنواع الرئيسة للمخاطر في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية.

1- مخاطر الائتمان

يتعرض بيت التمويل الكويتي لمخاطر الائتمان فيما يتعلق بالأنشطة التمويلية وأنشطة الإجارة والاستثمار والتي قد يتعثر فيها العملاء بموجب عقود المرابحة والاستصناع والإجارة أو عندما يكون هناك تعثر كلي أو جزئي في السداد من قبل الأطراف المقابلة في عمليات صكوك والتي تم تحديد تواريخ استحقاق بشأنها في سجلات البنك أو وفقا لمعايير التصنيف المنظمة لعمليات التمويل الخاصة.

يمكن أن تزداد المخاطر في حال وجود انكشافات كبيرة للمخاطر من قبل أفراد أو شركات أو في صورة تركز التمويل في أي قطاع محدد يخضع لضغوط مالية.

حوكمة مخاطر الائتمان

إن الهدف من حوكمة مخاطر الائتمان هو إنشاء والمحافظة على محفظة تمويل فاعلة من شأنها أن تقلل من مخاطر قدرة العميل على السداد. وتبدأ عملية إدارة المخاطر مع مدير العلاقات وهو المسؤول عن صياغة وتحديد احتياجات العميل التمويلية ومركزه المالي بهدف ضمان عدم تعرض العميل إلى الإفراط في الاستدانة في أنشطتة التمويلية ويتم اتخاذ القرارات الائتمانية في بيت التمويل الكويتي بناءً على تقييم لقدرة العملاء على خدمة وسداد الديون. ويتم أخذ كفالات كضمان للتخفيف من الخسارة في حالة تعثر العميل.

باستثناء تمويل الأفراد، يتم مراجعة طلبات الحصول على تسهيلات جديدة أو تجديدها بشكل مستقل في الإدارة المعنية قبل عرضها على إدارة المخاطر لتقييم الطلبات وإصدار التوصيات بشأنها وتستعرض لجنة الائتمان وتقوم بمراجعة كافة الطلبات وتنتهي إلى الموافقة أو الرفض على تلك الطلبات التي تقع ضمن نطاق الصلاحيات المفوضة بها. علماً بأنه رئيس المخاطر هو عضو ليس له حق التصويت في لجنة الائتمان ويقوم بتقديم التوصيات بصورة مستقلة، ويكون لديه حق التصعيد إلى مجلس الإدارة في حالة عدم موافقته على قرار لجنة الائتمان.

يتخذ مجلس الإدارة القرار في جميع التسهيلات التي تقع خارج نطاق الصلاحيات المخولة للجنة الائتمان.

صافي الانكشافات "المصنفة و غير المصنفة" المعرضة لمخاطر الائتمان (ألف دينار كويتي)

م	بيـان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	صافي الانكشافات الائتمانية	انكشافات مصنفة	انكشافات غير مصنفة
1	بنود نقدية	341,910	-	341,910
2	المطالبات على الدول	3,329,525	3,113,331	216,194
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	48,066	-	48,066
4	المطالبات على بنوك التنمية	-	-	-
5	المطالبات على البنوك	2,033,007	1,822,018	210,989
6	المطالبات على الشركات	3,051,316	820,607	2,230,709
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,020,825	-	3,020,825
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	261,969	-	261,969
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	415,655	-	415,655
10	مراكز السلع و البضائع	585,875	-	585,875
11	الاستثمارات العقارية	718,316	-	718,316
12	عمليات الاستثمار و التمويل مع العملاء	1,177,716	183,877	993,839
13	الصكوك والتصكيك	161,942	161,942	-
14	الانكشافات الأخرى	1,503,672	-	1,503,672
	الإجمالي	**16,649,794**	**6,101,775**	**10,548,019**

اجمالي الانكشافات "الممولة ذاتيا و الممولة من حسابات الاستثمار" المعرضة لمخاطر الائتمان (ألف دينار كويتي)

م	بيـان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الممولة ذاتيا	الممولة من حسابات الاستثمار
1	بنود نقدية	217,288	124,622
2	المطالبات على الدول	2,117,950	1,214,713
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	30,546	17,519
4	المطالبات على بنوك التنمية	–	–
5	المطالبات على البنوك	1,306,774	726,233
6	المطالبات على الشركات	2,945,756	920,526
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,120,363	1,105,930
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	345,016	197,878
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	384,651	216,834
10	مراكز السلع و البضائع	372,331	213,544
11	الاستثمارات العقارية	456,627	261,689
12	عمليات الاستثمار و التمويل مع العملاء	1,202,731	689,321
13	الصكوك والتصكيك	102,916	59,026
14	الانكشافات الأخرى	955,769	547,903
	الإجمالي	**12,558,718**	**6,295,738**

متوسط الانكشافات الممولة ذاتياً والممولة من حسابات الإستثمار المطلقة على أساس ربع سنوي (ألف دينار كويتي)

م	بيـــان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	متوسط الإنكشافات لمخاطر الإئتمان الإئتمانية	الممولة ذاتياً	الممولة من حسابات الإستثمار
1	بنود نقدية	313,769	197,484	116,285
2	المطالبات على الدول	3,183,193	2,003,403	1,179,790
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	50,660	31,862	18,798
4	المطالبات على بنوك التنمية	-	-	-
5	المطالبات على البنوك	1,960,484	1,246,604	713,880
6	المطالبات على الشركات	3,765,052	2,815,816	949,236
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,166,795	2,050,843	1,115,952
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	503,565	317,014	186,551
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	596,640	376,334	220,306
10	مراكز السلع والبضائع	581,663	365,958	215,705
11	الاستثمارات العقارية	697,777	439,320	258,457
12	عمليات الاستثمار والتمويل مع العملاء	1,884,177	1,186,188	697,989
13	الصكوك والتصكيك	224,741	141,225	83,516
14	الانكشافات الأخرى	1,575,056	990,956	584,100
	الإجمالي	**18,503,572**	**12,163,007**	**6,340,565**

تركزات المخاطر الزائدة

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما قد يجعل عندهم الاستعداد لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ مالية متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها. ويتم استخدام سياسة التحوط في البنك لإدارة تركزات المخاطر على مستوى العلاقات ومستوى الأعمال.

إن بيت التمويل الكويتي يعتمد على مجموعة من وكالات التصنيف العالمية المقبولة من قبل بنك الكويت المركزي وهي، Moody's Fitch و S&P وذلك لدعم التصنيفات الائتمانية الداخلية.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان (ألف دينار كويتي)

م	بيـــان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	66,209	-	271,933	2,545	1,223	341,910
2	المطالبات على الدول	2,218,757	-	813,251	288,345	12,310	3,332,663
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	48,066	-	-	-	-	48,066
4	المطالبات على بنوك التنمية	-	-	-	-	-	-
5	المطالبات على البنوك	1,421,152	58,654	313,437	221,705	18,059	2,033,007
6	المطالبات على الشركات	808,749	119,047	2,550,927	358,481	29,077	3,866,281
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	2,104,561	18	766,897	354,641	176	3,226,293
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	58,929	-	465,242	18,723	-	542,894
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	469,335	-	24,146	108,004	-	601,485
10	مراكز السلع و البضائع	229,483	11,845	121,374	223,173	-	585,875
11	الاستثمارات العقارية	551,583	70,197	28,073	67,969	494	718,316
12	عمليات الاستثمار و التمويل مع العملاء	1,757,621	7,333	54,666	72,432	-	1,892,052
13	الصكوك والتصكيك	79,517	2,990	13,033	54,641	11,761	161,942
14	الانكشافات الأخرى	1,177,188	73,842	151,863	90,809	9,970	1,503,672
	الإجمالي	**10,991,150**	**343,926**	**5,574,842**	**1,861,468**	**83,070**	**18,854,456**

الاستحقاقات لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان (ألف دينار كويتي)

م	بيـــان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	حتى 3 أشهر	من 3 أشهر حتى 12 شهر	أكثر من سنة	إجمالية
1	بنود نقدية	336,931	-	4,979	341,910
2	المطالبات على الدول	2,488,915	434,910	408,838	3,332,663
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	48,066	48,066
4	المطالبات على بنوك التنمية	-	-	-	-
5	المطالبات على البنوك	1,467,829	538,348	26,830	2,033,007
6	المطالبات على الشركات	696,911	960,727	2,208,643	3,866,281
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	264,635	346,767	2,614,891	3,226,293
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	4,256	18,022	520,616	542,894
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	219,608	128,311	253,566	601,485
10	مراكز السلع و البضائع	0	6,734	579,141	585,875
11	الاستثمارات العقارية	18,856	26,094	673,366	718,316
12	عمليات الاستثمار و التمويل مع العملاء	608,347	591,486	692,219	1,892,052
13	الصكوك والتصكيك	4,398	21,293	136,251	161,942
14	الانكشافات الأخرى	248,807	163,074	1,091,792	1,503,672
	الإجمالي	**6,359,493**	**3,235,766**	**9,259,198**	**18,854,456**

القطاعات الأساسية لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان (ألف دينار كويتي)

م	بيـــان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	تجاري وصناعي	بنوك ومؤسسات مالية	إنشاءات وعقارات	حكومية	أخرى	إجمالي
1	بنود نقدية	-	279,058	50	-	62,802	341,910
2	المطالبات على الدول	-	889,446	-	2,198,753	244,464	3,332,663
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	-	-	-	-	48,066	48,066
4	المطالبات على بنوك التنمية	-	-	-	-	-	-
5	المطالبات على البنوك	2,412	2,013,964	11,170	-	5,461	2,033,007
6	المطالبات على الشركات	2,033,328	90,658	761,593	30,743	949,959	3,866,281
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	339,550	6,507	357,290	3,639	2,519,307	3,226,293
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	-	-	58,648	-	484,246	542,894
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	119,857	121,000	280,673	72	79,883	601,485
10	مراكز السلع و البضائع	3,667	-	-	-	582,208	585,875
11	الاستثمارات العقارية	-	-	665,744	-	52,572	718,316
12	عمليات الاستثمار و التمويل مع العملاء	167,442	2,765	582,658	-	1,139,187	1,892,052
13	الصكوك والتصكيك	-	126,665	6,330	-	28,947	161,942
14	الانكشافات الأخرى	60,718	345,969	437,215	6,500	653,270	1,503,672
	الإجمالي	**2,726,974**	**3,876,032**	**3,161,371**	**2,239,707**	**6,850,372**	**18,854,456**

التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة

- التسهيلات غير المنتظمة (منخفضة القيمة) طبقاً للفئات الآتية:

- بشأنها ملاحظات ويتطلب الأمر أخذ مخصص محدد لها: التي تضم عملاء منتظمين ولكن ارتأت الإدارة تجنيب مخصص لمواجهة احتمال عدم إنتظام العميل في المستقبل إلى جانب التسهيلات التي لم تتجاوز أو تساوي 90 يوما (شامل)، ويتم تحديد نسبة المخصص المحدد بناء على كل حالة وبعد أن يتم دراستها من قبل الإدارة وذلك بعد خصم الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المقبولة.
- دون المستوى : إذا كانت غير منتظمة لفترة من 91 يوما إلى 180 يوما (شامل)، وتكون نسبة المخصص المحدد 20 % كحد أدنى من صافي مبلغ التسهيلات بعد خصم الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المقبولة.
- مشكوك في تحصيلها : إذا كانت غير منتظمة من فترة 181 يوما إلى 365 يوما (شامل)، وتكون نسبة المخصص المحدد كحد أدنى 50 % من صافي مبلغ التسهيلات بعد خصم الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المقبولة.
- رديئة (معدومة): إذا كانت غير منتظمة لفترة تزيد عن 365 يوما أو متخذ بشأنها إجراءات قانونية، وتكون نسبة المخصص المحدد 100 % من صافي مبلغ التسهيلات بعد خصم الأرباح المؤجلة والمعلقة والضمانات المقبولة.

- التسهيلات المتأخرة وهي التسهيلات التي لم تتأخر لمدة تزيد أو تساوي 90 يوما (شامل)، والتي تعرف بالتسهيلات التي بشأنها ملاحظات ولا يتم تكوين مخصص محدد لها.

في 31 ديسمبر 2014، بلغت قيمة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة (متضمنة أرصدة المدينون وموجودات مؤجرة وبنود خارج الميزانية) للبنك 892,021 ألف دينار كويتي (2013 : 844,381 ألف دينار كويتي)، كما بلغت 835,855 ألف دينار كويتي بعد استبعاد الإيرادات المؤجلة والأرباح المعلقة (2013: 799,933 ألف دينار كويتي) ومبلغ 376,716 ألف دينار كويتي (2013: 409,699 ألف دينار كويتي) بعد استبعاد الضمانات المقبولة وذلك طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي لغرض إحتساب المخصصات المحددة.

كما في 31 ديسمبر 2014 بلغت مخصصات المجموعة مبلغ 517,244 ألف دينار كويتي (2013 :521,261 ألف دينار كويتي) متضمنة مخصص عام بمبلغ 289,506 ألف دينار كويتي (2013 :271,258 ألف دينار كويتي).

انكشافات الديون غير المنتظمة وفقا للمحافظ القياسية (ألف دينار كويتي)

تسلسل	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد مقابل منخفضة القيمة	صافي التسهيلات	المخصصات المحدد المشطوبة خلال الفترة	متأخرة
1	المطالبات على البنوك	-	-	-	-	3
2	المطالبات على الشركات	585,973	160,596	425,377	79,550	279,004
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	91,856	48,403	43,453	11,932	160,202
4	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	7,626	2,491	5,135	256	22,213
5	عمليات الاستثمار و التمويل مع العملاء	206,566	16,248	190,318	0	6,411
	المجموع	892,021	227,738	664,283	91,738	467,833

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقا للتقسيم الجغرافي

تسلسل	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد مقابل منخفضة القيمة	صافي التسهيلات	المخصصات المحدد المشطوبة خلال الفتره	متأخرة
1	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	638,531	127,821	510,710	75,878	288,579
2	أمريكا الشمالية	998	881	117	-	-
3	أوروبا	72,744	40,482	32,262	6,359	116,053
4	آسيا	179,748	58,554	121,194	9,501	63,201
	المجموع	892,021	227,738	664,283	91,738	467,833

انكشافات التسهيلات غير المنتظمة والمتأخرة وفقا للقطاعات الصناعية

تسلسل	بيان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	منخفضة القيمة	مخصص محدد مقابل منخفضة القيمة	صافي التسهيلات	المخصصات المحدد المشطوبة خلال الفتره	متأخرة
1	تجاري وصناعي	164,607	71,968	92,639	27,914	118,246
2	بنوك ومؤسسات مالية	135,252	27,576	107,676	8,449	94
3	إنشاءات وعقارات	461,730	75,686	386,044	3,869	162,126
4	أخرى	130,432	52,508	77,924	51,506	187,367
	المجموع	892,021	227,738	664,283	91,738	467,833

المخصص العام و المحمل على بيان الدخل

م	بيـــان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	رصيد المخصص العام والمتوافر في السجلات
1	المطالبات على البنوك	4,765
2	المطالبات على الشركات	232,332
3	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	48,649
4	إستثمارات عقارية	-
5	عمليات الاستثمار و التمويل مع العملاء	3,760
	الإجمالي	289,506

أساليب تخفيف المخاطر المستخدمة

يقوم بيت التمويل الكويتي (البنك) بالحرص على تنويع الإنكشافات وفقا للمحافظ القياسية وقطاعات الأعمال والحدود الجغرافية، بالإضافة إلى التقييم المستمر لوسائل تخفيف المخاطر مقابل الالتزامات التمويلية والحدود الائتمانية للعميل وفقا للدراسة التحليلية للمركز المالي للعميل.

يتم احتساب القيم المؤهلة للضمانات والكفالات وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي، كما يتم اجراء مقاصة للودائع التبادلية مع البنوك والمؤسسات المالية، وتستخدم الضمانات البنكية في إعادة توجيه المخاطر إلى محفظة المطالبات على البنوك. إن نسب الخصم المعمول بها لتخفيض وسائل مخاطر الائتمان هي المنصوص عليها بتعليمات بنك الكويت المركزي

إن التزام البنك لحدود التركزات الائتمانية للعميل الواحد والاحتفاظ بنسب كافية من الأصول السائلة يتيح طرق عدة لقياس جودة وفاعلية وسائل تخفيف المخاطر المستخدمة لأغراض تخفيض متطلبات رأس المال.

وسائل تخفيف المخاطر لإجمالي الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان (ألف دينار كويتي)

م	بيـــان الانكشافات المعرضة لمخاطر الائتمان	اجمالي الانكشافات الائتمانية	الضمانات المالية	ضمانات بنكية
1	بنود نقدية	341,910	-	-
2	المطالبات على الدول	3,332,663	3,137	-
3	المطالبات على مؤسسات القطاع العام	48,066	-	-
4	المطالبات على بنوك التنمية	-	-	-
5	المطالبات على البنوك	2,033,007	-	-
6	المطالبات على الشركات	3,866,281	814,965	-
7	الانكشافات الاستهلاكية الرقابية	3,226,293	205,468	-
8	عمليات التمويل السكنية المؤهلة	542,894	280,925	-
9	الانكشافات التي فات تاريخ استحقاقها	601,485	185,829	-
10	مراكز السلع و البضائع	585,875	-	-
11	الاستثمارات العقارية	718,316	-	-
12	عمليات الاستثمار و التمويل مع العملاء	1,892,052	714,338	-
13	الصكوك والتصكيك	161,942	-	-
14	الانكشافات الأخرى	1,503,672	-	-
	الإجمالي	18,854,456	2,204,662	-

2- مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة أحد الأصول أو الخصوم نتيجة للتغيرات في أسعار السوق. والتعرض لأسعار السوق في بيت التمويل الكويتي ينشأ نتيجة للتقلبات في أسعار الصرف والأسهم والعقارات. وتعد مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك محدودة نظرًا لأن كافة عمليات التمويل والاستثمار الإسلامية لا تحمل فائدة وتستند على مبدأ مشاركة الأرباح والخسائر كعقود المضاربة والمشاركة وأيضًا ارتباط المعاملات المالية الإسلامية الأخرى بمعاملات اقتصادية حقيقية كعقود المرابحة والاستصناع والإجارة وأخيرًا بيع السلم.

إطار حوكمة مخاطر السوق

إدارة الخزينة تقوم بإدارة مخاطر العملات الأجنبية والسلع الناشئة عن أنشطتها لدى بيت التمويل الكويتي وتقوم إدارة الاستثمار بإدارة مخاطر أسعار حقوق الملكية. ويتم قياس ومراقبة حجم ومدى الانكشافات للمخاطر من قبل إدارة المخاطر بإشراف لجنة الأصول والخصوم، والتي يشرف على أنشطتها لجنة المخاطر بالمجلس. وفيما يتعلق بمخاطر أسعار العقارات الناشئة عن الكفالات التي تؤخذ كضمان لمعاملات التمويل، يتم إدارتها من خلال المراقبة الفعالة لقيم الكفالات وتعويض النقص في قيمة الضمان من العميل عندما تكون تغطية الدين لم تعد مقبولة من قبل بيت التمويل الكويتي.

3- مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر الناشئة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها نتيجة لعدم توفر السيولة بسعر مُجْدٍ اقتصاديا. ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة من سحب العملاء غير المتوقع للودائع أو عدم القدرة على بيع الأصول في السوق.

إطار عمل حوكمة مخاطر السيولة

تتم إدارة مخاطر السيولة خلال إطار عمل يحدد مسؤوليات إدارة الخزينة وإدارة المخاطر وإدارة الرقابة المالية لقياس ومراقبة وتقييم المتطلبات التمويلية للبنك على المدى القريب والمتوسط سواء في ظل ظروف طبيعية أو ضغط للعمل على ضمان توافر سيولة كافية للوفاء بالتزامات البنك (سواء الالتزامات المتوقعة أوغير المتوقعة). ويوجد لدى البنك خطة طوارئ لتمويل نقص السيولة لتغطية المطلوبات الطارئة عندما يكون هناك دليل على ظهور مؤشرات نقص في السيولة، والتي يقوم البنك بمراقبتها من خلال مؤشرات السوق.

إن إطار إدارة مخاطر السيولة هو مسؤولية لجنة الأصول والخصوم والتي يتم الإشراف عليها من قبل لجنة المخاطر بالمجلس.

4- مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأجهزة أوالأنظمة أو الخسائر الناجمة عن أحداث خارجية. وتشمل أيضاً الخسائر الناتجة عن عدم الالتزام بمتطلبات الشريعة الإسلامية. وتتضمن المخاطر التشغيلية على سبيل المثال وليس الحصر مخاطر السرقة أو الاحتيال أو المخاطر القانونية الناتجة من إخفاق تنفيذ العقود أوالخسائر الناجمة عن الأضرار التي تلحق بالأصول المادية أو الإخفاق في الالتزام بالمتطلبات الرقابية والتنظيمية مما يؤدي إلى غرامات أو تكثيف مدى التدقيق وأيضًا تتضمن على فشل أنظمة تكنولوجيا معلومات وتعطل الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وذلك لحدوث قرصنة على عمليات التشغيل والتسليم بالبنك.

إطار عمل حوكمة مخاطر التشغيل

نظرًا لأن المخاطر التشغيلية توجد على نطاق واسع من العمليات، فإن التركيز الأساسي لإدارة المخاطر التشغيلية ينصب في تطوير الوعي حول ضعف أدوات الرقابة وتعزيزها وإضافة أدوات فعالة تهدف إلى التقليل من المخاطر إذا اقتضت الحاجة.

ويضم إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية عملية تقييم المخاطر استنادا إلى احتمالية وقوعها ومدى حدة التأثير في حالة تحقق وقوع المخاطر. كما أن الدروس المستفادة من الأحداث السابقة للمخاطر التشغيلية تعد أيضًا بمثابة فرص لتعزيز الأدوات الرقابية. ويعمل مدير المخاطر التشغيلية مع مجموعة من منسقي المخاطر التشغيلية بإدارات البنك لإدراك نقاط الضعف واتخاذ خطوات إستباقية للتخفيف والحد من المخاطر. وتخضع هذه العملية لإشراف لجنة المخاطر التشغيلية التي تشرف عليها لجنة المخاطر بالمجلس.

5- مخاطر السمعة

يعرف البنك مخاطر السمعة على أنها المخاطر الناجمة عن النظرة السلبية تجاه البنك من قبل العملاء أو الأطراف الأخرى مثل المساهمين والموظفين والجهات الرقابية التي قد تؤثر سلبا على قدرة البنك في الحفاظ على العلاقات الحالية أو قدرته على إنشاء علاقات جديدة في الأسواق المختلفة أو في القطاع المصرفي أو الاستثماري. وقد يتعرض بيت التمويل الكويتي أيضا إلى فقدان السمعة الناتجة من عدم الالتزام بمباديء الشريعة الإسلامية، مما قد يؤدي إلى فقدان العديد من العملاء.

مخاطر السمعة تنتج عن إخفاق البنك في القيام بوظائفه وفقا لتطلعات لمن هم ذي صلة بالبنك ويعد من أفضل الوسائل للتخفيف من مخاطر السمعة رصد وإدارة مخاطر العمليات الرئيسية بالبنك.

6- المخاطر الاستراتيجية

إن المخاطر الاستراتيجية تعتمد على مدى استجابة البنك لتصرفات المنافسين والتغيرات في ظروف السوق والتغيرات في المتطلبات التنظيمية والرقابية ، والتي يمكن أن تؤدي إلى ضياع فرص استثمارية مربحة. وتنشأ المخاطر الاستراتيجية أيضا من عدم تنفيذ الخطة الاستراتيجية بشكل صحيح أو من التوصيف الخاطىء لأهداف الخطة.

وقد وضعت الخطة الاستراتيجية لبيت التمويل الكويتي من خلال مشاركة مكثفة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويتم إدارتها على نحو استباقي. ويتم تصعيد الانحرافات عن الخطة إلى مجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على إنجاز الأهداف.

خامساً :المعلومات المتعلقة بحسابات الاستثمار

يمتلك "بيتك" العديد من الودائع الاستثمارية للعملاء بهدف توفير أكبر عدد من الأدوات الاستثمارية التي تساعد العميل على الاستثمار وتحقيق أرباح بطريقة آمنة ومستقرة ، ولذلك نجد أن لدى "بيتك" أنواعاً مختلفة من الودائع الاستثمارية سواء من حيث مدة الاستثمار أو من حيث آلية توزيع الأرباح أو من حيث العملة سواء بالدينار الكويتي أو بالعملات الأجنبية ، ومن هذه الودائع الاستثمارية (الوديعة الاستثمارية المستمرة – وديعة السدرة الاستثمارية – وديعة الكوثر الاستثمارية – الوديعة الاستثمارية الخماسية – الودائع بالعملات الأجنبية – وديعة الديمة الاستثمارية – وديعة النوير الاستثمارية).ويمكن فتح هذه الأنواع من الودائع لكل من الأفراد الطبيعيين والشركات والجهات الاعتبارية (لجان – اتحادات – مؤسسات إلخ..) ، على أن يكون السن القانوني للعميل هو 21 عاما ، و يسمح للولي الشرعي أو الوصي بموجب حكم من المحكمة فتح وديعة باسم القاصر. وحسب الشروط بالنسبة للشركات و الجهات الاعتبارية.

وتأتي أهمية الودائع الاستثمارية من كونها توفّر استقراراً أكبر لعمليات المصارف (البنوك)، إذ بإمكان "بيتك" استثمار الودائع الاستثمارية في المشروعات الإنتاجية المختلفة، سواء بطريق مباشر أو بطريق تمويل مشروعات الغير.

كما يوفر "بيتك" العديد من حسابات التوفير الاستثماري بهدف تشجيع العملاء على الادخار وتوفير الأموال للاستفادة منها عند الحاجة مع الاستفادة من أرباح المبالغ المدخرة ، ولذلك نجد أن "بيتك" يوفر هذه الحسابات لشرائح عمرية مختلفة ومواصفات عديدة سواء بالدينار الكويتي أو بالعملات الأجنبية ، ومن هذه الحسابات (حساب التوفير الاستثماري الممتاز بالدينار الكويتي – حساب بيتي الاستثماري للأطفال –حساب التوفير الاستثماري الممتاز بالعملات الأجنبية). ويمكن فتح جميع حسابات التوفير الاستثماري للأفراد والمؤسسات والقصر، وذلك حسب الشروط والأحكام الخاصة بكل نوع من أنواع هذه الحسابات.

أما حسابات تحت الطلب فهي مخصصة فقط للشركات والجهات الاعتبارية (لجان – اتحادات – إلخ..)

والغرض من الحسابات الاستثمارية تشجيع العملاء على الادخار ومساعدتهم في تحقيق أهدافهم ، كما يستطيع العملاء سحب كامل المبلغ أو سحب أي جزء منه في أي وقت، ويقدم "بيتك" بطاقة سحب آلي مجانية للعملاء لإجراء عمليات الإيداع والسّحب من أجهزة «الشامل» الآلية، كما

يدفع "بيتك" أرباحاً سنوية لأصحاب هذه الحسابات بناء على أقل رصيد شهري، والبنوك الإسلامية تعطي هذه الحسابات أهمية كبرى وذلك بهدف تشجيع العملاء على الادخار.

كما يقدم "بيتك" العديد من الحسابات الاستثمارية بهدف تشجيع العملاء على الادخار وتوفير الأموال للاستفادة منها عند الحاجة مع الاستفادة من أرباح المبالغ المدخرة ، ولذلك نجد أن "بيتك" يوفر هذه الحسابات لشرائح عمرية مختلفة ومواصفات عديدة ، ومن هذه الحسابات (حساب الخطة الادخارية لأغراض التعليم العالي للقصّر «جامعتي» / حساب الخطة الادخارية لأغراض التقاعد «ثمار» / حساب الخطة الادخارية لأغراض الزواج «رفاء» / حساب الخطة الادخارية متعددة الأغراض «إنجاز»).

ويمكن فتح جميع حسابات الحسابات الاستثمارية حسب الشروط والأحكام الخاصة بكل نوع من أنواع هذه الخطط.

كما ويدفع "بيتك" أرباحاً سنوية لأصحاب هذه الحسابات، ويعطي "بيتك" هذه الحسابات أهمية كبرى بهدف تشجيع العملاء على الادخار.

علما بأن جميع الحسابات يتم استثمارها طبقا لمبدأ «المضاربة الشرعي» ومبدأ «الوكالة الشرعي» وفقا لشروط عقد الاستثمار و نسب اقتسام الأرباح.

سادساً : الضوابط الشرعية

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

تتبع هيئة الفتوى والرقابة الشرعية سياسات وإجراءات رقابية للتأكد من مدى التزام جميع قطاعات وإدارات بيتك بقراراتها؛ ولها في سبيل تحقيق ذلك ما يلي:

1. إقرار برامج التدريب الشرعية للعاملين بالبنك على المستويين الأساسي والمتقدم بالتنسيق مع قطاع التدريب والتطوير بإدارة الموارد البشرية والخدمات العامة في "بيتك".
2. التحقق من التزام قطاعات وإدارات "بيتك" بعرض جميع الأنشطة على الهيئة الشرعية وذلك من خلال مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات والسياسات والإجراءات والهياكل التمويلية؛ وذلك بقصد التأكد من خلوها من المحظورات الشرعية.
3. الاطلاع على تقارير التدقيق الشرعي الدورية والنهائية على قطاعات وإدارت "بيتك" المرفوعة من قبل إدارة الرقابة والاستشارات الشرعية؛ وذلك لضمان التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
4. التأكد من أن جميع الإيرادات التي تحققت من مصادر محرمة أو بطرق تحرمها الشريعة الإسلامية قد تم تجنيبها للتخلص منها في أعمال خيرية.
5. يتم احتساب الوعاء الزكوي بعد موافقة البنك المركزي على الميزانية العمومية لبيت التمويل الكويتي لعام 2014.
6. الجمعية العمومية هي التي تقوم بتحديد مكافأة أعضاء الهيئة الشرعية ولا توجد لدى إدارة الرقابة والاستشارات الشرعية معلومات عنها.

تقرير مراقبي الحسابات والبيانات المالية المجمعة

بيت التمويل الكويتي (ش.م.ك.ع.)
وشركاته التابعة

البيانات المالية المجمعة
31 ديسمبر 2014

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة المساهمين

بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع.

تقرير حول البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لبيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليها معاً بـ"المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2014 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسئولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسئولية مراقبي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية المجمعة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة خالية من الأخطاء المادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية المجمعة. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد المجموعة للبيانات المالية المجمعة والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للمجموعة. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها الإدارة، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية المجمعة.

باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية المجمعة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2014 وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً إن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة و أن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر. و أننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية المجمعة تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ر ب أ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له، وعقد التاسيس والنظام الاساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميما بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ر ب أ/2014/343 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس أو للنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
من العيبان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ

بدر عبدالله الوزان
سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
ديلويت وتوش – الوزان وشركاه

14 يناير 2015
الكويت

بيان الدخل المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	إيضاحات	2014	2013
		ألف دينار كويتي	
الايرادات			
إيرادات تمويل		**645,801**	571,362
تكاليف تمويل والتوزيعات للمودعين		**(282,382)**	(235,002)
صافى ايرادات التمويل		**363,419**	336,360
إيرادات استثمار	3	**164,554**	246,418
إيرادات أتعاب وعمولات		**81,523**	79,717
حصة في نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة	12,11	**25,107**	10,903
صافي ربح العملات الأجنبية		**27,874**	27,263
إيرادات أخرى	4	**89,803**	58,871
إجمالي إيرادات التشغيل		**752,280**	759,532
المصروفات			
تكاليف موظفين		**(182,171)**	(169,311)
مصروفات عمومية وإدارية		**(116,517)**	(106,411)
استهلاك واطفاء		**(86,941)**	(73,921)
إجمالي المصروفات		**(385,629)**	(349,643)
صافي ايرادات التشغيل		**366,651**	409,889
المخصصات وانخفاض القيمة	5	**(178,249)**	(231,549)
الربح قبل الضرائب والزكاة		**188,402**	178,340
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**(1,317)**	(1,201)
ضريبة دعم العمالة الوطنية		**(2,422)**	(1,992)
الزكاة (على أساس قانون الزكاة رقم 2006/46)		**(857)**	(778)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المقترحة	25	**(610)**	(580)
رد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2012	28	**-**	385
ضرائب متعلقة بشركات تابعة		**(23,121)**	(25,108)
ربح السنة		**160,075**	149,066
الخاص بـ :			
مساهمي البنك		**126,476**	115,893
الحصص غير المسيطرة		**33,599**	33,173
		160,075	149,066
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك	6	**29.68 فلس**	28.72 فلس

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان الدخل الشامل المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	ألف دينار كويتي	
	2014	(معاد إدراجها) 2013
ربح السنة	160,075	149,066
(الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى		
(خسائر) إيرادات شاملة أخرى يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل المجمع في الفترات اللاحقة:		
التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية متاحة للبيع خلال السنة	(1,904)	(15,130)
التغير في القيمة العادلة لمبادلات العملات ومبادلات معدل الأرباح وعقود مبادلات العملات الأجنبية الآجلة خلال السنة	36	5
أرباح محققة من موجودات مالية متاحة للبيع خلال السنة	(7,497)	(5,949)
خسائر الانخفاض في القيمة المحولة إلى بيان الدخل المجمع	15,825	15,304
حصة في (الخسائر) الإيرادات الشاملة الأخرى للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	(339)	1,403
فروق تحويل عملات أجنبية من ترجمة عمليات أجنبية	(10,114)	(44,966)
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة	(3,993)	(49,333)
إجمالي الإيرادات الشاملة	156,082	99,733
الخاص بـ :		
مساهمي البنك	133,461	80,920
الحصص غير المسيطرة	22,621	18,813
	156,082	99,733

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان المركز المالي المجمع

في 31 ديسمبر 2014

	إيضاحات	2014	ألف دينار كويتي (معاد إدراجها) 2013
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	7	**1,604,135**	1,070,486
مرابحات قصيرة الأجل	8	**3,222,420**	2,423,501
مدينو تمويل	9	**8,118,921**	7,595,290
عقارات للمتاجرة		**179,265**	288,928
استثمارات	10	**1,369,484**	1,343,310
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	12,11	**462,710**	490,107
عقارات استثمارية	13	**529,285**	524,342
موجودات أخرى	14	**639,455**	479,916
موجودات غير ملموسة وشهرة	15	**61,793**	67,914
عقارات ومعدات	16	**877,362**	812,593
حقوق تأجير	17	**117,081**	125,320
موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	18	-	66,353
مجموع الموجودات		**17,181,911**	15,288,060
المطلوبات			
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	20	**3,451,262**	2,468,526
حسابات المودعين	21	**10,881,392**	10,103,986
مطلوبات أخرى	22	**752,216**	748,740
مطلوبات متعلقة مباشرةً بموجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض للبيع	18	-	13,587
إجمالي المطلوبات		**15,084,870**	13,334,839
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك			
رأس المال	24	**433,185**	383,350
علاوة إصدار أسهم		**720,333**	720,333
أسهم منحة مقترح إصدارها	25	**43,319**	49,835
أسهم خزينة	24	**(52,497)**	(56,118)
احتياطيات	23	**537,315**	516,775
		1,681,655	1,614,175
أرباح نقدية مقترح توزيعها	25	**63,935**	48,968
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك		**1,745,590**	1,663,143
الحصص غير المسيطرة		**351,451**	290,078
إجمالي حقوق الملكية		**2,097,041**	1,953,221
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**17,181,911**	15,288,060

حمد عبد المحسن المرزوق
(رئيس مجلس الإدارة)

مازن سعد الناهض
(الرئيس التنفيذي للمجموعة)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	رأس المال	*علاوة إصدار أسهم*	*أسهم منحة مقترح إصدارها*
كما في 1 يناير 2013 *(كما هو مدرج سابقاً)*	290,416	464,766	29,042
تأثير إعادة الإدراج (إيضاح 40)	-	-	-
في 1 يناير 2013 *(معاد إدراجها)*	290,416	464,766	29,042
ربح السنة	-	-	-
خسائر شاملة أخرى	-	-	-
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة	-	-	-
إصدار أسهم منحة (إيضاح 24)	29,042	-	(29,042)
زكاة مدفوعة	-	-	-
إصدار أسهم مقابل نقد (إيضاح 24)	63,892	255,567	-
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة	-	-	-
توزيع الربح:			
أسهم منحة مقترح إصدارها (إيضاحي 25,24)	-	-	49,835
أرباح نقدية مقترح توزيعها (إيضاح 25)	-	-	-
شراء أسهم الخزينة	-	-	-
بيع أسهم الخزينة	-	-	-
حصص غير مسيطرة ناتجة عن دمج أعمال	-	-	-
حيازة حصص غير مسيطرة	-	-	-
بيع حصص غير مسيطرة	-	-	-
مشاركة الحصص غير المسيطرة في زيادة رأس المال	-	-	-
توزيعات ارباح مدفوعة إلى الحصص غير المسيطرة	-	-	-
صافي التغير في الحصص غير المسيطرة	-	-	-
في 31 ديسمبر 2013 (معاد إدراجها)	383,350	720,333	49,835

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

ألف دينار كويتي

مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	الخاصة بمساهمي البنك				
		أسهم خزينة	احتياطيات (إيضاح 23)	الإجمالي الفرعي	أرباح نقدية مقترح توزيعها	الإجمالي الفرعي
1,639,416	311,318	(54,028)	569,473	1,299,669	28,429	1,328,098
(62,667)	(31,918)	-	(30,749)	(30,749)	-	(30,749)
1,576,749	279,400	(54,028)	538,724	1,268,920	28,429	1,297,349
149,066	33,173	-	115,893	115,893	-	115,893
(49,333)	(14,360)	-	(34,973)	(34,973)	-	(34,973)
99,733	18,813	-	80,920	80,920	-	80,920
-	-	-	-	-	-	-
(4,115)	-	-	(4,115)	(4,115)	-	(4,115)
319,459	-	-	-	319,459	-	319,459
(28,429)	-	-	-	-	(28,429)	(28,429)
-	-	-	(49,835)	-	-	-
-	-	-	(48,968)	(48,968)	48,968	-
(23,059)	-	(23,059)	-	(23,059)	-	(23,059)
21,018	-	20,969	49	21,018	-	21,018
6,419	6,419	-	-	-	-	-
(15,459)	(15,459)	-	-	-	-	-
(18,502)	(18,502)	-	-	-	-	-
21,296	21,296	-	-	-	-	-
(3,249)	(3,249)	-	-	-	-	-
1,360	1,360	-	-	-	-	-
1,953,221	290,078	(56,118)	516,775	1,614,175	48,968	1,663,143

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع (تتمة)

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	رأس المال	*علاوة إصدار أسهم*	*أسهم منحة مقترح إصدارها*
في 1 يناير 2014 *(كما هو مدرج سابقاً)*	383,350	720,333	49,835
تأثيرات إعادة الإدراج (إيضاح 40)	-	-	-
في 1 يناير 2014 (معاد إدراجها)	383,350	720,333	49,835
ربح السنة	-	-	-
إيرادات (خسائر) شاملة أخرى	-	-	-
إجمالي الإيرادات الشاملة	-	-	-
إصدار أسهم منحة (إيضاح 24)	49,835	-	(49,835)
زكاة مدفوعة	-	-	-
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة (إيضاح 25)	-	-	-
توزيع الربح:			
أسهم منحة مقترح إصدارها (إيضاح 25)	-	-	43,319
أرباح نقدية مقترح توزيعها	-	-	-
بيع أسهم الخزينة	-	-	-
مشاركة الحصص غير المسيطرة في زيادة رأس المال	-	-	-
توزيعات ارباح مدفوعة إلى الحصص غير المسيطرة	-	-	-
صافي التغير في الحصص غير المسيطرة	-	-	-
في 31 ديسمبر 2014	**433,185**	**720,333**	**43,319**

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

ألف دينار كويتي

مجموع حقوق الملكية	الحصص غير المسيطرة	الخاصة بمساهمي البنك				
		أسهم خزينة	احتياطيات (إيضاح 23)	الإجمالي الفرعي	أرباح نقدية مقترح توزيعها	الإجمالي الفرعي
2,065,221	336,356	(56,118)	582,497	1,679,897	48,968	1,728,865
(112,000)	(46,278)	-	(65,722)	(65,722)	-	(65,722)
1,953,221	290,078	(56,118)	516,775	1,614,175	48,968	1,663,143
160,075	33,599	-	126,476	126,476	-	126,476
(3,993)	(10,978)	-	6,985	6,985	-	6,985
156,082	22,621	-	133,461	133,461	-	133,461
-	-	-	-	-	-	-
(6,020)	-	-	(6,020)	(6,020)	-	(6,020)
(48,968)	-	-	-	-	(48,968)	(48,968)
-	-	-	(43,319)	-	-	-
-	-	-	(63,935)	(63,935)	63,935	-
3,974	-	3,621	353	3,974	-	3,974
18,731	18,731	-	-	-	-	-
(3,430)	(3,430)	-	-	-	-	-
23,451	23,451	-	-	-	-	-
2,097,041	351,451	(52,497)	537,315	1,681,655	63,935	1,745,590

بيان التدفقات النقدية المجمع

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	إيضاحات	2014	ألف دينار كويتي 2013
أنشطة التشغيل			
ربح السنة		160,075	149,066
تعديلات لمطابقة الربح بصافي التدفقات النقدية:			
استهلاك وإطفاء		86,941	73,921
المخصصات وانخفاض القيمة	5	178,249	231,549
إيرادات توزيعات أرباح	3	(6,646)	(14,765)
ربح بيع جزء من شركات زميلة	3	-	(128)
ربح بيع موجودات مالية متاحة للبيع	3	(21,609)	(11,636)
إيرادات صكوك	3	(35,039)	(23,710)
ربح إلغاء عقود طائرات	3	-	(7,119)
الربح من تسوية معاملات سابقة بين المجموعة وشركات مشتراة	3	-	(8,540)
الربح من الشراء بأسعار مخفضة	3	-	(11,530)
الخسارة من إعادة قياس حصص ملكية محتفظ بها سابقاً	3	-	3,055
ربح بيع عقارات استثمارية	3	(60,684)	(131,627)
حصة في نتائج شركات زميلة ومشاريع مشتركة	12,11	(25,107)	(10,903)
إيرادات استثمار أخرى	3	(16,319)	(13,909)
		259,861	223,724
التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل			
مدينو تمويل ومرابحات قصيرة الأجل		(1,259,311)	(576,520)
عقارات للمتاجرة		109,663	(68,198)
موجودات أخرى		(114,439)	329,348
ودائع قانونية لدى بنوك مركزية		(162,317)	(139,845)
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية		982,736	216,955
حسابات المودعين		777,406	711,148
مطلوبات أخرى		(48,008)	(4,040)
صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل		545,591	692,572
أنشطة الاستثمار			
شراء استثمارات، بالصافي		(123,374)	(14,348)
شراء عقارات استثمارية		(74,285)	(105,781)
المحصل من بيع عقارات استثمارية		124,550	259,644
شراء عقارات ومعدات		(86,580)	(194,669)
المحصل من بيع عقارات ومعدات		37,951	24,199
شراء موجودات غير ملموسة، بالصافي		(11,452)	(22,751)
شراء حقوق تأجير، بالصافي		(122)	(5,210)
شراء استثمارات في شركات زميلة		(11,171)	(40,892)
المحصل من بيع استثمارات في شركات زميلة		45,981	14,698
إيرادات صكوك مستلمة		35,039	23,710
نقد محصل من إلغاء عقود طائرات		-	7,119
توزيعات أرباح مستلمة		27,907	19,829
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار		(35,556)	(34,452)
أنشطة التمويل			
زيادة رأس المال		-	319,459
توزيعات أرباح نقدية مدفوعة		(48,968)	(28,429)
زكاة مدفوعة		(6,020)	(4,115)
المحصل من بيع أسهم خزينة		3,974	21,018
شراء أسهم خزينة		-	(2,003)
حيازة حصص غير مسيطرة		-	(15,459)
توزيعات أرباح مدفوعة للحصص غير المسيطرة		(3,430)	(3,249)
مشاركة الحصص غير المسيطرة في زيادة رأس المال		18,731	21,296
صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) / الناتجة من أنشطة التمويل		(35,713)	308,518
الزيادة في النقد والنقد المعادل		474,322	966,638
النقد والنقد المعادل في 1 يناير		1,959,000	992,362
النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر	7	2,433,322	1,959,000

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 40 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية المجمعة

1- معلومات حول المجموعة

تم التصريح بإصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 بناءا علي قرار مجلس إدارة البنك في 14 يناير 2015. إن الجمعية العمومية لمساهمي البنك لها الصلاحية في تعديل هذه البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

تتكون المجموعة من بيت التمويل الكويتي ش.م.ك.ع. ("البنك") وشركاته التابعة المجمعة (يشار إليها مجتمعة «بالمجموعة») كما هي مبينة في إيضاح 19. إن البنك هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 23 مارس 1977 وهو مسجل كبنك إسلامي لدى بنك الكويت المركزي بتاريخ 24 مايو 2004، ويقوم بصورة رئيسية بتقديم الخدمات المصرفية وشراء وبيع العقارات والإجارة وتنفيذ المشاريع الإنشائية لحسابه ولحساب أطراف أخرى وأنشطة تجارية أخرى دون ممارسة الربا. تدار الأنشطة التجارية على أساس شراء بضائع متنوعة وبيعها بالمرابحة لقاء هوامش ربح متفاوض عليها يمكن سدادها نقداً أو بأقساط ائتمانية. إن عنوان المركز الرئيسي المسجل للبنك هو شارع عبد الله المبارك، المرقاب، الكويت.

تتم جميع الأنشطة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية السمحة، طبقاً لما تعتمده هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك.

2- السياسات المحاسبية الهامة

2.1 أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 حول المخصص المجمع، حيث يتم بدلاً منها التقيد بمتطلبات بنك الكويت المركزي بضرورة تجنيب الحد الأدنى من المخصص العام، كما هو مبين في السياسة المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية.

يتم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، المعدلة لتتضمن قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع ورأس المال المشترك المدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ومعاملات المعادن الثمينة الآجلة ومبادلات العملات الأجنبية ومبادلات معدل الأرباح عقود المبادلات ومعدل الأرباح المتضمنة وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي، مع تقريب كافة القيم إلى أقرب ألف دينار كويتي، ما لم يذكر غير ذلك.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المطبقة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية الصادرة حديثاً عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري اعتباراً من 1 يناير 2014 والسياسة المحاسبية المطبقة حديثاً المتعلقة بـ «رأس المال المشترك المدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» كنتيجة للتغيير الاختياري في السياسة المحاسبية.

شركات الاستثمار (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 والمعيار الدولي للتقارير المالية 12 ومعيار المحاسبة الدولي 27)

تقدم هذه التعديلات استثناء من شرط تجميع المنشآت التي تستوفي تعريف شركات الاستثمار بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 البيانات المالية المجمعة والذي يجب تطبيقه بأثر رجعي، وفقاً لإعفاء انتقالي محدد. يتطلب الاستثناء من شرط التجميع من شركات الاستثمار المحاسبة عن الشركات التابعة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. إن هذه التعديلات ليس لها تأثير على المجموعة حيث لا تستوفي أياً من شركات المجموعة تعريف شركات الاستثمار بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10.

مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 32

توضح هذه التعديلات المقصود بـ «لديها حق قانوني حالي ملزم بالمقاصة». توضح التعديلات أيضا معايير تأهل آليات التسوية المتزامنة لبيوت المقاصة للمقاصة وتسري بأثر رجعي. إن هذه التعديلات ليس لها تأثير على المجموعة حيث إن لا يوجد لدى أياً من شركات المجموعة أي ترتيبات مقاصة.

استبدال المشتقات واستمرار محاسبة التغطية – تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 39

تقدم هذه التعديلات إعفاء من وقف محاسبة التغطية عند استبدال مشتقات مصنفة كأداة تغطية تستوفي معايير محددة ويتعين التطبيق بأثر رجعي. إن هذه التعديلات ليس لها تأثير على المجموعة حيث إن المجموعة لم تقم باستبدال مشتقاتها خلال الفترة الحالية أو الفترات السابقة.

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 21 الضرائب

يوضح هذا تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 21 أن المجموعة تعمل على تسجيل الالتزام عن الضريبة عندما ينشأ النشاط الذي يؤدي إلى سداد المدفوعات، كما هو محدد في التشريع ذي الصلة. ولكي يتم فرض الضريبة عند الوصول إلى الحد الأدنى المحدد، يوضح التفسير أنه لا ينبغي التوقع بالالتزام قبل الوصول إلى الحد الأدنى الموضوع والمحدد. ينبغي تطبيق تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 21 بأثر رجعي. إن هذا التفسير ليس له أي تأثير على المجموعة نظرا لأنها قامت بتطبيق مبادئ التحقق بموجب معيار المحاسبة الدولي 37 المخصصات، المطلوبات الطارئة والأصول المحتملة بما يتفق مع متطلبات تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 21 في السنوات السابقة.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

دورة التحسينات السنوية 2010-2012

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، ضمن دورة التحسينات السنوية 2012-2010، سبعة تعديلات على ستة معايير، والتي تضمنت تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة. يسري التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 13 بشكل فوري، وبالتالي يسري على الفترات التي تبدأ في 1 يناير 2014، ويوضح هذا التعديل أساس استنتاجات أنه يمكن قياس المدينين والدائنين قصيرة الأجل مع عدم إدراج فوائد بمبالغ الفاتورة عندما يكون تأثير الخصم غير جوهري. إن هذا التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 13 ليس له أي تأثير على المجموعة.

دورة التحسينات السنوية 2011-2013

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، ضمن دورة التحسينات السنوية 2013-2011، أربعة تعديلات على أربعة معايير، والتي تضمنت تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 1 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية لأول مرة. يسري التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 1 بشكل فوري، وبالتالي يسري على الفترات التي تبدأ في 1 يناير 2014، ويوضح هذا التعديل أساس استنتاجات أنه يجوز للمجموعة اختيار تطبيق معيار حالي أو معيار جديد إلا أنه ليس الزامياً بعد، ولكن مسموح بالتطبيق المبكر على أن يتم التطبيق بشكل متوافق على الفترات المعروضة في أول بيانات مالية للمجموعة معدة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. إن هذا التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 1 ليس له أي تأثير على المجموعة حيث إن المجموعة تقوم بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

رأس مال مشترك مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، قامت المجموعة اختيارياً بتغيير السياسة المحاسبية لبعض الاستثمارات في المشاريع المشتركة من المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية إلي طريقة رأس المال المشترك المدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. وقد كان تأثير ذلك على أرقام المقارنة هو الانخفاض في الاستثمارات في مشاريع مشتركة والزيادة في استثمارات رأس المال المشترك بمبلغ 127,487 ألف دينار كويتي.

إضافةً إلى التغيير في السياسة المحاسبية أعلاه، قامت المجموعة بتغيير عرض بيان المركز المالي المجمع وبيان الدخل الشامل المجمع (إيضاح 40).

2.3 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

فيما يلي المعايير الصادرة ولكن لم يسري مفعولها بعد حتى تاريخ إصدار البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن هذه المعايير هي المعايير والتفسيرات الصادرة والتي تتوقع المجموعة بصورة معقولة تطبيقها في المستقبل. تعتزم المجموعة تطبيق تلك المعايير عند سريان مفعولها. ولكن، تتوقع المجموعة عدم وجود تأثير جوهري من تطبيق التعديلات على مركزها أو أدائها المالي المجمع.

المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية الذي يعكس كافة مراحل مشروع الأدوات المالية ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس وكافة النسخ السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9. يطرح المعيار الجديد متطلبات جديدة للتصنيف والقياس وانخفاض القيمة ومحاسبة التغطية. يسري المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 مع السماح بالتطبيق المبكر. وينبغي التطبيق بأثر رجعي إلا أن معلومات المقارنة ليست الزامية. ومن المسموح التطبيق المبكر للنسخ السابقة للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (2009 و2010 و2013) إذا كان تاريخ التطبيق المبدئي قبل 1 فبراير 2015.

المعيار الدولي للتقارير المالية 15: إيرادات من عقود مع عملاء

تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية 15 في مايو 2014 والذي يطرح نموذجاً جديداً من خمس خطوات سوف يتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة عن العقود مع عملاء. بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 15، تتحقق الإيرادات بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة الحصول عليه مقابل نقل بضائع أو خدمات للعميل. تطرح المبادئ الواردة في المعيار الدولي للتقارير المالية 15 نموذجاً منظماً بشكل أكبر لقياس وتحقق الإيرادات. يسري المعيار الجديد للإيرادات على جميع الشركات وسوف يحل محل كافة المتطلبات الحالية لتحقق الإيرادات وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية. يُتطلب مستقبلاً إما تطبيق كامل أو معدل على الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير المعيار الدولي للتقارير المالية 15 وتعتزم تطبيق المعيار الجديد في تاريخ السريان المطلوب.

دورة التحسينات السنوية 2010-2012

تسري هذه التحسينات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014 وليس من المتوقع أن يكون لها تأثيراً جوهرياً على المجموعة. وهي تتضمن:

- المعيار الدولي للتقارير المالية 2 المدفوعات بالأسهم
- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 دمج الأعمال
- المعيار الدولي للتقارير المالية 8 قطاعات التشغيل

- معيار المحاسبة الدولي 16 العقار والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38 الموجودات غير الملموسة
- معيار المحاسبة الدولي 24 إفصاحات الأطراف ذات الصلة

دورة التحسينات السنوية 2011–2013

تسري هذه التحسينات للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يوليو 2014 وليس من المتوقع أن يكون لها تأثيراً جوهرياً على المجموعة. وهي تتضمن:

- المعيار الدولي للتقارير المالية 3 دمج الأعمال
- المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة
- معيار المحاسبة الدولي 40 العقارات الاستثمارية
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 11 الترتيبات المشتركة: المحاسبة عن حيازة الحصص
- معيار المحاسبة الدولي 16 العقار والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 27: طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المستقلة

2.4 أساس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وشركاته التابعة التي يتم إعدادها بتاريخ لا يتجاوز فترة ثلاثة أشهر قبل تاريخ التقارير المالية للبنك كما هو مبين في إيضاح 19. يتم عند التجميع استبعاد كافة الأرصدة والمعاملات الهامة والتوزيعات والأرباح أو الخسائر غير المحققة فيما بين شركات المجموعة.

يتم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للمجموعة أو بتاريخ لا يتجاوز فترة ثلاثة أشهر قبل تاريخ التقارير المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية موحدة. لذلك، فإنه يتم إجراء تعديلات، متى كان ذلك مناسباً، لتعكس أثر المعاملات الهامة أو الأحداث الأخرى التي وقعت في الفترات بين تواريخ التقارير المالية للشركات التابعة وتاريخ التقارير المالية للبنك.

تستخدم بعض الشركات التابعة المجمعة سياسات محاسبية تختلف عن تلك المطبقة في البيانات المالية المجمعة بالنسبة لبعض المعاملات والموجودات. وبالتالي، يتم إجراء التعديلات، متى كان ذلك مناسباً، للسياسات المحاسبية غير الموحدة على بياناتها المالية عند إدراجها في البيانات المالية المجمعة لكي تتوافق مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم تجميع الشركات التابعة بالكامل اعتباراً من تاريخ الحيازة، وهو تاريخ انتقال السيطرة إلى المجموعة، ويستمر تجميعها حتى تاريخ توقف هذه السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تتعرض المجموعة، أو يكون لها حقوق في العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها ويكون لها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها.

تسيطر المجموعة بشكل محدد على شركة مستثمر فيها فقط إذا كان لها:

- القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها (أي لديها حقوق حالية تمنحها القدرة على توجيه الأنشطة ذات الصلة على الشركة المستثمر فيها)
- تتعرض لمخاطر، أو حقوق، العائدات المتغيرة من مشاركتها في الشركة المستثمر فيها، و
- استغلال سيطرتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على عائداتها

في حالة امتلاك المجموعة لأقل من الأغلبية في حقوق التصويت أو الحقوق المماثلة في الشركة المستثمر فيها ، تأخذ المجموعة الحقائق والظروف ذات الصلة في الاعتبار عند تقييم ما إذا كان لها القدرة على السيطرة على الشركة المستثمر فيها بما في ذلك ما يلي:

- الترتيبات التعاقدية مع مالكي الأصوات الآخرين في الشركة المستثمر فيها
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا كانت المعلومات والظروف تشير إلى وقوع تغيرات في واحد أو اكثر من عوامل السيطرة الثلاثة. يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة وتتوقف تلك السيطرة عندما تفقد المجموعة السيطرة على تلك الشركة التابعة. ويتم إدراج الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات للشركة التابعة التي تم حيازتها أو بيعها خلال الفترة في البيانات المالية المجمعة من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة حتى تاريخ توقف سيطرة المجموعة على الشركة التابعة.

تتعلق الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى بمساهمي الشركة الأم للمجموعة وبالحصص غير المسيطرة حتى إن أدى ذلك الأمر إلى رصيد عجز للحصص غير المسيطرة. عند الضرورة، يتم إجراء تعديلات على البيانات المالية للشركة التابعة لكي تتماشى السياسات المحاسبية للشركة التابعة مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم عند التجميع استبعاد كافة الموجودات والمطلوبات فيما بين شركات المجموعة وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات بين شركات المجموعة.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.4 أساس التجميع (تتمة)

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة، مع عدم فقد السيطرة، كمعاملة حقوق ملكية. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها:

- تستبعد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة.
- تستبعد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- تستبعد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة، المسجلة في حقوق الملكية.
- تدرج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- تدرج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- تدرج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- تعيد تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المحتفظ بها، متى كان ذلك مناسباً، ووفقا للضرورة في حالة إذا قامت المجموعة مباشرة ببيع الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة.

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

دمج الأعمال والشهرة

يتم المحاسبة عن دمج الأعمال باستخدام طريقة الحيازة المحاسبية. تقاس تكلفة الحيازة وفقاً لمجموع المقابل المحول، ويقاس بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة وقيمة أي حصص غير مسيطرة في الشركة المشتراة. بالنسبة لكل عملية دمج أعمال، يقوم المشتري بقياس الحصص غير المسيطرة في الشركة المشتراة إما بالقيمة العادلة أو بنسبة الحصة في صافي قيمة الموجودات المحددة للشركة المشتراة. تدرج تكاليف الحيازة كمصروفات عند تكبدها وتدرج ضمن المصروفات الإدارية.

عندما تقوم المجموعة بحيازة أعمال، تقوم بتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المقدرة لغرض التحديد والتصنيف المناسب وفقاً للشروط التعاقدية والظروف الاقتصادية والظروف ذات الصلة كما في تاريخ الحيازة. يتضمن هذا فصل عقود المبادلات ومعدل الأرباح المتضمنة في العقود الرئيسية من قبل الشركة المشتراة.

عند تحقيق دمج الأعمال على مراحل، فإن القيمة العادلة في تاريخ الحيازة لحصة ملكية المشتري المحتفظ بها سابقاً في الشركة المشتراة يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كما في تاريخ الحيازة.

إن أي مقابل محتمل يتم تحويله من قبل المشتري سوف يتم إدراجه بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة. يتم قياس المقابل المحتمل المصنف كأصل أو التزام والذي يمثل أداة مالية ويندرج ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس وفقًا للقيمة العادلة مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة إما في الأرباح أو الخسائر أو كتغير في الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالنسبة للحالات التي لا يقع فيها المقابل المحتمل ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39، يتم قياسه وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية المناسب. ولا يعاد قياس المقابل المحتمل المصنف كحقوق ملكية ويتم المحاسبة عن التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية.

يتم قياس الشهرة مبدئياً بالتكلفة التي تمثل الزيادة في إجمالي المقابل المحول والقيمة المسجلة للحصص غير المسيطرة عن حصة المجموعة في صافي الموجودات المحددة التي تم حيازتها والمطلوبات المقدرة. في حالة زيادة القيمة العادلة لصافي الموجودات التي تم حيازتها عن إجمالي المقابل المحول، تعيد المجموعة تقييم ما إذا كانت قد قامت بشكل صحيح بتحديد كافة الموجودات التي تم حيازتها وكافة المطلوبات المقدرة كما يتم مراجعة الإجراءات المتبعة في قياس المبالغ التي سيتم إدراجها في تاريخ الحيازة. وإذا كانت نتيجة إعادة التقييم لا تزال تشير إلى زيادة القيمة العادلة لصافي الموجودات التي تم حيازتها عن إجمالي المقابل المحول، يتم عندئذ إدراج الربح في الأرباح أو الخسائر.

بعد التسجيل المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر متراكمة من انخفاض القيمة. لغرض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة المكتسبة في دمج الأعمال من تاريخ الحيازة إلى كل وحدة من وحدات المجموعة لإنتاج النقد التي من المتوقع أن تستفيد من دمج الأعمال بصرف النظر عن تخصيص الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المشتراة إلى تلك الوحدات.

عندما تشكل الشهرة جزءا من وحدة إنتاج النقد ويتم استبعاد جزء من العمليات بداخل الوحدة، يتم إدراج الشهرة المرتبطة بالعمليات المستبعدة في القيمة الدفترية للعمليات عند تحديد الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد العمليات. يتم قياس الشهرة المستبعدة في هذه الحالة على أساس القيم النسبية للعمليات المستبعدة والجزء المحتفظ به من وحدة إنتاج النقد.

تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون عنده تدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة أمراً محتملاً ويمكن قياس مبلغ الإيرادات بصورة موثوق منها. كما يجب الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات:

1) تمثل إيرادات التمويل الإيرادات من عمليات المرابحة والاستصناع والموجودات المؤجرة والوكالة ويتم تحديدها باستخدام طريقة الربح الفعلي. إن طريقة الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأصل مالي وتوزيع إيرادات التمويل على مدى الفترة ذات الصلة.

2) تتحقق الإيرادات من عقود التأجير التشغيلي على أساس القسط الثابت وفقاً لعقد التأجير.

3) تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق.

4) تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات هذه الأرباح.

5) تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

النقد والنقد المعادل

يتكون النقد والنقد المعادل من النقد وأرصدة النقد لدى بنك الكويت المركزي وأرصدة التورق لدى بنك الكويت المركزي والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية وعقود المرابحة قصيرة الأجل والودائع المتبادلة التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العقد.

مرابحات قصيرة الأجل

المرابحات قصيرة الأجل هي موجودات مالية أنشأتها المجموعة وتمثل معاملات مرابحة في السلع مع بنوك ومؤسسات مالية ذات جودة ائتمانية عالية وتُستحق خلال سنة واحدة من تاريخ بيان المركز المالي. تدرج هذه المعاملات بالتكلفة المطفأة.

مدينو تمويل

إن الأرصدة المدينة هي موجودات مالية أنشأتها المجموعة وتتكون بصورة رئيسية من مديني المرابحات والاستصناع والوكالة والموجودات المؤجرة وتدرج بالتكلفة المطفأة.

المرابحة هي بيع للسلع والعقارات بالتكلفة مضافاً إليها نسبة ربح متفق عليها، حيث يقوم البائع بإعلام المشتري عن السعر الذي اشترى به المنتج مضافاً إليه مبلغ من الربح.

الاستصناع هو عقد بيع بين مالك عقد ومقاول، حيث يتعهد المقاول بناء على طلب مالك العقد بتصنيع أو اقتناء المنتج موضوع العقد وفقاً للمواصفات، وبيعه إلى مالك العقد مقابل سعر محدد وبطريقة سداد متفق عليهما سواء كان ذلك بالدفع مقدماً أو بالأقساط أو بتأجيل الدفع إلى موعد محدد في المستقبل.

الوكالة هي اتفاقية تقوم بموجبها المجموعة بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب ترتيبات وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم الوكيل بإرجاع المبلغ في حالة التخلف أو الإهمال أو الإخلال بأي من بنود وشروط الوكالة.

عقود التأجير

إن تحديد ما إذا كان ترتيب ما يتمثل في أو يشتمل على عقد تأجير يعتمد على جوهر الترتيب في تاريخ البدء ويتطلب تقييمًا لما إذا كان الوفاء بالترتيب يعتمد على استخدام أصل محدد أو مجموعة موجودات محددة أم ينقل الترتيب الحق في استخدام ذلك الأصل.

المجموعة كمستأجر

يتم رسملة عقود التأجير التمويلي التي تنتقل بموجبها كافة المخاطر والمنافع الهامة لملكية البند المستأجر إلى المجموعة عند بداية عقد التأجير وفقاً للقيمة العادلة للأصل المؤجر، أو وفقاً للقيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات عقد التأجير أيهما أقل. يتم توزيع مدفوعات التأجير بشكل نسبي بين مصروفات التمويل وخفض مطلوبات التأجير بغرض التوصل إلى معدل ثابت من الربح على الرصيد المتبقي من المطلوبات. تحمل مصروفات التمويل في بيان الدخل المجمع. يتم استهلاك الموجودات المؤجرة التي تم رسملتها على مدار العمر الإنتاجي المقدر للأصل. ويتم إدراج مدفوعات عقود التأجير التشغيلي كمصروفات في بيان الدخل المجمع بطريقة القسط الثابت على مدى عقد التأجير.

المجموعة كمؤجر

موجودات مؤجرة

يمثل هذا البند صافي الاستثمار في الموجودات المؤجرة لفترات تقارب أو تغطي جزءًا كبيرًا من الأعمار الاقتصادية لتلك الموجودات. إن عقود التأجير تمنح المستأجرين خيار شراء الموجودات المؤجرة بسعر يعادل أو من المتوقع أن يعادل أو يقل عن القيمة العادلة لتلك الموجودات في الوقت الذي يتم فيه ممارسة هذا الخيار.

عقود تأجير تشغيلي

يتم تصنيف عقود التأجير كعقود تأجير تشغيلي عندما يحتفظ المؤجر بكافة المخاطر و المزايا الهامة المتعلقة بملكية الأصل.

تدرج الموجودات المؤجرة بمبالغ تعادل صافي الاستثمار القائم في عقود التأجير.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقارات للمتاجرة

تقاس العقارات للمتاجرة مبدئياً بالتكلفة، لاحقاً بعد التحقق المبدئي، فإن العقارات للمتاجرة تدرج بالتكلفة أو بصافي القيمة الممكن تحقيقها أيهما أقل، وتحدد لكل عقار على حدة.

استثمارات

موجودات مالية متاحة للبيع

تتضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع الاستثمارات في الأسهم وأوراق الدين المالية (أي الصكوك). تمثل الاستثمارات في الأسهم المصنفة كمتاحة للبيع تلك الاستثمارات التي لا يتم تصنيفها كاستثمارات محتفظ بها للمتاجرة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. تمثل أوراق الدين المالية في هذه الفئة تلك التي من المفترض أن يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة والتي من الممكن أن يتم بيعها تلبيةً لمتطلبات السيولة أو تلبيةً للتغيرات في ظروف السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المالية المتاحة للبيع لاحقًا وفقًا للقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة المدرجة في الإيرادات الشاملة الأخرى وتؤخذ إلى احتياطي الموجودات المتاحة للبيع حتى يتم إستبعاد الاستثمار حيث يتم في ذلك الوقت إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة في إيرادات التشغيل الأخرى أو يتحدد انخفاض قيمة الاستثمار حيث يتم في ذلك الوقت إعادة تصنيف الخسائر المتراكمة من احتياطي الموجودات المتاحة للبيع إلى بيان الأرباح أو الخسائر في تكاليف التمويل. يتم تسجيل الفائدة المكتسبة أثناء الاحتفاظ بالاستثمارات المالية المتاحة للبيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت النية والقدرة على بيع موجوداتها المالية المتاحة للبيع في المدى القريب لا تزال ملائمة أم لا. إذا لم تستطع المجموعة في الظروف النادرة المتاجرة بهذه الموجودات المالية بسبب الأسواق غير النشطة، قد تختار المجموعة إعادة تصنيف هذه الموجودات المالية إذا كان لدى الإدارة القدرة والنية للاحتفاظ بالموجودات في المستقبل القريب أو حتى الاستحقاق.

بالنسبة للأصل المالي المعاد تصنيفه من فئة المتاحة للبيع، فإن المبلغ المدرج للقيمة العادلة في تاريخ إعادة التصنيف تصبح التكلفة المطفأة الجديدة مع إطفاء أي أرباح أو خسائر سابقة على الأصل ومدرجة ضمن حقوق الملكية في الأرباح أو الخسائر على مدى العمر المتبقي للاستثمار باستخدام معدل الفائدة الفعلي. كما يتم أيضاً إطفاء أي فرق بين التكلفة المطفأة الجديدة والقيمة عند استحقاق الاستثمار على مدى العمر المتبقي للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم لاحقاً تحديد أن الأصل قد انخفضت قيمته، فان المبلغ المسجل في حقوق الملكية يتم إعادة تصنيفه إلى بيان الدخل المجمع.

رأس مال مشترك مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

لا يتم المحاسبة عن بعض الاستثمارات في المشاريع المشتركة المحتفظ بها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال شريحة رأس المال المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية، كما أنه يتعين على البنك اختيار قياس هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، باستخدام الإعفاء من معيار المحاسبة الدولي رقم 28 : استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة .

يتم إدراج رأس المال المشترك المدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان المركز المالي المجمع بالقيمة العادلة مع عرض صافي التغيرات في القيمة العادلة كأرباح (خسائر) غير محققة في بيان الدخل المجمع.

الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات الموقوفة

تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات غير المتداولة ومجموعات البيع كمحتفظ بها لغرض البيع عند إمكانية استرداد قيمتها الدفترية بشكل رئيسي من خلال البيع وليس من خلال الاستخدام المستمر. يتم قياس هذه الموجودات غير المتداولة ومجموعات البيع المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة الدفترية والقيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع أيهما أقل. إن تكاليف البيع هي التكاليف المتزايدة المتعلقة مباشرةً بالبيع، باستثناء تكاليف التمويل ومصروف ضريبة الدخل.

يتم اعتبار انه تم الوفاء بمعايير التصنيف كمحتفظ بها لغرض البيع فقط عندما يكون البيع محتملاً بدرجة كبيرة وأن يكون الأصل أو مجموعة البيع متاحاً للبيع فوراً في حالتها الحالية. يتعين أن توضح الإجراءات المطلوبة لإتمام البيع أنه من المحتمل إجراء تغييرات جوهرية للبيع أو أنه سوف يتم سحب البيع. يجب أن تلتزم الإدارة بالبيع المتوقع خلال سنة واحدة من تاريخ التصنيف. وتسري اعتبارات مماثلة للموجودات أو مجموعات البيع المحتفظ بها لغرض البيع.

لا يتم استهلاك أو إطفاء العقار والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة في حالة تصنيفها كمحتفظ بها لغرض البيع. يتم عرض الموجودات والمطلوبات المصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع بشكل منفصل كبنود متداولة في بيان المركز المالي المجمع.

تستوفي مجموعة البيع معايير العملية الموقوفة إذا كانت:

- بند في المجموعة التي تمثل وحدة أنتاج النقد أو وحدات أنتاج النقد
- مصنفة كمحتفظ بها أو تم بيعها بالفعل بطريقة ما، أو

- قطاع رئيسي في الأعمال أو منطقة جغرافية رئيسية.

يتم استبعاد العمليات الموقوفة من نتائج العمليات المستمرة، ويتم عرضها كمبلغ منفصل كربح أو خسارة بعد الضريبة من العمليات الموقوفة في بيان الدخل المجمع. تتضمن كافة الإيضاحات الأخرى حول البيانات المالية المجمعة مبالغ العمليات المستمرة ما لم يتم ذكر غير ذلك.

استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

الشركة الزميلة هي منشأة يكون لدى المجموعة تأثير ملموس عليها. والتأثير الملموس هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها ولكنها دون التمتع بسيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك السياسات.

المشاريع المشتركة هي نوع من الترتيب المشترك والذي بموجبه يكون للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك. والسيطرة المشتركة هي تشارك متفق عليه تعاقديًا للسيطرة على أحد الترتيبات والتي تتحقق فقط عندما تتطلب القرارات حول الأنشطة ذات الأهمية اتفاقًا جماعيًا للأطراف التي تتشارك السيطرة.

وتكون الاعتبارات المستخدمة في تحديد التأثير الجوهري أو السيطرة المشتركة مماثلة لتلك الضرورية لتحديد السيطرة على الشركات التابعة.

يتم المحاسبة عن استثمارات المجموعة في الشركة الزميلة والمشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية. وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يدرج الاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك مبدئيًا بالتكلفة. ويتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار لكي يتم إدراج التغيرات في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الحيازة. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة الدفترية للاستثمار ولا يتم إطفاؤها أو اختبارها بصورة فردية لغرض تحديد الانخفاض في القيمة.

يعكس بيان الدخل المجمع حصة المجموعة في نتائج عمليات تشغيل الشركة الزميلة أو مشروع مشترك. يتم عرض أي تغيير في الإيرادات الشاملة الأخرى لتلك الشركات المستثمر فيها كجزء من الإيرادات الشاملة الأخرى للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك عند حدوث تغيير تم إدراجه مباشرة في حقوق ملكية الشركة الزميلة أو مشروع مشترك، تقيد المجموعة حصتها في أي تغيرات ويتم الإفصاح عن هذه الحصة ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية، متى كان ذلك مناسباً. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة أو مشروع مشترك بمقدار الحصة في الشركة الزميلة أو مشروع مشترك.

الحصة في أرباح الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة مبينة في (إيضاحي 11 و12). تمثل هذه الحصة الأرباح المرتبطة بمساهمي الشركة الزميلة أو المشروع المشترك وبالتالي فهي الأرباح بعد الضرائب والحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم الإفصاح عن البيانات المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك لنفس فترة التقارير المالية للمجموعة أو بتاريخ لا يتجاوز ثلاثة أشهر قبل تاريخ التقارير المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية مماثلة. ومتى كان الأمر ممكناً من الناحية العملية، يتم إجراء تعديلات لكي تتوافق السياسات المحاسبية مع تلك المطبقة من قبل المجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تحدد المجموعة ما إذا كان من الضروري قيد خسارة انخفاض في القيمة إضافية لاستثمار المجموعة في الشركة الزميلة أو مشروع مشترك. تحدد المجموعة في تاريخ كل تقارير مالية ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الانخفاض في قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة أو مشروع مشترك. في حالة وجود مثل هذا الدليل، تحتسب المجموعة مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة المستردة عند بيع للشركة الزميلة أو مشروع مشترك وقيمتها الدفترية ثم تدرج المبلغ في «حصة في أرباح شركة زميلة ومشروع مشترك» في بيان الأرباح أو الخسائر.

عند فقد التأثير الملموس على الشركة الزميلة أو مشروع مشترك، تقوم المجموعة بقياس وإدراج أي استثمار متبقي بقيمته العادلة. يدرج أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة أو مشروع مشترك عند فقد التأثير الملموس والقيمة العادلة للاستثمار المتبقي والمتحصلات من البيع في الأرباح أو الخسائر.

عقارات استثمارية

تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. تتضمن القيمة الدفترية تكلفة استبدال جزء من العقار الاستثماري الحالي وقت تكبد التكلفة فيما لو تم الوفاء بمعايير التحقق وتستثنى من ذلك تكاليف الخدمات اليومية للعقار الاستثماري. لاحقاً بعد التحقق المبدئي يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالتكلفة المستهلكة ناقصاً انخفاض القيمة.

يتم استبعاد العقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من التصرف فيه.

يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل المجمع في سنة الاستبعاد.

تتم التحويلات إلى أو من العقارات الاستثمارية فقط عندما يكون هناك تغير في الاستخدام. للتحويل من عقار استثماري إلى عقارات ومعدات فإن التكلفة المقدرة للمحاسبة اللاحقة هي القيمة الدفترية في تاريخ التغيير في الاستخدام. إذا أصبح العقار والمعدات ضمن فئة عقارات استثمارية تقوم المجموعة بالمحاسبة لهذا العقار وفقاً للسياسة المتبعة للعقار والمعدات حتى تاريخ التغيير في الاستخدام.

عندما تبدأ المجموعة في إعادة تطوير عقار استثماري موجود بغرض بيعه، يتم تحويله العقار الاستثماري إلى عقارات للمتاجرة المدرجة بالقيمة الدفترية.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقارات استثمارية (تتمة)

يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لكافة العقارات المؤجرة فيما عدا الأرض الغير مشغولة التي يقدر لها عمر إنتاجي غير محدد.

لا تستهلك الأرض الغير مشغولة. يحتسب الاستهلاك على المباني بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها بين 20-50 سنة مخصوما منها قيمتها المتبقية.

عقارات قيد الإنشاء

يتم تصنيف العقارات قيد الإنشاء أو التطوير للاستخدام المستقبلي كعقارات استثمارية وتدرج بالتكلفة ناقصاً أي انخفاض في القيمة. إن التكاليف هي المصروفات التي تتكبدها المجموعة والمتعلقة مباشرةً بإنشاء الأصل.

موجودات غير ملموسة

يتم قياس الموجودات غير الملموسة التي يتم حيازتها بشكل منفصل عند التحقق المبدئي بالتكلفة. تتمثل تكلفة الموجودات غير الملموسة التي تم حيازتها في عملية دمج للأعمال في قيمتها العادلة كما في تاريخ الحيازة. بعد التحقق المبدئي تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصا أي إطفاء متراكم وأي خسائر متراكمة من انخفاض القيمة، إن وجدت. لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة التي يتم إنشاؤها داخلياً، باستثناء تكاليف التطوير المرسملة، وتنعكس المصروفات في بيان الدخل المجمع في السنة التي يتم فيها تكبد المصروفات.

فيما يلي الموجودات غير الملموسة والأعمار الإنتاجية المتوقعة:

• رخصة شركة الوساطة الإسلامية	تم تقييم أن أعمارها الإنتاجية غير محددة
• حقوق الاستكشاف	10 سنوات
• تكلفة تطوير برامج	3-5 سنوات
• حقوق ترخيص برامج	15 سنة
• حقوق أخرى	3-7 سنوات

إن الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة يتم إطفاؤها على مدى أعمارها الإنتاجية الاقتصادية ويتم تقييم تلك الموجودات للتأكد فيما إذا انخفضت قيمتها إذا كان هنالك مؤشر على انخفاض قيمتها. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة في نهاية كل سنة مالية على الأقل. إن التغيرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية من الأصل يتم المحاسبة عنها من خلال تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، حسبما هو ملائم، حيث يتم اعتبارها تغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصروفات الإطفاء للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحددة في بيان الدخل المجمع في فئة المصروفات المتوافقة مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.

لا يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة ولكن يتم اختبارها لغرض تحديد انخفاض القيمة سنوياً إما على أساس فردي أو على مستوى وحدة إنتاج النقد. يتم تقييم و مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة سنويا للتأكد مما إذا كان تقييم الأعمار الاقتصادية كغير محددة ما زال مؤيداً وإن لم يكن ذلك فإن التغير في تقييم العمر الإنتاجي من غير محدد إلى محدد يتم على أساس مستقبلي.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر من استبعاد أصل غير ملموس بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل وتدرج في بيان الدخل المجمع عند استبعاد الأصل. يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغيير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل حيث تم إدراج أخر خسارة من انخفاض القيمة.

حقوق تأجير

يتم قياس حقوق التأجير عند التحقق المبدئي بالتكلفة. بعد التحقق المبدئي، تدرج هذه الحقوق بالتكلفة ناقصًا أي إطفاء متراكم وأية خسائر متراكمة من انخفاض القيمة.

تطفأ حقوق التأجير على مدى أعمارها الاقتصادية الإنتاجية ويتم تقييمها لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة في حالة وجود ما يشير إلى انخفاض قيمة عقود تأجير. يتم مراجعة فترة وطريقة الإطفاء لهذه الحقوق في نهاية كل سنة مالية على الأقل. إن التغيرات في الأعمار الإنتاجية المتوقعة أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية من الموجودات يتم المحاسبة عنها من خلال تغيير فترة أو طريقة الإطفاء، متى كان ذلك مناسباً، حيث يتم اعتبارها تغيرات في التقديرات المحاسبية. يتم إدراج مصروفات الإطفاء لحقوق التأجير في بيان الدخل المجمع.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر الناتجة من استبعاد أحد حقوق التأجير بالفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للحق، وتدرج هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل المجمع عند استبعاد الأصل.

مخزون المعادن الثمينة

يتكون مخزون المعادن الثمينة بصورة رئيسية من الذهب ويدرج بالقيمة العادلة ناقصاً التكلفة حتى البيع.

مدينون تجاريون

إن الأرصدة التجارية المدينة هي تلك المتعلقة بشكل أساسي بالشركات التابعة في أعمال خلاف التمويل وتدرج بالمبالغ المستحقة، بالصافي بعد المبالغ المشكوك في تحصيلها. يتم تقدير المبالغ المشكوك في تحصيلها عندما يعد تحصيل المبلغ بالكامل أمراً غير محتمل. تشطب الديون المعدومة عند تكبدها. إن هذا البند مدرج ضمن الموجودات الأخرى (إيضاح 14).

عقار ومعدات

يدرج العقار والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً أي استهلاك متراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية الإنفاق المتعلق مباشرةً بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو تدرج كأصل منفصل حسبما هو ملائم، فقط عندما يكون من المحتمل أن تنتقل إلى المجموعة المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل وعندما يمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات والصيانة الأخرى في بيان الدخل المجمع خلال السنة المالية التي تكبدت فيها.

لا تستهلك الأرض المملوكة ويحتسب الاستهلاك على الموجودات الأخرى بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة مخصوما منها قيمتها المتبقية كما يلي:

- مباني وطائرات ومحركات — 20 سنة (من تاريخ التصنيع الأصلي للطائرات)
- أثاث وتركيبات ومعدات — 3-5 سنوات
- سيارات — 3 سنوات

يتم في نهاية كل سنة مالية مراجعة القيم المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات ويتم تعديلها متى كان ذلك مناسباً.

عقارات قيد التطوير

تدرج العقارات قيد التطوير بالتكلفة ناقصاً أي انخفاض في القيمة، إن التكاليف هي تلك المصروفات التي تتكبدها المجموعة والمتعلقة مباشرةً بإنشاء الأصل. وعند استكمال الإنشاء يتم تحويل الأصل إلى مباني.

الضرائب

ضريبة الدخل المتداولة

يتم احتساب ضريبة الدخل المتداولة فقط للشركات التابعة التي تعمل في دول تفرض ضرائب. يتم قياس موجودات ومطلوبات الضرائب المتداولة بالمبلغ المتوقع أن يتم استرداده من أو دفعه إلى السلطات الضريبية. عن المعدلات الضريبية أو القوانين الضريبية المستخدمة في احتساب المبلغ هي تلك المعمول بها أو الموضوعة بصورة أساسية في تاريخ التقارير المالية في الدول التي تعمل فيها المجموعة وتنتج دخلاً يخضع للضريبة.

تدرج الضريبة المتداولة المتعلقة بالبنود المدرجة مباشرة ضمن حقوق الملكية في حقوق الملكية وليس في بيان الدخل المجمع. تقوم الإدارة على أساس دوري بتقييم المراكز التي يتم فيها اتخاذ عائدات ضريبية فيما يتعلق بالمواضع التي تخضع فيها القوانين المعمول بها للتفسير وتحتسب مخصصات.

ضرائب مؤجلة

يتم احتساب الضرائب المؤجلة فقط للشركات التابعة التي تعمل في دول تفرض ضرائب. يتم احتساب مخصص للضريبة المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام عن الفروق المؤقتة في تاريخ التقارير المالية بين الأوعية الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها الدفترية لأغراض التقارير المالية. تتحقق مطلوبات الضريبة المؤجلة عن كافة الفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة باستثناء:

- عندما ينتج التزام الضريبة المؤجلة من التسجيل المبدئي للشهرة أو أصل أو التزام في معاملة بخلاف دمج الأعمال وعندما لا تؤثر المعاملة على الأرباح المحاسبية ولا الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة، في تاريخ المعاملة.
- فيما يتعلق بالفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة بالاستثمارات في شركات تابعة وشركات زميلة والحصص في مشاريع مشتركة يكون ذلك عندما يمكن السيطرة على توقيت عكس الفروق المؤقتة ومن المحتمل ألا يتم عكس الفروق المؤقتة في المستقبل القريب.

يتم تسجيل موجودات الضرائب المؤجلة لكافة الفروق المؤقتة القابلة للاستقطاع وترحيل موجودات الضرائب غير المستخدمة وخسائر الضرائب غير المستخدمة. يتم تسجيل موجودات الضرائب المؤجلة إلى الحد الذي يتوفر معه الربح الخاضع للضريبة والذي يمكن مقابله استخدام الفروق المؤقتة القابلة للاستقطاع وترحيل موجودات الضرائب غير المستخدمة وخسائر الضرائب غير المستخدمة، باستثناء:

- عندما تنتج موجودات الضرائب المؤجلة المتعلقة بالفرق المؤقت القابل للاستقطاع من التحقق المبدئي لأصل أو التزام في معاملة ليست دمج أعمال وعندما لا تؤثر المعاملة على الأرباح المحاسبية ولا الأرباح أو الخسائر الخاضعة للضريبة في تاريخ المعاملة.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الضرائب (تتمة)

ضرائب مؤجلة (تتمة)

- فيما يتعلق بالفروق المؤقتة القابلة للاستقطاع المرتبطة بالاستثمارات في شركات تابعة وشركات زميلة والحصص في مشاريع مشتركة، لا يتم تسجيل موجودات الضرائب المؤجلة فقط إلا بمقدار احتمال عكس الفروق المؤقتة في المستقبل القريب وإلى الحد الذي يتوفر معه الربح الخاضع للضريبة والذي يمكن مقابله استخدام الفروق المؤقتة التي يمكن استخدامها.

يتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات الضرائب المؤجلة بتاريخ كل تقارير مالية ويتم تخفيضها إلى الحد الذي لا يعد عنده من الممكن أن يسمح الربح الخاضع للضريبة الكافي باستخدام كل أو جزء من موجودات الضرائب المؤجلة. يتم إعادة تقييم موجودات الضريبة المؤجلة غير المحققة في تاريخ كل تقارير مالية وتتحقق إلى الحد الذي يصبح عنده من المحتمل أن تسمح الأرباح الخاضعة للضريبة باسترداد موجودات ضريبة الدخل المؤجلة.

يتم قياس موجودات ومطلوبات الضرائب المؤجلة وفقاً للمعدلات الضريبية التي من المتوقع تطبيقها خلال السنة التي يتم فيها تحقق الأصل أو تسوية الالتزام استناداً إلى المعدلات الضريبية (وقوانين الضرائب) المعمول بها أو الموضوعة بصورة أساسية في تاريخ التقارير المالية.

تدرج الضريبة المؤجلة المتعلقة بالبنود المدرجة خارج الأرباح أو الخسائر خارج الأرباح أو الخسائر. تدرج بنود الضرائب المؤجلة المرتبطة بالمعاملة الأساسية إما في الإيرادات الشاملة الأخرى أو مباشرةً في حقوق الملكية.

تتم مقاصة موجودات ومطلوبات الضرائب المؤجلة فقط عندما يوجد حق قانوني ملزم بتسوية موجودات ضريبة الدخل الحالية في مقابل مطلوبات ضريبة الدخل الحالية وعندما تتعلق الضرائب المؤجلة بالشركة نفسها الخاضعة للضريبة ونفس الهيئة الضريبية.

المزايا الضريبية التي تم حيازتها كجزء من دمج الأعمال ولكنها لا تستوفي معايير التحقق المنفصل في ذلك التاريخ قد تدرج لاحقاً عند تغير معلومات جديدة حول الحقائق أو الظروف. يتم معاملة التعديل إما كتخفيض إلى الشهرة (طالما أن ذلك لا يتجاوز الشهرة) إذا تم تكبده خلال فترة القياس أو إدراجه في الأرباح أو الخسائر.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن أصلا ماليا أو مجموعة من الموجودات المالية قد انخفضت قيمتها. تنخفض قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية إذا ما توفر دليل موضوعي على انخفاض القيمة كنتيجة لوقوع حدث واحد أو أكثر بعد التحقق المبدئي للأصل («حدث خسارة» متكبدة) ويكون لحدث الخسارة تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية والذي يمكن قياسه بصورة موثوق منها. قد يتضمن الدليل على انخفاض القيمة مؤشرات على مواجهة المقترض أو مجموعة المقترضين لصعوبة مالية كبيرة أو تقصير أو تأخر في سداد الأرباح أو الدفعات الأساسية أو احتمال إشهار إفلاسهم أو الترتيبات المالية الأخرى وعندما تشير البيانات الملحوظة إلى أن هناك انخفاضًا يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة مثل التغيرات في المتأخرات أو الظروف الاقتصادية المرتبطة بالمتأخرات.

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقوم المجموعة أولاً بالتقييم بصورة منفردة لما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية ذات التأثير الفردي الجوهري بصورة فردية، أو بصورة مجمعة بالنسبة للموجودات المالية التي لها تأثير فردي غير جوهري. إذا قررت المجموعة أنه لا يوجد دليل موضوعي على حدوث انخفاض بالنسبة للأصل المالي الذي تم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان تأثير جوهري أو لا، فإن المجموعة تدرج الأصل المالي ضمن مجموعة من الموجودات المالية التي لها سمات مخاطر ائتمان مماثلة وتقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة.

وبالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بشكل منفرد لتحديد انخفاض القيمة ووجد أن هناك خسارة انخفاض في القيمة أو لا تزال تحقق خسائر انخفاض القيمة فهي لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

يتم قياس مبلغ أية خسارة من انخفاض القيمة تم تحديدها بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة بمعدل الفائدة الفعلية والأصلي للأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ويتم تسجيل مبلغ خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. يستمر استحقاق إيرادات الفوائد (المسجلة كإيرادات تمويل في بيان الأرباح أو الخسائر) على القيمة الدفترية التي تم تخفيضها وتستحق باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الانخفاض في القيمة. ويتم شطب القروض بالإضافة إلى المخصص المرتبط بها عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد المستقبلي وتحقيق كافة الضمانات او تحويلها إلى المجموعة. وفي حالة زيادة أو انخفاض مبلغ خسارة الانخفاض في القيمة المقدرة في سنة لاحقة بسبب وقوع حدث بعد تسجيل الانخفاض، فإنه يتم زيادة أو تخفيض خسارة الانخفاض في القيمة المسجلة سابقاً عن طريق تعديل حساب المخصص. وفي حالة استرداد الشطب لاحقًا، يؤخذ الاسترداد إلى تكاليف التمويل في بيان الدخل المجمع.

إضافة إلى ذلك ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب مخصص عام بحد أدنى على كافة التسهيلات التمويلية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها، بعد استبعاد بعض فئات الضمانات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي.

استثمارات مالية متاحة للبيع

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، تقوم المجموعة في تاريخ كل تقارير مالية بتقييم ما إذا كان يوجد دليل موضوعي على أن استثمارًا أو مجموعة من الاستثمارات قد تعرضت للانخفاض في القيمة.

بالنسبة للاستثمارات في الأسهم المصنفة كموجودات مالية متاحة للبيع، فإن الدليل الموضوعي يتضمن حدوث انخفاض كبير أو مستمر في القيمة العادلة للاستثمار بما يقل عن تكلفته. يتم قياس ما إذا كان الانخفاض «كبيرا» مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و«المستمر» مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن الخسائر المتراكمة التي يتم قياسها بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً أي خسائر انخفاض القيمة من ذلك الاستثمار والمدرجة سابقاً في بيان الدخل المجمع – يتم استبعادها من احتياطي القيمة العادلة وتدرج في بيان الدخل المجمع. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة من الاستثمارات في الأسهم من خلال بيان الدخل المجمع وتقيد الزيادات في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرةً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

بالنسبة للاستثمارات في الصكوك المصنفة كمتاحة للبيع، يمثل المبلغ المسجل لانخفاض القيمة الخسائر المتراكمة التي يتم قياسها بالفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أية خسارة من انخفاض القيمة لذلك الاستثمار والمسجلة سابقاً في بيان الدخل المجمع. في حالة زيادة القيمة العادلة للاستثمارات في الصكوك المصنفة كمتاحة للبيع في سنة لاحقة ويمكن ربط الزيادة بصورة موضوعية بحدث يقع بعد تسجيل خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع، يتم عكس خسارة انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل المجمع.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تجري المجموعة تقييمًا بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلا ما انخفضت قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديده لكل أصل على أساس إفرادي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم إنتاجها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى، وعندئذ يتم تقييم المبلغ الممكن استرداده كجزء من وحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما (أو وحدة إنتاج النقد) عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل (أو وحدة إنتاج النقد) قد انخفضت قيمته ويخفض إلى قيمته الممكن استردادها.

عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للأموال والمخاطر المحددة للأصل (أو وحدة إنتاج النقد). عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمضاعفات التقييم أو أسعار الأسهم المعلنة للشركات المتداولة علنا أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

تستند المجموعة في حساب انخفاض القيمة على موازنات مفصلة وحسابات للتنبؤ والمعدة بشكل منفصل لكل وحدة من وحدات إنتاج النقد للمجموعة والتي يتم توزيع الموجودات الفردية إليها. وتغطي هذه الموازنات وحسابات التنبؤ بصورة عامة فترة خمس سنوات. وبالنسبة للفترات الأطول، يتم حساب معدل نمو طويل الأجل ويتم تطبيقه للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بعد السنة الخامسة.

بالنسبة للموجودات باستثناء الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، تقوم المجموعة بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. لا يتم عكس خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقًا إلا إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ آخر إدراج لخسارة الانخفاض في القيمة. وهذا العكس محدود بحيث لا يمكن أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل قيمته الممكن استردادها أو القيمة الدفترية التي كان ليتم تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك، إذا لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. يسجل هذا العكس في بيان الدخل المجمع ما لم يكن الأصل مدرجًا بمبلغ معاد تقييم حيث يتم في هذه الحالة معاملة العكس كزيادة إعادة تقييم.

إن الموجودات التالية لها سمات محددة لاختبار انخفاض القيمة:

الشهرة

يتم اختبار الشهرة سنوياً كما في 31 ديسمبر وعندما تشير الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد انخفضت قيمتها.

يتم تحديد انخفاض قيمة الشهرة بتقييم المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد (أو مجموعة من وحدات إنتاج النقد) التي تتعلق بها الشهرة. عندما يكون المبلغ الممكن استرداده لوحدة إنتاج النقد أقل من قيمتها الدفترية، يتم إدراج خسارة انخفاض في القيمة. إن أي خسارة انخفاض القيمة متعلقة بالشهرة لا يتم عكسها في فترات مستقبلية.

موجودات غير ملموسة

يتم اختبار الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية غير المحددة بغرض تحديد أي انخفاض في قيمتها سنوياً كما في 31 ديسمبر إما بصورة منفصلة أو على مستوى وحدات إنتاج النقد، متى كان ذلك مناسباً، وعندما تشير الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد انخفضت.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحقق و استبعاد الموجودات المالية والمطلوبات المالية

يتم استبعاد الأصل المالي (أو ما ينطبق عليه جزءًا من الأصل المالي أو جزءًا من مجموعة موجودات مالية مماثلة) عندما:

- ينتهي الحق في استلام التدفقات النقدية من ذلك الأصل؛ أو
- عندما تقوم المجموعة بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية من ذلك الأصل أو تتحمل التزامًا بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف ثالث بموجب ترتيب «القبض والدفع»؛ وعندما إما (أ) أن تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) أن لا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الجوهرية للأصل ولكنها فقدت السيطرة على الأصل.

عندما تقوم المجموعة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو الدخول في ترتيب «القبض والدفع» تقوم بتقييم ما إذا كانت تحتفظ بمزايا ومخاطر الملكية وإلى أي مدى ذلك. عندما لا تقوم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل بمقدار استمرار المجموعة في السيطرة على الأصل. في هذه الحالة، تقوم المجموعة أيضاً بتسجيل الالتزام ذي الصلة. ويتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على أساس يعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها المجموعة.

يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من المجموعة أيهما أقل.

يتم استبعاد التزام مالي عندما يتم الإعفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بآخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كاستبعاد للالتزام الأصلي وتحقق للالتزام الجديد. يدرج الفرق في القيم الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل المجمع.

الضمانات المالية

تمنح المجموعة في سياق أعمالها العادية ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم قيد هذه الضمانات المالية مبدئيًا كالتزام بالقيمة العادلة المعدلة لتضمين تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرةً بإصدار الضمان. لاحقاً، يتم قياس الالتزام بأفضل تقدير للمصروفات المطلوبة لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقارير المالية والمبلغ المسجل ناقصاً الإطفاء المتراكم، أيهما أعلى.

معاملات العملات ومبادلات معدل الأرباح و عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة و عقود السلع الآجلة

تستخدم المجموعة معاملات العملات ومبادلات معدل الأرباح و عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة و عقود السلع الآجلة لتخفيف تأثير التعرض لمخاطر العملات الأجنبية في المعاملات المتوقعة والتزامات المجموعة. لا تدخل المجموعة في معاملات المضاربة للأدوات.

تسجل أدوات معاملات مبادلات العملات ومبادلات معدل الأرباح و عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة («الأدوات») مبدئياً في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة (المتضمنة تكاليف المعاملة) وتقاس لاحقاً بقيمتها العادلة. تتضمن القيمة العادلة للأدوات الأرباح أو الخسائر غير المحققة نتيجة لتعديل الأدوات وفقاً لسعر السوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج تسعير داخلية. تدرج الأدوات ذات القيمة السوقية الإيجابية (أرباح غير محققة) ضمن الموجودات الأخرى، بينما تدرج الأدوات ذات القيمة السوقية السلبية (خسائر غير محققة) ضمن مطلوبات أخرى في بيان المركز المالي المجمع. تسجل هذه الأدوات المالية كموجودات مالية عندما تكون القيمة العالة موجبة وكمطلوبات مالية عندما تكون القيمة العادلة سالبة.

تؤخذ أي أرباح او خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية مباشرةً إلى بند الأرباح او الخسائر، باستثناء الجزء الفعال من تغطية التدفقات النقدية، حيث تتحقق ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ويتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح والخسائر عند تأثير بند التغطية على الربح او الخسارة.

لأغراض محاسبة التغطية تصنف معاملات التغطية كما يلي:

- معاملات تغطية التغير في القيمة العادلة لموجودات أو مطلوبات محققة أو التزام تام غير محقق.
- معاملات تغطية التدفقات النقدية التي توفر تغطية من التنوع في التدفقات النقدية التي إما أن تنسب إلى مخاطرة معينة ترتبط بموجودات أو مطلوبات محققة أو بمعاملة متوقعة بصورة كبيرة أو مخاطر العملات الأجنبية ضمن التزام تام غير محقق.
- تغطيات صافي الاستثمارات في عمليات اجنبية.

في بداية علاقة التغطية، تقوم المجموعة بإجراء تصنيف رسمي وتوثيق علاقة التغطية التي تنوي تطبيق محاسبة التغطية عليها بالإضافة إلى أهداف إدارة المخاطر واستراتيجية تنفيذ التغطية. يتضمن التوثيق تحديد أداة التغطية وبند أو معاملة التغطية وطبيعة المخاطر التي يتم تغطيتها وأسلوب المجموعة في تقييم فعالية أداة التغطية من حيث مقاصة التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لبند التغطية أو التدفقات النقدية الخاصة بمخاطر التغطية. من المتوقع أن تكون معاملات التغطية هذه عالية الفعالية من حيث مقاصة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية ويتم تقييمها على أساس مبدأ الاستمرارية للتأكد من ارتفاع معدل فعاليتها خلال فترات التقارير المالية التي تشهد معاملات التغطية.

فيما يلي التغطيات التي تستوفي المعايير الحاسمة لمحاسبة التغطية التي يتم المحاسبة عنها:

تغطيات التدفقات النقدية:

يتحقق الجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر على أداة التغطية في الإيرادات الشاملة الأخرى في احتياطي تغطية التدفقات النقدية، بينما يدرج أي جزء غير فعال على الفور في بيان الارباح أو الخسائر كمصروفات تشغيل أخرى.

تستخدم المجموعة عقود تحويل عملات أجنبية آجلة كأدوات تغطية لتعرضها لمخاطر العملات الأجنبية في المعاملات المتوقعة والالتزامات التامة، بالإضافة إلي عقود البضائع الآجلة لتعرضها للتغير في أسعار البضائع. يسجل الجزء غير الفعال المتعلق بعقود تحويل العملات الأجنبية ضمن بند تكاليف تمويل بينما يسجل الجزء غير الفعال المتعلق بعقود البضائع ضمن بند إيرادات أو مصروفات تشغيل أخرى.

يتم تحويل المبالغ المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى بيان الدخل المجمع عندما تؤثر معاملة التغطية على الأرباح أو الخسائر مثل حالة تحقق الإيرادات أو المصروفات المالية للتغطية أو عند حدوث معاملة البيع المستقبلية. عندما يكون بند التغطية هو تكلفة الأصل غير المالي أو الالتزام غير المالي، يتم تحويل المبالغ المسجلة في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى القيمة الدفترية المبدئية للأصل أو الالتزام غير المالي.

عندما تكون المعاملة المتوقعة أو الالتزام النهائي غير متوقعة الحدوث، يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل المجمع. وفي حالة انتهاء أداة التغطية أو بيعها أو إنهاؤها أو ممارستها دون استبدال أو تجديد أو في حالة إلغاء تصنيفها كأداة تغطية، تظل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً في الإيرادات الشاملة الأخرى ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى حتى وقوع المعاملة المتوقعة أو تأثر الأرباح أو الخسائر بالالتزام النهائي.

تغطية صافي الاستثمارات:

إن تغطيات صافي الاستثمارات في عملية أجنبية بما في ذلك تغطية بند غير نقدي تمت المحاسبة عنه كجزء من صافي الاستثمار يتم المحاسبة عنها بطريقة مشابهة لتغطية التدفقات النقدية. تسجل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن أداة تغطية تتعلق بالجزء الفعال من التغطية كإيرادات شاملة أخرى بينما تسجل أي أرباح أو خسائر تتعلق بالجزء غير الفعال في بيان الأرباح أو الخسائر. عند استبعاد عملية أجنبية، يتم تحويل القيمة المتراكمة لأي أرباح أو خسائر مسجلة في حقوق الملكية إلي بيان الدخل المجمع.

عقود المبادلات ومعدل الأرباح المتضمنة

يتم الفصل بين عقود المبادلات ومعدل الأرباح المتضمنة (العقود الآجلة) من العقد الأصلي إذا كانت السمات والمخاطر الاقتصادية للعقود الآجلة لا تتعلق بصورة كبيرة بالسمات والمخاطر الاقتصادية للعقد الأصلي، أداة مستقلة لها نفس الشروط، حيث لا يتم قياس العقود الآجلة التي تستوفي تعريف المشتقات الربح والأداة المختلطة وفقاً للقيمة العادلة، مع إدراج التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع.

قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الأدوات المالية مثل المشتقات والموجودات غير المالية مثل بضائع المعادن الثمينة بالقمة العادلة بتاريخ كل تقارير مالية.

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملات منتظمة بين اطراف في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- البيع أو النقل في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم وجود سوق رئيسي، في السوق الأكثر ملائمة للأصل أو الالتزام.

يجب وجود أمكانية وصول المجموعة إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة من قبل المجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام افتراضات من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لمصلحتهم الخاصة.

يراعي قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية قدرة المشاركين في السوق على انتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوي له، أو من خلال بيعه إلي مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

تستخدم المجموعة أساليب تقييم تتناسب مع الظروف وتتاح لها بيانات كافية لقياس القيمة العادلة وزيادة استخدام المدخلات الملحوظة الملائمة إلى الحد الأقصى وتقليل استخدام المدخلات غير الملحوظة.

عند عدم امكانية قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي استناداً إلي الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة، وتقاس قيمتها العادلة باستخدام أساليب تقييم تتضمن طريقة التدفقات النقدية المخصومة. تؤخذ مدخلات هذه الأساليب من البيانات الملحوظة في الأسواق متي أمكن ذلك، و حال عدم وجود جدوى لذلك، فانه يتطلب درجه من الحكم من أجل تحديد القيمة العادلة. تتضمن الأحكام اعتبارات المدخلات مثل مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والتقلبات. قد تؤثر التغيرات في الافتراضات عن هذه العوامل على القيمة العادلة المدرجة للأدوات المالية. راجع ايضاح 39 لمزيد من المعلومات.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة (تتمة)

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الافصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، والمبين كما يلي، استناداً إلي أقل مستوي من المدخلات والذي يمثل أهمية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1 – الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛
- المستوى 2 – أساليب تقييم ملحوظة يكون بها أقل مستوي من المدخلات والذي يمثل تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- المستوى 3 – أساليب تقييم غير ملحوظة لا يكون بها أقل مستوي من المدخلات والذي يمثل تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية على اساس مستمر/متكرر، تحدد المجموعة ما اذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوي من المدخلات ذو التأثير الهام على القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقارير مالية.

يقوم تعريف القيمة العادلة على افتراض أن المجموعة مستمرة في أعمالها دون أي نية أو حاجة لتقليص مدى أعمالها بشكل مادي أو القيام بمعاملات بشروط مجحفة.

موجودات مالية متاحة للبيع

بالنسبة للاستثمارات المتداولة في أسواق مالية منظمة، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار آخر أوامر شراء معروضة في سوق الأوراق المالية عند الإقفال بتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

بالنسبة للموجودات المالية التي لا توجد لها أسعار سوقية معلنة، يتم القيام بتقدير معقول للقيمة العادلة وذلك بالرجوع إلى معاملات تجارية بحتة حديثة أو القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير أو مضاعفات الربحية أو مضاعفات الربحية المتعلقة بقطاع أعمال ما أو استناداً إلى التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود التي لها شروط وسمات مخاطر مماثلة. تأخذ تقديرات القيمة العادلة بالاعتبار معوقات السيولة وكذلك التقييم لتحديد أي انخفاض في القيمة.

وبالنسبة للموجودات المالية التي لا يتوافر لها مقاييس موثوق منها لاحتساب قيمتها العادلة والتي لا يمكن الحصول على معلومات حول قيمتها العادلة، فإنها تدرج بالتكلفة المبدئية ناقصاً الانخفاض في القيمة، إن وجد.

مبادلات العملات ومعدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة

يتم تحديد القيمة العادلة لمبادلات العملات ومعدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة استناداً إلى تقييمات يتم الحصول عليها من طرف مقابل / أطراف أخرى.

الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى، يتم تحديد القيمة العادلة استناداً إلى التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة وتقدير الإدارة للمبلغ الذي يمكن لقائه مبادلة هذه الأصول بمقابل نقدي على أساس تجاري بحت أو سداد التزام لتسوية الدائنين.

العقارات الاستثمارية

بالنسبة للعقارات الاستثمارية يتم تحديد القيمة العادلة من قبل مقيمين عقارات مستقلين ومسجلين الذين لهم خبرة ذات صلة في سوق العقارات.

المدفوعات بالأسهم

يتم تسجيل مصروف عند شراء المجموعة لبضائع أو خدمات مقابل أسهم أو حقوق في أسهم («معاملات التسوية بالأسهم ») أو مقابل موجودات أخرى ذات قيمة تعادل عدد الأسهم أو الحقوق في الأسهم («معاملات تسوية نقدية»).

معاملات المدفوعات بالأسهم

يتلقى موظفو المجموعة المستحقون (بما فيهم التنفيذيين) مكافآت في صورة معاملات مدفوعات بالأسهم حيث يقدم الموظفون المستحقين خدمات مقابل أسهم أو حقوق في أسهم («معاملات التسوية بالأسهم»).

معاملات التسوية بالأسهم

تقاس تكلفة معاملات التسوية بالأسهم للموظفين وفقاً لطريقة القيمة الفعلية. يتم تحديد التكلفة وفقاً لهذه الطريقة بمقارنة القيمة السوقية للأسهم الممنوحة في تاريخ كل تقرير وفي تاريخ التسوية النهائية مع سعر الممارسة، وتدرج أي تغيرات في القيمة الفعلية ضمن بيان الدخل المجمع.

تـدرج تلـك التكلفـة، مـع الزيادة المماثلـة في احتياطيـات رأس المال الأخرى فـي حقوق الملكية، علـى مدى الفتـرة التي يتم خلالها الوفاء بشـروط الأداء و / أو الخدمـة الأخـرى ضمـن مصـروف مزايا الموظفـين. تدرج المصروفـات المتراكمة التي تم قيدها لمعاملات التسـوية بالأسـهم بتاريخ كل تقريـر إلـى أن يعكـس تاريـخ الممارسـة الحد الـذي تنتهي عنده فترة الممارسـة وعـدد المكافآت كما يـرى مجلس الإدارة فـي ذلك التاريخ اسـتناداً إلـى أفضـل تقديـر متاح لعـدد أدوات حقوق الملكية التي سـيتم اسـتحقاقها في النهايـة. يمثل مصروف أو رصيـد بيان الأرباح أو الخسـائر لفترة مـا الحركـة فـي المصروفات المتراكمـة المدرجة في بدايـة ونهاية تلـك الفترة ويتم تسـجيلها في مصروف مزايـا الموظفين.

لا يتـم تسـجيل مصـروف للمنـح التي لا يتم اسـتحقاقها بشـكل نهائي، باسـتثناء المنح التي يكون اسـتحقاقها مشـروطاً بظروف السـوق والتي يتم معاملتهـا كاسـتحقاق بغـض النظر عن اسـتيفاء شـروط السـوق أو عدم اسـتيفائها على أن يتم اسـتيفاء كافـة شـروط الأداء و / أو الخدمة الأخرى.

عند تعديل شـروط منحة التسـوية بالأسـهم، فإن الحد الأدنى للمصروف المدرج يمثل المصروف في حالة عدم تعديل الفترات. ويتم تسجيل مصروف إضافي لأي تعديل يؤدي إلى الزيادة في إجمالي القيمة العادلة لترتيب المدفوعات بالأسهم، أو يعتبر نافعا للموظفين كما تم قياسه في تاريخ التعديل.

يتم تسجيل التأثير المخفف للخيارات القائمة كحصة إضافية مخففة في حساب ربحية السهم المخففة.

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يحتسب البنك حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1 % وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار مجلس إدارة المؤسسة.

ضريبة دعم العمالة الوطنية

يحتسـب البنـك ضريبـة دعـم العمالـة الوطنية بنسـبة 2.5 % من ربح السـنة الخاضـع للضريبة وفقـاً للقانون رقـم 19 لسـنة 2000 وقرار وزير الماليـة رقـم 24 لسـنة 2006. ويتم خصم توزيعات الأرباح المسـتلمة من الشـركات المدرجة الخاضعـة لقانون ضريبة دعم العمالـة الوطنية من ربح السـنة عند تحديد الربح الخاضـع للضريبة.

الزكاة

قـام البنـك، بموجـب موافقـة هيئة الفتوى والرقابة الشـرعية بالبنـك المنعقدة في 20 ديسـمبر 2011، بتغيير طريقة احتسـاب الـزكاة من طريقة الاحتياطـي إلـى طريقـة صافـي رأس المـال العامل. وبالتالي، يقوم البنك باحتسـاب الـزكاة بنسـبة 2.577 % على صافي رأس المـال العامل الذي بقـى لمـدة سـنة ماليـة كاملة وتصرف وفقـاً لتوجيهات هيئة الفتـوى والرقابة الشـرعية للبنك ومقاصة المبلغ المدفوع بنسـبة 1 % مـن صافي الربح المتعلـق بالـزكاة المدفوعـة لوزارة المالية وفقـاً لقانون الزكاة. تحمـل الزكاة على الاحتياطـي الاختياري.

إضافـة إلـى ذلـك، واعتبـاراً من 10 ديسـمبر 2007، قـام البنك أيضاً باحتسـاب مخصص للـزكاة وفقاً لمتطلبـات القانون رقم 46 لسـنة 2006. ويحمـل مصـروف الزكاة المحتسـب وفقـاً لهذه المتطلبـات على بيان الدخـل المجمع.

ضريبة الشركات التابعة

يتم احتسـاب ضريبة الشـركات التابعة على أسـاس معـدلات الضرائب المطبقة وفقاً للقوانين والأنظمة والتعليمات السـارية فـي البلدان التي تعمل فيهـا هـذه الشـركات التابعـة. تـدرج ضريبة الدخـل على الربح الخاضـع للضريبـة (الضريبة المتداولـة) كمصروف فـي الفترة التـي تتحقق فيها الأربـاح وفقـا للوائـح المالية المعمـول بها في البلـدان المعنية التي تعمل فيهـا المجموعة.

تحويل العملات الأجنبية

تعـرض البيانـات الماليـة المجمعـة بالدينـار الكويتـي، و التي تعتبر العملة التشـغيلية و كذلـك عملة العرض للبنـك . تحدد كل شـركة في المجموعة عملتهـا التشـغيلية الخاصـة بها وتقـاس البنود المتضمنة فـي البيانـات المالية بتلك العملة التشـغيلية.

المعاملات والأرصدة

يجـري قيـد المعامـلات بالعمـلات الأجنبية وفقاً لأسـعار الصرف السـائدة بتاريـخ المعاملة. يتم تحويـل الموجـودات والمطلوبات النقديـة بالعملات الأجنبيـة إلـى العملـة التشـغيلية وفقاً لأسـعار الصرف السـائدة بتاريـخ بيان المركـز المالي. تـدرج كافة الفروق ضمـن صافي الربح مـن العملات الأجنبية فـي بيان الدخـل المجمع.

البنـود غيـر النقديـة التي يتم قياسـها بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية يتم ترجمتها باسـتخدام أسـعار الصرف كما في تواريـخ المعاملات المبدئية. وبالنسـبة للبنـود غيـر النقديـة التي يتم قياسـها وفقـاً للقيمة العادلة بعملـة أجنبية يتم تحويلها باسـتخدام أسـعار الصرف كما فـي التاريخ الذي تم فيـه تحديـد القيمـة العادلـة. إن أي أربـاح أو خسـائر ناتجة عن إعـادة تحويل البنود غيـر النقدية يتم معالجتهـا بالتوافق مع تحقـق الأرباح أو الخسـائر مـن التغير في القيمـة العادلة للبند.

قبـل 1 ينايـر 2005، فـإن الشـهرة وأي تعديـلات للقيمـة العادلة على القيمـة الدفترية للموجـودات والمطلوبـات ناتجة عن الحيازة يتـم معالجتها كموجـودات ومطلوبـات البنـك. لذلك، فإنه يتـم بالفعل عرض تلك الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية أو بنـود غير نقدية ولا تظهر فروق أخرى.

شركات المجموعة

فـي تاريـخ البيانـات الماليـة المجمعة، يتـم تحويل الموجـودات والمطلوبات للشـركات التابعة الأجنبيـة إلى الدينار الكويتي بأسـعار الصرف السـائدة فـي تاريـخ التقارير الماليـة، وتحول بيانات الدخل لتلك الشـركات وفقاً لأسـعار التحويل السـائدة فـي تاريخ المعاملات. تدرج فـروق تحويل العملات الأجنبيـة الناتجـة عـن التجميـع في الإيرادات الشـاملة الأخرى. عند بيع شـركة تابعة أجنبيـة، تدرج بنود الإيرادات الشـاملة الأخـرى المتعلقة بها ضمن بيـان الدخل المجمع.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تحويل العملات الأجنبية (تتمة)

شركات المجموعة (تتمة)

إن أي شهرة ناتجة عن حيازة شركة تابعة أجنبية لاحقاً بعد 1 يناير 2005 وأي تعديلات على القيمة العادلة إلى القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات الناتجة عن الحيازة يتم معاملتها كموجودات ومطلوبات للشركة التابعة الأجنبية ويتم تحويلها وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ التقارير المالية .

الدائنون التجاريون

يتعلق الدائنون التجاريون بالشركات التابعة غير المالية للمجموعة، وتدرج المطلوبات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء بضائع، سواء صدرت بها فواتير إلى المجموعة أو لم تصدر.

المصروفات المستحقة

يتم قيد المطلوبات عن مبالغ ستدفع في المستقبل لقاء خدمات تم تسلمها، سواء صدرت بها فواتير إلى المجموعة أو لم تصدر.

مبالغ مستحقة من/إلى عملاء عن أعمال عقود

يدرج المبلغ المستحق من/ إلى عملاء شركات تابعة عن عقود غير مكتملة بالتكلفة، والتي تشتمل على المواد المباشرة والعمالة المباشرة وتوزيع ملائم للمصروفات غير المباشرة بما فيها الاستهلاك المحمل للعقارات والأثاث والمعدات، على أساس ثابت زائداً الأرباح المتعلقة بها إلى الحد الذي يمكن عنده تقدير الربح بدرجة معقولة من الدقة ناقصاً مخصص للطوارئ وأية خسائر متكبدة أو متوقعة حتى إتمام العقود وناقصاً أي مبالغ مستلمة أو مستحقة كفواتير إنجاز.

تكاليف تمويل

تتعلق تكاليف التمويل مباشرةً بالأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية وحسابات المودعين. يتم إدراج كافة تكاليف التمويل كمصروفات في الفترة التي تتكبد فيها.

مخصصات واحتياطيات أخرى

تسجل المخصصات والاحتياطيات الأخرى عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استدلالي) نتيجة لحدث وقع في الماضي، ويكون من المحتمل ظهور حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية خارج المجموعة من أجل سداد الالتزام ويكون بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق منها. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في بيان الدخل المجمع بالصافي بعد أي تعويض.

احتياطيات مصروفات صيانة

تدرج احتياطيات التكاليف المتعلقة بالصيانة عند تقديم الخدمة. يستند التسجيل المبدئي إلى الخبرات السابقة. ويتم مراجعه التقدير المبدئي لتكاليف الصيانة سنويا.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تحتسب المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. إن استحقاق هذه المكافأة يستند عادةً على أخر راتب للموظف و مدة الخدمة. إن التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت يتم تسجيلها كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

محاسبة تواريخ المتاجرة وتواريخ السداد

إن جميع مشتريات ومبيعات الموجودات المالية «بالطريقة المعتادة» يتم تسجيلها على أساس تاريخ المتاجرة، أي بالتاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة المعتادة هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالنظم أو بالعرف السائد في الأسواق.

المقاصة

تتم المقاصة فقط بين الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع عند وجود حق قانوني ملزم بإجراء المقاصة على المبالغ المسجلة وتنوي المجموعة السداد على أساس الصافي بحيث يتم قيد الموجودات والمطلوبات في نفس الوقت.

أسهم الخزينة

يتم المحاسبة عن حيازة البنك لأسهمه كأسهم خزينة وتدرج بمقابل الشراء بما في ذلك التكاليف المتعلقة بها مباشرة. عند بيع أسهم الخزينة، يتم إضافة الأرباح إلى حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية (احتياطي أسهم الخزينة). يتم تحميل أية خسائر متكبدة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن. لا يتم توزيع أرباح نقدية على هذه الأسهم، كما أن إصدار أسهم منحة يزيد من عدد أسهم الخزينة

نسبياً ويخفض متوسط التكلفة للسهم الواحد دون أن تؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

موجودات برسم الأمانة

تقدم المجموعة خدمات الأمانة وخدمات الوكالة الأخرى التي ينتج عنها الاحتفاظ بموجودات أو الاستثمار نيابةً عن عملاء. لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات المجموعة، وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن بيان المركز المالي المجمع. وهي مفصح عنها بشكل منفصل في البيانات المالية المجمعة.

الأحكام المحاسبية

عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات أخرى والتي لها أكبر الأثر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

التزامات التأجير التشغيلي – المجموعة كمؤجر

أبرمت المجموعة عقود تأجير عقاري تجارية في محفظة العقار الاستثماري الخاصة بها. قررت المجموعة، استناداً إلى تقييم شروط وأحكام الترتيبات، أن مدة هذه العقود لا تشكل جزءً جوهرياً من العمر الاقتصادي للعقار التجاري، حيث انها تحتفظ بكافة المخاطر الجوهرية و عوائد الملكية وتحاسب عن العقود كعقود تأجير تشغيلي.

تصنيف العقارات

يتعين على الإدارة عند حيازة عقار مطور أو قيد التطوير اتخاذ قرار ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار للمتاجرة أو عقار استثماري أو عقارات ومعدات.

تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار للمتاجرة إذا تم حيازته بصفة أساسية بغرض بيعه ضمن نشاط الأعمال العادية او حال تم اعادة تطويره بغرض بيعه.

تقوم المجموعة بتصنيف العقار كعقار استثماري إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيره أو ارتفاع قيمته أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

تصنف المجموعة العقار كعقارات ومعدات إذا تم حيازته لاستخدامها الخاص.

انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع

تقوم المجموعة بمعاملة الموجودات المالية المتاحة للبيع في أسهم كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو مستمر في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر بوجود انخفاض في القيمة. إن عملية تحديد الانخفاض «الكبير» أو «المستمر» تتطلب تخمينات كبيرة. إضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم عوامل أخرى بما في ذلك التقلبات العادية في أسعار الأسهم بالنسبة للأسهم المسعرة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم للأسهم غير المسعرة.

انخفاض قيمة الشهرة

تقوم المجموعة على أساس سنوي بتحديد ما إذا كانت الشهرة قد انخفضت قيمتها. ويتطلب ذلك تقدير القيمة أثناء الاستخدام لوحدات إنتاج النقد التي تتوزع عليها الشهرة. كما أن تقدير القيمة عند الاستخدام يتطلب من الإدارة عمل تقدير للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من وحدة إنتاج النقد وكذلك اختيار معدل الخصم المناسب لاحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بالأسباب المستقبلية والرئيسية الأخرى لعدم اليقين من التقديرات بتاريخ بيان المركز المالي المجمع والتي لها خطر مؤثر قد يؤدي إلى تعديل مادي على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة. تستند تقديرات وافتراضات المجموعة على المؤشرات المتاحة عند إعداد البيانات المالية المجمعة. ولكن الظروف والافتراضات الحالية حول التطورات المستقبلية قد تتغير نتيجة تغيرات السوق أو الظروف الناتجة عن تغييرات أو ظروف خارج نطاق سيطرة المجموعة. يتم عكس هذه التغيرات في الافتراضات عند حدوثها.

خسائر انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية

تقوم المجموعة بمراجعة التسهيلات التمويلية غير المنتظمة كل ربع سنة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل مخصص لقاء انخفاض القيمة في بيان الدخل المجمع. وبصفة خاصة يجب أن تقدر الإدارة مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تلك التقديرات تستند بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من التخمينات وعدم اليقين، والتي قد تختلف عن النتائج الفعلية مما قد يؤدي إلى تغيرات مستقبلية على تلك المخصصات.

2- السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عدم التأكد من التقديرات (تتمة)

تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة

يستند تقييم الاستثمارات في الأسهم غير المسعرة عادةً على أحد العوامل التالية:

- معاملات حديثة في السوق بشروط تجارية بحتة؛
- القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير؛
- معامل الربحية ؛
- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة ؛ أو
- طرق تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصم للاستثمارات في أسهم غير مسعرة يتطلب تقديرات هامة. ويوجد عدد من الاستثمارات لا يمكن تحديد تقديرات لها بدرجة موثوق منها. ونتيجة لذلك، فإن هذه الاستثمارات تدرج بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة.

المقابل المحتمل الناتج عن دمج الأعمال

يتم تقييم المقابل المحتمل، الناتج عن دمج الأعمال، بالقيمة العادلة في تاريخ الحيازة كجزء من دمج الأعمال. عندما يتطابق المقابل المحتمل مع تعريف الالتزام المالي، فإنه يتم إعادة قياسه لاحقاً بالقيمة العادلة في كل تاريخ تقارير مالية. إن تحديد القيمة العادلة يستند إلى التدفقات النقدية المخصومة. إن الافتراضات الرئيسية تأخذ بالاعتبار احتمالية وفاء كل هدف اداء ومعدل الخصم .

3- إيرادات استثمار

	ألف دينار كويتي	
	2014	*2013*
ربح بيع عقارات استثمارية وللمتاجرة	**60,684**	131,627
إيرادات تأجير من عقارات استثمارية	**24,257**	26,509
إيرادات توزيعات أرباح	**6,646**	14,765
ربح بيع جزء من شركات زميلة	**-**	128
(خسارة) ربح بيع جزء من شركة تابعة مع فقدان السيطرة	**(312)**	1,443
ربح بيع موجودات مالية متاحة للبيع	**21,609**	11,636
إيرادات صكوك	**35,039**	23,710
ربح إلغاء عقود طائرات	**-**	7,119
الربح من الشراء بأسعار مخفضة	**-**	11,530
الربح من تسوية معاملات سابقة بين المجموعة وشركات مشتراة	**-**	8,540
الخسارة من إعادة قياس حصص ملكية محتفظ بها سابقاً	**-**	(3,055)
إيرادات استثمارات أخرى	**16,631**	12,466
	164,554	246,418

4- إيرادات أخرى

	ألف دينار كويتي	
	2014	2013
إيرادات بيع عقارات ومعدات	4,467	4,274
ايرادات تطوير عقارات وانشاءات	7,641	4,875
ربح من تسوية دين	18,550	8,506
إيرادات من صيانة وخدمات واستشارات	26,535	15,578
إيرادات تأجير من عقود تأجير تشغيلي	11,225	9,729
إيرادات أخرى	21,385	15,909
	89,803	58,871

5- المخصصات وانخفاض القيمة

	ألف دينار كويتي	
	2014	2013
صافي انخفاض قيمة مديني تمويل (إيضاح 9)	81,937	176,431
استرداد ديون مشطوبة	(42,182)	(17,112)
انخفاض قيمة موجودات مالية متاحة للبيع	40,064	15,304
انخفاض قيمة شركات زميلة	17,800	20,365
انخفاض قيمة عقارات استثمارية (إيضاح 13)	38,259	1,327
(رد) انخفاض قيمة عقارات ومعدات (إيضاح 16)	(432)	369
انخفاض قيمة الموجودات غير الملموسة والشهرة (إيضاح 15)	6,422	2,513
انخفاض قيمة تسهيلات غير نقدية (إيضاح 9)	5,784	11,240
انخفاض قيمة موجودات أخرى ومخصصات أخرى	30,597	21,112
	178,249	231,549

6- ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك

تحتسب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة بعد التعديل بأسهم الخزينة التي تحتفظ بها المجموعة.

	2014	2013
ربح السنة الخاص بمساهمي البنك (ألف دينار كويتي)	126,476	115,893
المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)	4,261,242	4,035,494
ربحية السهم الأساسية والمخففة الخاصة بمساهمي البنك (فلس)	29.68	28.72

لا يوجد لدى البنك أسهم مخففة محتملة.

تم إعادة إدراج ربحية السهم الأساسية والمخففة لسنة المقارنة لكي تعكس أسهم المنحة المصدرة (إيضاح 25).

7- النقد والنقد المعادل

	2014	2013
	ألف دينار كويتي	
نقـد	176,362	147,087
أرصدة لدى بنوك مركزية	857,021	535,639
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية – حسابات جارية	570,752	384,341
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية – ودائع تبادلية	-	3,419
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	1,604,135	1,070,486
مرابحات قصيرة الأجل – تُستحق خلال 3 أشهر من تاريخ العقد	1,000,390	732,279
أرصدة تورق لدى بنك الكويت المركزي – تُستحق خلال 3 أشهر من تاريخ العقد	450,057	615,178
ناقصاً: ودائع قانونية لدي البنوك المركزية	(621,260)	(458,943)
النقد والنقد المعادل	2,433,322	1,959,000

تمثل الودائع القانونية لدى البنوك المركزية الأرصدة التي لا تتوفر للاستخدام في العمليات اليومية للمجموعة.

تقـوم المجموعـة بتبـادل الودائـع مع بنوك ومؤسسـات ماليـة جيدة السـمعة بالعملات المحليـة والأجنبية مع الاحتفـاظ بالحق القانونـي في إجراء مقاصـة لتلـك الودائـع التـي تم تبادلها في حالة إعسـار البنك أو المؤسسـة الماليـة (الطرف المقابـل). إن إجمالي أرصـدة الودائع التـي تم تبادلها كان كمـا يلي:

	2014	2013
	ألف دينار كويتي	
أرصدة مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية	37,571	117,226
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	(77,005)	(113,807)
	(39,434)	3,419

إن القيمة العادلة للنقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية لا تختلف عن قيمتها الدفترية ذات الصلة.

8- مرابحات قصيرة الأجل

	2014	2013
	ألف دينار كويتي	
مرابحات قصيرة الأجل مع بنوك	1,420,359	688,383
مرابحات قصيرة الأجل مع بنوك مركزية	1,802,061	1,735,118
	3,222,420	2,423,501

9- مدينو تمويل

يتكون مدينو التمويل بصورة رئيسية من أرصدة المرابحة والوكالة والموجودات المؤجرة والإستصناع وتدرج بالصافي بعد الانخفاض في القيمة، كما يلي:

	2014	2013
	ألف دينار كويتي	
مدينو تمويل		
مرابحات ووكالات	**7,585,941**	6,773,250
موجودات مؤجرة	**1,912,411**	2,044,309
استصناع ومدينون آخرون	**136,023**	160,689
	9,634,375	8,978,248
ناقصاً: أرباح مؤجلة	**(1,028,795)**	(886,501)
صافي المدينين	**8,605,580**	8,091,747
ناقصاً: انخفاض القيمة	**(486,659)**	(496,457)
	8,118,921	7,595,290

إن توزيع المدينين هو كما يلي:

	2014	2013
	ألف دينار كويتي	
قطاع الأعمال		
تجاري وصناعي	**4,265,597**	3,552,427
بنوك ومؤسسات مالية	**192,701**	375,600
إنشاءات وعقارات	**3,126,644**	3,166,912
أخرى	**2,049,433**	1,883,309
	9,634,375	8,978,248
ناقصاً: أرباح مؤجلة	**(1,028,795)**	(886,501)
صافي المدينين	**8,605,580**	8,091,747
ناقصاً: انخفاض القيمة	**(486,659)**	(496,457)
	8,118,921	7,595,290

9- مدينو تمويل (تتمة)

	ألف دينار كويتي	
	2014	2013
المنطقة الجغرافية		
الشرق الأوسط	5,379,943	5,613,043
أوروبا	3,094,894	2,659,072
أخرى	1,159,538	706,133
	9,634,375	8,978,248
ناقصاً: أرباح مؤجلة	(1,028,795)	(886,501)
صافي المدينين	8,605,580	8,091,747
ناقصاً: انخفاض القيمة	(486,659)	(496,457)
	8,118,921	7,595,290

فيما يلي تحليل انخفاض قيمة الأرصدة المستحقة من عملاء عن التسهيلات التمويلية:

	الف دينار كويتي					
	محدد		عام		المجموع	
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
الرصيد في بداية السنة	238,107	207,584	258,350	261,463	496,457	469,047
المحمل خلال السنة (ايضاح 5)	64,213	175,341	17,724	1,090	81,937	176,431
المبالغ المشطوبة؛ بالصافي بعد خصم تحويل العملات الأجنبية	(93,248)	(144,818)	1,513	(4,203)	(91,735)	(149,021)
الرصيد في نهاية السنة	209,072	238,107	277,587	258,350	486,659	496,457
مرابحات ووكالات	160,948	183,856	251,800	232,440	412,748	416,296
موجودات مؤجرة	13,620	39,159	2,145	23,659	15,765	62,818
استصناع ومدينون آخرون	34,504	15,092	23,642	2,251	58,146	17,343
	209,072	238,107	277,587	258,350	486,659	496,457

التسهيلات التمويلية النقدية وغير النقدية غير المنتظمة

في 31 ديسمبر 2014، بلغ إجمالي التسهيلات التمويلية غير المنتظمة (بالصافي بعد الضمانات) 351,966 ألف دينار كويتي (2013: 409,699 ألف دينار كويتي).

	الف دينار كويتي		
	قبل الغزو	بعد التحرير	المجموع
2014			
تسهيلات تمويلية	7	351,959	351,966
انخفاض القيمة	7	227,731	227,738
2013			
تسهيلات تمويلية	8	409,691	409,699
انخفاض القيمة	8	249,995	250,003

إن المخصص المحمل للسنة للتسهيلات غير النقدية يبلغ 5,784 ألف دينار كويتي (2013: 11,240 ألف دينار كويتي) (ايضاح 5) في حين أن المخصص المتاح للتسهيلات غير النقدية والبالغ 30,588 ألف دينار كويتي (2013: 24,804 ألف دينار كويتي) مدرج ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 22).

إن القيمة العادلة للذمم المدينة لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

إن إجمالي الحد الأدنى لمديني مدفوعات التأجير المستقبلية هو كما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	2014	2013
خلال سنة واحدة	1,415,798	1,551,308
سنة إلى خمس سنوات	243,262	288,053
أكثر من خمس سنوات	253,351	204,948
	1,912,411	2,044,309

تم تقدير القيمة المتبقية غير المضمونة للموجودات المؤجرة في 31 ديسمبر 2014 بمبلغ 539,117 ألف دينار كويتي (2013: 120,046 ألف دينار كويتي).

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل الموجودات المؤجرة 3,687,253 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2014 (2013: 3,618,951 ألف دينار كويتي).

10- استثمارات

	ألف دينار كويتي	
	2014	2013
صكوك	857,311	686,857
محافظ مدارة	135,794	157,796
استثمارات في أسهم غير مسعرة	135,185	213,816
رأس مال مشترك مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	133,974	127,487
صناديق مشتركة	62,697	101,288
استثمارات في أسهم مسعرة	44,523	56,066
	1,369,484	1,343,310
موجودات مالية متاحة للبيع مدرجة بالقيمة العادلة	1,005,257	858,384
موجودات مالية متاحة للبيع مدرجة بالتكلفة	230,253	357,439
رأس مال مشترك مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	133,974	127,487
	1,369,484	1,343,310

تتضمن المحافظ المدارة مبلغ 58,865 ألف دينار كويتي (2013: 57,229 ألف دينار كويتي) يمثل استثمار البنك في عدد 82,909 ألف سهم (2013 : 73,370 ألف سهم) من أسهم البنك نيابة عن المودعين، أي ما يعادل 1.91 % من إجمالي رأس المال المصدر في 31 ديسمبر 2014 (2013: 1.91 %). إن نتائج الأنشطة المتعلقة بالتداول في هذه الأسهم تخص المودعين فقط ولذلك تصنف هذه الأسهم ضمن الاستثمارات.

11- استثمارات في شركات زميلة

إن الشركات الزميلة الرئيسية للمجموعة هي كما يلي:

	النسبة في حقوق الملكية %		بلد التسجيل	النشاط الرئيسي	تاريخ تقرير البيانات المالية
	2014	2013			
شركة مجموعة الخصوصية القابضة ش.م.ك. (مقفلة)	39	40	الكويت	استثمارات قابضة	30 سبتمبر 2014
الشركة الأولى للتأمين التكافلي ش.م.ك. (مقفلة)	28	28	الكويت	تأمين إسلامي تكافلي	30 سبتمبر 2014
مصرف الشارقة الإسلامي ش.م.ع.	20	20	الإمارات العربية المتحدة	خدمات مصرفية إسلامية	30 سبتمبر 2014
بنك إبدار ش.م.ب. (إيلاف سابقاً)	40	29	البحرين	خدمات مصرفية إسلامية	30 سبتمبر 2014

يوضح الجدول التالي تلخيص للمعلومات المالية للشركات الزميلة على نحو إجمالي حيث ان الشركات الزميلة منفصلة ليست ذات أهمية جوهرية:

بيان المركز المالي المجمع الموجز:

	ألف دينار كويتي	
	2014	2013
موجودات	2,822,385	2,610,014
مطلوبات	(1,910,235)	(1,658,637)
حقوق الملكية	912,150	951,377
القيمة الدفترية للاستثمار	256,683	267,660

بيان الدخل المجمع الموجز:

	ألف دينار كويتي	
	2014	2013
إيرادات	264,640	331,243
مصروفات	(220,517)	(282,061)
ربح السنة	44,123	49,182
حصة المجموعة من ربح السنة	7,236	10,851

إن الاستثمارات في شركات زميلة بقيمة دفترية تبلغ 99,826 ألف دينار كويتي (2013: 140,216 ألف دينار كويتي) تبلغ قيمتها السوقية 85,874 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2014 (2013: 108,456 ألف دينار كويتي) وذلك استناداً إلى الأسعار المعلنة.

إن توزيعات الأرباح المستلمة من الشركات الزميلة خلال السنة كانت بمبلغ 4,038 ألف دينار كويتي (2013: 5,068 ألف دينار كويتي).

12- حصص في مشاريع مشتركة

إن المشاريع المشتركة الرئيسية للمجموعة هي كما يلي:

	النسبة في حقوق الملكية %		بلد التسجيل	النشاط الرئيسي	تاريخ تقرير البيانات المالية
	2014	2013			
شركة درة خليج البحرين ش.ب.م	**50**	50	البحرين	تطوير عقاري	30 نوفمبر 2014
شركة ديار هومز ذ.م.م. (سوق المحرق)	**50**	50	البحرين	تطوير عقاري	30 نوفمبر 2014
شركة الدرة التجارية ذ.م.م.	**50**	50	البحرين	تطوير عقاري	30 نوفمبر 2014
شركة ديار المحرق ذ.م.م.	**52**	52	البحرين	تطوير عقاري	30 نوفمبر 2014
شركة "بي كي" للتطوير العقاري ذ.م.م.	**50**	50	البحرين	تطوير عقاري	30 نوفمبر 2014

يوضح الجدول التالي المعلومات المالية الموجزة للمشاريع المشتركة للمجموعة على نحو إجمالي حيث إن المشاريع المشتركة بشكل منفصل ليست ذات أهمية جوهرية:

بيان المركز المالي المجمع الموجز:

	ألف دينار كويتي	
	2014	2013
موجودات	**650,369**	527,517
مطلوبات	**(322,765)**	(90,877)
حقوق الملكية	**327,604**	436,640
القيمة الدفترية للاستثمار	**206,027**	222,447

بيان الدخل المجمع الموجز:

	ألف دينار كويتي	
	2014	2013
إيرادات	**69,684**	25,821
مصروفات	**(33,068)**	(24,948)
ربح السنة	**36,616**	873
حصة المجموعة من ربح السنة	**17,871**	52

13- عقارات استثمارية

ألف دينار كويتي		
	2014	2013
في 1 يناير	524,342	557,264
الناتج من التجميع	49,214	5,743
إضافات	91,747	81,765
تعديلات القيمة العادلة	-	13,637
المحول من عقارات ومعدات (إيضاح 16)	-	5,571
المحول إلى عقارات للمتاجرة	(8,086)	-
استبعادات	(81,623)	(129,581)
الاستهلاك المحمل للسنة	(8,050)	(8,730)
خسائر انخفاض القيمة المحملة للسنة (إيضاح 5)	(38,259)	(1,327)
في 31 ديسمبر	529,285	524,342

ألف دينار كويتي		
	2014	2013
عقارات مطورة	403,232	354,220
عقارات قيد الإنشاء	188,907	194,717
	592,139	548,937
ناقصاً: انخفاض القيمة	(62,854)	(24,595)
	529,285	524,342

إن عقارات استثمارية تخص احدى الشركات التابعة للمجموعة بقيمة دفترية تبلغ 16,770 ألف دينار كويتي (2013: 28,929 ألف دينار كويتي) وإيرادات التأجير المتعلقة بها مرهونة مقابل مرابحة دائنة بمبلغ 9,068 ألف دينار كويتي (2013: 26,674 ألف دينار كويتي).

14- موجودات أخرى

ألف دينار كويتي		
	2014	2013
مخزون معادن ثمينة	166,503	51,216
مدينون تجاريون	164,970	190,556
حسابات مقاصة	82,669	62,575
مدينون من بيع استثمارات	39,396	55,607
ضرائب مؤجلة	22,220	25,809
دفعات مقدماً لشراء عقارات استثمارية	40,727	34,116
موجودات أخرى متنوعة	122,970	60,037
	639,455	479,916

15- الموجودات غير الملموسة والشهرة

	2014	2013
	ألف دينار كويتي	
موجودات غير ملموسة	55,188	57,098
الشهرة	6,605	10,816
	61,793	67,914

إن الحركة في الموجودات غير الملموسة هي كما يلي:

	2014	2013
	ألف دينار كويتي	
التكلفة		
في 1 يناير	75,959	54,437
إضافات	10,975	26,966
استبعادات	(150)	(5,444)
انخفاض القيمة	(3,077)	-
في 31 ديسمبر	83,707	75,959
الإطفاء المتراكم		
في 1 يناير	18,861	11,665
المحمل للسنة	9,658	8,425
استبعادات	-	(1,229)
في 31 ديسمبر	28,519	18,861
صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر	55,188	57,098

تتضمن الموجودات غير الملموسة ترخيص شركة وساطة إسلامية بمبلغ 14,671 ألف دينار كويتي (2013: 14,671 ألف دينار كويتي) ذات عمر إنتاجي غير محدد. يتم اختبار القيمة الدفترية لترخيص شركة الوساطة لتحديد تعرضها للانخفاض في القيمة على أساس سنوي من خلال تقدير القيمة الممكن استردادها لوحدة إنتاج النقد ونتيجة لذلك ترى الإدارة أنه لا توجد مؤشرات على انخفاض في القيمة. إضافة إلى ذلك، يتضمن الرصيد حقوق استكشاف بمبلغ 11,818 ألف دينار كويتي (2013: 17,485 ألف دينار كويتي) بعمر إنتاجي محدد. تمثل الموجودات غير الملموسة الأخرى بمبلغ 28,699 ألف دينار كويتي (2013: 24,942 ألف دينار كويتي) تكلفة تطوير برامج وحقوق ترخيص برامج وحقوق أخرى ذات أعمار إنتاجية محددة. يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على مدى أعمارها الإنتاجية.

خلال السنة الحالية، تعرضت الشهرة للانخفاض في القيمة بمبلغ 3,345 ألف دينار كويتي (2013: 2,513 الف دينار كويتي).

16- عقارات ومعدات

ألف دينار كويتي

	أراضي	مباني	طائرات ومحركات	أثاث وتركيبات ومعدات	سيارات	عقارات قيد التطوير	2014 المجموع
التكلفة:							
في 1 يناير 2014	18,015	97,926	762,368	174,739	36,726	64,158	1,153,932
إضافات	169	11,766	27,618	8,756	25,468	10,135	83,912
استبعادات	-	(862)	(28,519)	(6,695)	(29,586)	(1,232)	(66,894)
الناتج من التجميع	6,822	21,746	-	46,828	20,823	239	96,458
في 31 ديسمبر 2014	25,006	130,576	761,467	223,628	53,431	73,300	1,267,408
الاستهلاك المتراكم:							
في 1 يناير 2014	-	57,217	144,986	132,124	7,012	-	341,339
الاستهلاك المحمل للسنة	-	3,513	29,124	23,249	4,986	-	60,872
متعلق بالاستبعادات	-	(426)	(16,348)	(14,610)	(5,537)	-	(36,921)
خسارة انخفاض القيمة معكوسة للسنة (إيضاح 5)	-	-	-	(432)	-	-	(432)
الناتج من التجميع	-	11,063	-	11,422	2,703	-	25,188
في 31 ديسمبر 2014	-	71,367	157,762	151,753	9,164	-	390,046
صافي القيمة الدفترية							
في 31 ديسمبر 2014	25,006	59,209	603,705	71,875	44,267	73,300	877,362

ألف دينار كويتي

	أراضي	مباني	طائرات ومحركات	أثاث وتركيبات ومعدات	سيارات	عقارات قيد التطوير	2013 المجموع
التكلفة:							
في 1 يناير 2013	18,765	82,808	696,892	181,140	28,198	40,871	1,048,674
الإضافات	-	11,699	111,946	27,991	23,655	29,661	204,952
الاستبعادات	(1,606)	(92)	(46,470)	(7,694)	(15,127)	(803)	(71,792)
موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 18)	-	-	-	(40,360)	-	-	(40,360)
المحول إلى عقارات استثمارية (إيضاح 13)	-	-	-	-	-	(5,571)	(5,571)
الناتج من التجميع	856	3,511	-	13,662	-	-	18,029
في 31 ديسمبر 2013	18,015	97,926	762,368	174,739	36,726	64,158	1,153,932
الاستهلاك المتراكم:							
في 1 يناير 2013	-	53,821	140,227	114,925	6,025	-	314,998
الاستهلاك المحمل للسنة	-	1,985	27,339	17,004	4,451	-	50,779
متعلق بالاستبعادات	-	(37)	(22,819)	(2,187)	(3,464)	-	(28,507)
موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع (إيضاح 18)	-	-	-	(9,138)	-	-	(9,138)
خسارة انخفاض القيمة المحملة للسنة (إيضاح 5)	-	-	239	130	-	-	369
الناتج من التجميع	-	1,448	-	11,390	-	-	12,838
في 31 ديسمبر 2013	-	57,217	144,986	132,124	7,012	-	341,339
صافي القيمة الدفترية							
في 31 ديسمبر 2013	18,015	40,709	617,382	42,615	29,714	64,158	812,593

تتضمن العقارات والمعدات مبنى المركز الرئيسي وكافة فروع البنك. إن ملكية هذه المباني تخص مساهمي البنك فقط.

تتضمن المباني الاستثمار في مجمع تجاري في الكويت والذي تم إنشاءه على أرض مستأجرة من حكومة دولة الكويت. إن ملكية هذا المبنى بالإضافة إلى صافي إيرادات أنشطة التأجير المتعلقة بالمجمع تخص مساهمي البنك فقط.

تمتلك إحدى الشركات التابعة أسطول طائرات بقيمة دفترية تبلغ 508,184 ألف دينار كويتي (2013: 540,315 ألف دينار كويتي) تم حيازتها بموجب عقود تأجير تمويلي وهي مضمونة مقابل عقود تأجير تمويلي على أن يكون سند ملكية الطائرات محتفظ به لدى المقرض. إن الطائرات مضمونة مقابل عقود تأجير تمويلي. إن القيمة المتبقية لطائرات الشركة التابعة تقدر بنسبة 20 % (2013: 21 %) تقريباً من إجمالي تكلفة شراء أسطول الطائرات.

إن إجمالي القيمة الدفترية للعقارات والمعدات التي تم استهلاكها بالكامل ولا تزال قيد الاستخدام في تاريخ بيان المركز المالي المجمع يبلغ 92,369 ألف دينار كويتي (2013: 70,094 ألف دينار كويتي).

إن الحد الأدنى لمستحقات التأجير المستقبلية عن التأجير التشغيلي للطائرات هو كما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	2014	*2013*
الإيرادات المستحقة خلال سنة	**56,691**	56,092
الإيرادات المستحقة من سنة إلى خمس سنوات	**182,895**	208,598
الإيرادات المستحقة أكثر من خمس سنوات	**87,861**	113,243
	327,447	377,933

17- حقوق التأجير

	ألف دينار كويتي	
	2014	*2013*
تكلفة		
في 1 يناير	**131,307**	126,097
تسويات القيمة العادلة	**-**	4,824
إضافات	**122**	386
في 31 ديسمبر	**131,429**	131,307
الإطفاء المتراكم		
في 1 يناير	**5,987**	-
المحمل للسنة	**8,361**	5,987
في 31 ديسمبر	**14,348**	5,987
صافي القيمة الدفترية		
في 31 ديسمبر	**117,081**	125,320

تمثل حقوق التأجير حق انتفاع إحدى الشركات التابعة للمجموعة في الانتفاع ببرج تجاري والذي يتم استهلاكه على مدة حق التأجير لمدة 19.5 عاماً.

18- موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع

في 10 مارس 2014، قامت المجموعة بإبرام اتفاقية بيع مع طرف آخر لتحويل الملكية والسيطرة على شركة موذرويل، وهي شركة تابعة في المملكة المتحدة تم شرائها في يونيو 2008. خلال شهر أكتوبر 2013، قامت المجموعة بتصنيف شركة موذرويل كمحتفظ بها لغرض البيع وقررت بيع حصة ملكيتها بنسبة 79.67 %. لم ينتج عن هذا البيع أية أرباح أو خسائر.

قامت المجموعة بتصنيف شركة مينا للاتصالات ذ.م.م. («مينا»)، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل، كمحتفظ بها لغرض البيع في 2013. في 31 ديسمبر 2013، قررت المجموعة تمديد فترة تصنيف شركة مينا للاتصالات كمحتفظ بها لغرض البيع إلى ما بعد 12 شهراً نتيجة للمفاوضات المستمرة مع مشتري محتمل. نظراً لظروف السوق خلال السنة، قررت الإدارة عدم الاستمرار في خطة بيع شركة مينا. وبالتالي، تم تجميع شركة مينا على أساس كل بند على حدى للسنة الحالية.

تمت إعادة عرض معلومات المقارنة لسنة 2013 في بيان الدخل المجمع نتيجةً لتغيير خطط بيع الشركة التابعة. لم تؤثر إعادة العرض على صافي الإيرادات أو حقوق المساهمين المدرجة سابقاً.

19- شركات تابعة

19.1 إن تفاصيل الشركات التابعة الرئيسية الجوهرية العاملة مبينة فيما يلي:

الاسم	بلد التسجيل	النسبة في حقوق الملكية %		النشاط الرئيسي	تاريخ تقرير البيانات المالية
		2014	2013		
البنك الكويتي التركي للمساهمة	تركيا	62	62	خدمات مصرفية إسلامية	31 ديسمبر 2014
بيت التمويل الكويتي ش.م.ب.	البحرين	100	100	خدمات مصرفية إسلامية	31 ديسمبر 2014
بيت التمويل الكويتي (ماليزيا) برهاد	ماليزيا	100	100	خدمات مصرفية إسلامية	31 ديسمبر 2014
شركة بيتك كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)*	الكويت	99.9	99.9	تمويل واستثمارات إسلامية	30 سبتمبر 2014
شركة بيتك للأسهم الخاصة ذ.م.م.	جزركايمان	100	100	استثمارات إسلامية	31 ديسمبر 2014
بيت التمويل الكويتي للخدمات المالية ذ.م.م.	جزركايمان	100	100	تطوير العقارات الدولية واستثمارات	31 ديسمبر 2014
شركة بيت التمويل الكويتي العقارية ش.م.ك. (مقفلة)*	الكويت	99.9	99.9	تطوير وتأجير عقاري	31 أكتوبر 2014
شركة المشروعات التنموية القابضة ش.م.ك. (مقفلة)*	الكويت	99.9	99.9	استثمارات بنية تحتية وصناعية	31 ديسمبر 2014
شركة بيتك للاستثمار العقاري ش.م.س.	السعودية	100	100	تطوير واستثمار عقاري	30 سبتمبر 2014
شركة بيت التمويل الكويتي الاستثمارية ش.م.ك. (مقفلة)*	الكويت	99.9	99.9	تمويل واستثمار إسلامي	30 سبتمبر 2014
بيت التمويل السعودي الكويتي ش.م.س. (مقفلة)	السعودية	100	100	استثمار إسلامي	31 ديسمبر 2014
الشركة الخليجية العالمية لتجارة السيارات ش.م.ك. (مقفلة)*	الكويت	99.6	99.6	تجارة واستيراد وتصدير السيارات المستعملة	30 سبتمبر 2014
شركة إعمار	جزركايمان	100	100	استثمار إسلامي	30 سبتمبر 2014
شركة أنظمة الكمبيوتر المتكاملة العالمية ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	97	97	صيانة الكمبيوتر والاستشارات وخدمات البرامج	30 سبتمبر 2014
صندوق المشى للمصارف الإسلامية والخليجية	الكويت	87	87	الاستثمار في اسهم إسلامية	30 سبتمبر 2014
شركة الخدمات العامة ش.م.ك (مقفلة)	الكويت	80	80	استشارات وخدمات إدارية	30 سبتمبر 2014
شركة مستشفى السلام ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	55	55	خدمات طبية	30 سبتمبر 2014
شركة الإنماء العقارية ش.م.ك.ع.	الكويت	56	50	عقارات واستثمار ومتاجرة وإدارة عقارات	31 أكتوبر 2014
صندوق مؤشر المشى الإسلامي	الكويت	55	55	الاستثمار في اسهم إسلامية	30 سبتمبر 2014
مجموعة عارف الاستثمارية ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	53	52	استثمارات إسلامية	30 سبتمبر 2014
شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع.	الكويت	53	53	خدمات تمويل وتأجير الطائرات	30 سبتمبر 2014
شركة تركابيتال القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	البحرين	51	51	عقارات وتأجير سيارات وتأمين	30 سبتمبر 2014

* نسبة حصة الملكية الفعلية 100% (2013: 100%)

19.2 شركات تابعة جوهرية مملوكة جزئياً

فيما يلي المعلومات المالية لشركات تابعة لها حصص غير مسيطرة جوهرية:

نسبة حصص الملكية المملوكة للحصص غير المسيطرة:

	بلد التأسيس والتشغيل	*النسبة*	
		2014	*2013*
البنك الكويتي التركي للمساهمة	تركيا	**% 38**	% 38
شركة ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات ش.م.ك.ع.	الكويت	**% 47**	% 47
مجموعة عارف الاستثمارية ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	**% 47**	% 48
شركة الإنماء العقارية ش.م.ك.ع.	الكويت	**% 44**	% 50

فيما يلي المعلومات المالية الموجزة لهذه الشركات التابعة. إن هذه المعلومات تستند إلى المبالغ قبل استبعاد العمليات بين شركات المجموعة.

بيان الدخل المجمع الموجز للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014:

ألف دينار كويتي

	البنك الكويتي التركي للمساهمة	***الافكو***	***عارف***	***الإنماء***
الإيرادات	**333,901**	**57,800**	**46,242**	**7,749**
المصروفات	**(272,501)**	**(41,276)**	**(28,216)**	**(4,381)**
ربح السنة	**61,400**	**16,524**	**18,026**	**3,368**
الخاصة بالحصص غير المسيطرة	**19,534**	**7,836**	**6,952**	**(2,649)**

بيان الدخل المجمع الموجز للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013:

ألف دينار كويتي

	البنك الكويتي التركي للمساهمة	*الافكو*	*عارف*	*الإنماء*
الإيرادات	268,696	60,683	46,508	7,753
المصروفات	(213,486)	(40,038)	(48,514)	(4,825)
ربح (خسارة) السنة	55,210	20,645	(2,006)	2,928
الخاصة بالحصص غير المسيطرة	19,403	9,705	932	(959)

بيان المركز المالي المجمع الموجز كما في 31 ديسمبر 2014:

ألف دينار كويتي

	البنك الكويتي التركي للمساهمة	***الافكو***	***عارف***	***الإنماء***
إجمالي الموجودات	**4,648,636**	**660,034**	**421,328**	**105,728**
إجمالي المطلوبات	**(4,166,847)**	**(466,403)**	**(290,865)**	**(44,639)**
إجمالي حقوق الملكية	**481,789**	**193,631**	**130,463**	**61,089**
الخاصة بالحصص غير المسيطرة	**196,924**	**91,006**	**42,465**	**17,182**

19- شركات تابعة (تتمة)

19.2 شركات تابعة جوهرية مملوكة جزئياً (تتمة)

بيان المركز المالي المجمع الموجز كما في 31 ديسمبر 2013:

ألف دينار كويتي

	البنك الكويتي التركي للمساهمة	*الافكو*	*عارف*	*الإنماء*
إجمالي الموجودات	3,521,156	669,796	501,133	99,004
إجمالي المطلوبات	(3,147,329)	(488,790)	(403,715)	(41,107)
إجمالي حقوق الملكية	373,827	181,006	97,418	57,897
الخاصة بالحصص غير المسيطرة	159,715	85,019	37,517	21,938

بيان التدفقات النقدية المجمع الموجز للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014:

ألف دينار كويتي

	البنك الكويتي التركي للمساهمة	***الافكو***	***عارف***	***الإنماء***
التشغيل	**402,038**	**61,314**	**(2,819)**	**4,058**
الاستثمار	**125,247**	**(3,033)**	**10,795**	**(4,421)**
التمويل	**46,413**	**(52,484)**	**(16,610)**	**1,281**
صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل	**573,698**	**5,797**	**(8,634)**	**918**

بيان التدفقات النقدية المجمع الموجز للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013:

ألف دينار كويتي

	البنك الكويتي التركي للمساهمة	*الافكو*	*عارف*	*الإنماء*
التشغيل	128,576	61,734	15,396	(131)
الاستثمار	(5,249)	(84,725)	12,807	1,482
التمويل	99,369	42,628	(7,848)	(2,062)
صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل	222,696	19,637	20,355	(711)

20- أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية

ألف دينار كويتي

	2014	*2013*
حسابات جارية	**3,806**	2,015
مرابحة دائنة	**2,871,350**	1,984,873
صكوك دائنة	**225,634**	82,822
التزامات بموجب عقد تأجير تمويلي	**350,472**	398,816
	3,451,262	2,468,526

إن القيمة العادلة للأرصدة المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

إن الحد الأدنى لالتزامات دفعات التأجير المستقبلية بموجب اتفاقيات التأجير التمويلي مع القيمة الحالية لصافي الحد الأدنى لدفعات التأجير هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

	2014		*2013*	
	الحد الأدنى للدفعات	***القيمة الحالية للدفعات***	*الحد الأدنى للدفعات*	*القيمة الحالية للدفعات*
خلال سنة واحدة	**39,197**	**30,949**	53,928	44,671
بعد سنة واحدة ولكن لا تزيد عن خمس سنوات	**209,486**	**186,792**	206,718	179,849
بعد خمس سنوات	**139,355**	**132,731**	184,889	174,296
إجمالي الحد الأدنى لدفعات التأجير	**388,038**	**350,472**	445,535	398,816
ناقصاً: مبالغ تمثل تكاليف التمويل	**(37,566)**	**-**	(46,719)	-
القيمة الحالية للحد الأدنى لدفعات التأجير	**350,472**	**350,472**	398,816	398,816

21- حسابات المودعين

أ- تتضمن حسابات المودعين في البنك ما يلي:

1- ودائع غير استثمارية وتأخذ حكم الحسابات الجارية: لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل أي مخاطر خسارة، حيث يضمن البنك سداد أرصدتها عند الطلب. وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرضاً حسناً من المودعين إلى البنك، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

2- ودائع استثمارية: إن الودائع الاستثمارية ذات فترات استحقاق محددة وفقاً لبنود العقد وتجدد تلقائياً لفترات مماثلة ما لم يخطر المودعين البنك كتابةً بالرغبة في عدم التجديد. إن حسابات التوفير الاستثمارية مستمرة لفترة غير محددة.

في جميع الحالات، تُمنح الودائع الاستثمارية نسبة الربح التي يحددها مجلس إدارة البنك، أو تتحمل نصيباً من الخسارة بناءً على نتائج السنة المالية.

ب- إن القيمة العادلة لحسابات المودعين لا تختلف عن قيمتها الدفترية.

22- مطلوبات أخرى

ألف دينار كويتي

	2014	*2013*
دائنون تجاريون	**186,614**	185,251
مصروفات مستحقة	**125,255**	102,786
شيكات مقبولة السداد	**69,671**	116,003
مبالغ مستحقة إلى عملاء عن أعمال عقود	**38,191**	71,206
احتياطي مصروفات صيانة واحتياطي آخر	**118,076**	57,262
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	**58,748**	49,542
خطابات ضمان مغطاة	**33,600**	36,687
تأمينات مستردة	**16,206**	15,705
مخصص تسهيلات غير نقدية (إيضاح 9)	**30,588**	24,804
مطلوبات أخرى متنوعة	**75,267**	89,494
	752,216	748,740

23- الاحتياطيات

	احتياطي قانوني	*احتياطي اختياري*	*أرباح محتفظ بها*
كما في 1 يناير 2013			
(كما هو مدرج سابقاً)	271,578	286,973	-
تأثير إعادة الإدراج (إيضاح 40)	-	-	-
الرصيد في 1 يناير 2013 (معاد إدراجه)	271,578	286,973	-
ربح السنة	-	-	115,893
إيرادات شاملة أخرى	-	-	-
إجمالي الإيرادات (الخسائر) الشاملة	-	-	115,893
زكاة مدفوعة	-	(4,115)	-
المحول إلى الاحتياطي القانوني	12,006	-	(12,006)
المحول إلى الاحتياطي الاختياري	-	5,084	(5,084)
أسهم منحة مقترح إصدارها (إيضاح 25)	-	-	(49,835)
أرباح نقدية مقترح توزيعها (إيضاح 25)	-	-	(48,968)
ربح بيع اسهم خزينة	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2013 (معاد إدراجه)	283,584	287,942	-

	احتياطي قانوني	*احتياطي اختياري*	*أرباح محتفظ بها*
كما في 1 يناير 2014			
(كما هو مدرج سابقاً)	**283,584**	**287,942**	**-**
تأثير إعادة الإدراج (إيضاح 40)	-	-	-
الرصيد في 1 يناير 2014 (معاد إدراجه)	**283,584**	**287,942**	-
ربح السنة	-	-	**126,476**
إيرادات شاملة أخرى	-	-	-
إجمالي الإيرادات الشاملة	-	-	**126,476**
زكاة مدفوعة	-	**(6,020)**	-
المحول إلى الأرباح المحتفظ بها (إيضاح 23)	**(45,332)**	**(43,670)**	**89,002**
أسهم منحة مقترح إصدارها (إيضاح 25)	-	-	**(43,319)**
أرباح نقدية مقترح توزيعها (إيضاح 25)	-	-	**(63,935)**
ربح بيع أسهم خزينة	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2014	**238,252**	**238,252**	**108,224**

في اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 14 مارس 2005، قررت الجمعية العمومية العادية تعليق تحويل ما يزيد عن نسبة 10 % إلى الاحتياطي القانوني. وافقت الجمعية العمومية غير العادية للبنك المنعقدة في 18 مارس 1996 على تعديل نص المادة (58) من نظامه الأساسي بما يسمح للجمعية العمومية العادية، بناء على اقتراح من مجلس إدارة البنك بزيادة نسبة التحويل إلى كل من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري لأكثر من نسبة 10 % من ربح السنة الخاص بمساهمي البنك، متى كان ذلك مناسباً.

ألف دينار كويتي

احتياطي خيارات شراء أسهم للموظفين	*احتياطي اسهم خزينة*	*احتياطي القيمة العادلة*	*احتياطي تحويل عملات أجنبية*	*احتياطيات أخرى*	*المجموع*
4,246	6,676	-	-	-	569,473
-	-	3,797	(25,626)	(8,920)	(30,749)
4,246	6,676	3,797	(25,626)	(8,920)	538,724
-	-	-	-	-	115,893
-	-	(4,157)	(30,816)	-	(34,973)
-	-	(4,157)	(30,816)	-	80,920
-	-	-	-	-	(4,115)
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	(49,835)
-	-	-	-	-	(48,968)
-	49	-	-	-	49
4,246	6,725	(360)	(56,442)	(8,920)	516,775

ألف دينار كويتي

احتياطي خيارات شراء أسهم للموظفين	*احتياطي اسهم خزينة*	*احتياطي القيمة العادلة*	*احتياطي تحويل عملات أجنبية*	*احتياطيات أخرى*	***المجموع***
4,246	**6,725**	**-**	**-**	**-**	**582,497**
-	**-**	**(360)**	**(56,442)**	**(8,920)**	**(65,722)**
4,246	**6,725**	**(360)**	**(56,442)**	**(8,920)**	**516,775**
-	**-**	**-**	**-**	**-**	**126,476**
-	**-**	**4,853**	**2,132**	**-**	**6,985**
-	**-**	**4,853**	**2,132**	**-**	**133,461**
-	**-**	**-**	**-**	**-**	**(6,020)**
-	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
-	**-**	**-**	**-**	**-**	**(43,319)**
-	**-**	**-**	**-**	**-**	**(63,935)**
-	**353**	**-**	**-**	**-**	**353**
4,246	**7,078**	**4,493**	**(54,310)**	**(8,920)**	**537,315**

23- الاحتياطيات (تتمة)

إن ذلك الجزء من الاحتياطي القانوني الذي يزيد عن نسبة 50 % من رأس المال المدفوع فقط هو الجزء القابل للتوزيع والاستخدام بناءً على اختيار الجمعية العمومية العادية بما يعود في مصلحة البنك. إن توزيع رصيد الاحتياطي القانوني محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح على المساهمين تصل إلى نسبة 5 % من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بتأمين هذا الحد.

في 14 يناير 2015، اقترح مجلس إدارة البنك حد رصيد الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري عند نسبة 50 % من رأس المال المدفوع وتحويل المبالغ التي تزيد عن نسبة 50 % من رأس المال المدفوع من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري إلى الأرباح المحتفظ بها. ونتيجة لذلك، تم تحويل مبلغ 45,332 الف دينار كويتي ومبلغ 43,670 ألف دينار كويتي من الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري على التوالي إلى الأرباح المحتفظ بها بعد الأخذ في الحسبان إصدار أسهم المنحة المقترحة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014. يخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك.

إن الاحتياطي الاختياري متاح للتوزيع على المساهمين بناءً على اختيار الجمعية العمومية بالطريقة التي تعود على مصلحة البنك، باستثناء مبلغ 52,497 ألف دينار كويتي بما يعادل تكلفة شراء اسهم الخزينة غير متاح للتوزيع طوال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة (إيضاح 24).

إن رصيد علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع.

إن احتياطي القيمة العادلة واحتياطي تحويل العملات الأجنبية والاحتياطي الآخر خاصة بالمساهمين وأصحاب حسابات الودائع.

24- رأس المال واسهم الخزينة

وافقت الجمعية العامة لمساهمي البنك المنعقدة في 23 مارس 2014 على توزيع أسهم منحة بنسبة 13 % من الأسهم القائمة بمبلغ 49,835 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 (إيضاح 25).

رأس المال

	ألف دينار كويتي	
	2014	*2013*
المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل نقداً:		
4,331,850,908 (2013: 3,833,496,379) سهم قيمة كل منها 100 فلس	**433,185**	383,350

إن الحركة في الأسهم العادية المصدرة خلال السنة هي كما يلي:

	2014	*2013*
عدد الأسهم المصدرة في 1 يناير	**3,833,496,379**	2,904,163,924
إصدار أسهم منحة	**498,354,529**	290,416,392
إصدار حقوق	**-**	638,916,063
عدد الأسهم المصدرة 31 ديسمبر	**4,331,850,908**	3,833,496,379

في 25 مارس 2014، وافقت وزارة التجارة على زيادة رأس المال الناتجة عن إصدار أسهم المنحة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، كما قامت بتسجيل ذلك في السجل التجاري.

أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة.

احتفظت المجموعة بأسهم الخزينة التالية في نهاية السنة:

	2014	*2013*
عدد أسهم الخزينة	**69,541,487**	66,745,262
أسهم الخزينة كنسبة من إجمالي الأسهم المصدرة	**1.61%**	1.74%
تكلفة أسهم الخزينة (دينار كويتي)	**52,497,075**	56,118,057
القيمة السوقية لأسهم الخزينة (دينار كويتي)	**49,374,456**	52,728,757

إن الرصيد في حساب احتياطي أسهم الخزينة غير قابل للتوزيع.

لقد تم تجنيب مبلغ 52,497 ألف دينار كويتي من الاحتياطي الاختياري بما يعادل تكلفة شراء أسهم الخزينة كغير قابل للتوزيع طوال فترة الاحتفاظ بأسهم الخزينة.

بلغ المتوسط المرجح لسعر السوق لأسهم البنك 807 فلس للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

25- أرباح مقترح توزيعها وأسهم منحة ومكافأة مجلس الإدارة

أقترح مجلس إدارة البنك توزيعات أرباح نقدية للمساهمين بنسبة 15 % للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 (2013: 13 %) وكذلك إصدار أسهم منحة بنسبة 10 % (2013: 13 %) من رأس المال المدفوع كما يلي:

	2014		2013	
		الإجمالي ألف دينار كويتي		الإجمالي ألف دينار كويتي
توزيعات الأرباح المقترح توزيعها (لكل سهم)	15 فلس	63,935	13 فلس	48,968
اسهم المنحة المقترح إصدارها (لكل 100 سهم)	10 سهم	43,319	13 سهم	49,835

يخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك واستكمال الإجراءات القانونية. تظهر توزيعات الأرباح المقترح توزيعها كبند منفصل في حقوق الملكية.

كذلك اقترح مجلس إدارة البنك مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 610 ألف دينار كويتي (2013: 580 ألف دينار كويتي) (إيضاح 28) وهي ضمن المبلغ المسموح به وفقاً للقوانين المحلية وتخضع لموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك.

في 9 يناير 2014، اقترح مجلس إدارة البنك مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 580 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، ويخضع هذا الاقتراح لموافقة الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك. لاحقاً، وفي الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك المنعقدة في 23 مارس 2014، وافق المساهمون على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 580 ألف دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

26- مطلوبات طارئة والتزامات رأسمالية

في تاريخ التقارير المالية، كانت هناك مطلوبات طارئة والتزامات قائمة تمت ضمن النشاط الطبيعي للأعمال فيما يتعلق بما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	2014	2013
حوالات مقبولة واعتمادات مستنديه	168,358	239,822
خطابات ضمان	1,316,912	1,403,771
مطلوبات طارئة	1,485,270	1,643,593

	ألف دينار كويتي	
	2014	2013
شركات زميلة	2,500	2,500
شراء طائرات ومحركات	1,620,271	1,413,650
التزامات رأسمالية أخرى	358,821	331,788
التزامات رأسمالية	1,981,592	1,747,938

27- معاملات مبادلات عملات ومعاملات مبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة

تدخل المجموعة ضمن السياق الطبيعي للأعمال في معاملات مبادلات عملات ومعاملات مبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة للتخفيف من حدة مخاطر العملات الأجنبية ومعدل الأرباح. تستند مبادلات عملات وعقود السلع الآجلة إلى نظام الوعد بين طرفين لشراء سلعة تتفق مع الشريعة الإسلامية وفقاً لسعر متفق عليه في التاريخ ذي الصلة في المستقبل. إن المعاملة هي وعد مشروط بشراء سلعة من اتفاقية شراء من جانب واحد. يتكون هيكل المقايضة من مقايضة معدل الأرباح ومبادلات العملات. فيما يتعلق بمبادلات معدل الأرباح، تقوم الأطراف عادةً بمبادلات مدفوعات الأرباح ذات المعدلات الثابتة والمتغيرة استناداً إلى القيمة الاسمية لعملة واحدة. بالنسبة لمبادلات العملات، يتم تبديل المدفوعات الثابتة أو المتغيرة بالإضافة إلى القيمة الاسمية بعملات مختلفة.

يتم استخدام مبادلات العملات ومبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة كتغطية لمخاطر العملات الأجنبية المرتبطة بالالتزامات الثابتة.

تمثل عقود المبادلات ومعدل الأرباح المتضمنة أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية ذات معدلات ربح مرتبطة بالتغيرات في قيمة المعادن الثمينة.

يوضح الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة لهذه الأدوات، والتي تعادل القيمة السوقية، بالإضافة إلى القيمة الاسمية. إن القيمة الاسمية هي مبلغ الأصل المرتبط بأدوات مبادلات العملات الأجنبية أو السعر المرجعي أو المؤشر وهو الأساس الذي تقاس عليه التغيرات في قيمة هذه الأدوات. تشير القيمة الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تشير إلى مخاطر الائتمان.

ألف دينار كويتي

	القيمة العادلة الموجبة	*القيمة العادلة السالبة*	*القيمة الأسمية*	*القيمة الأسمية على أساس المدة حتى الاستحقاق*		
				خلال 3 أشهر	*3 إلى 12 شهراً*	*أكثر من 12 شهراً*
31 ديسمبر 2014						
غير مصنفة كتغطيات						
العقود الآجلة	2,742	1,858	221,855	164,946	54,042	2,867
معاملات مبادلات معدل الأرباح	939	7	20,251	-	-	20,251
معاملات مبادلات عملات	2,735	1,431	360,523	348,688	883	10,952
المعادن الثمينة المتضمنة	-	61	146,833	-	44,987	101,846
	6,416	3,357	749,462	513,634	99,912	135,916

ألف دينار كويتي

	القيمة العادلة الموجبة	*القيمة العادلة السالبة*	*القيمة الأسمية*	*القيمة الاسمية على أساس المدة حتى الاستحقاق*		
				خلال 3 أشهر	*3 إلى 12 شهراً*	*أكثر من 12 شهراً*
31 ديسمبر 2013						
تغطيات التدفقات النقدية						
معاملات مبادلات عملات	-	(164)	5,522	-	5,522	-
	-	(164)	5,522	-	5,522	-
غير مصنفة كتغطيات						
العقود الآجلة	13,622	(4,320)	331,627	215,917	90,078	25,632
معاملات مبادلات معدل الأرباح	1,295	(13)	22,720	-	-	22,720
معاملات مبادلات عملات	713	(3,520)	304,727	267,338	26,852	10,537
المعادن الثمينة المتضمنة	-	(77)	189,109	-	77,055	112,054
	15,630	(7,930)	848,183	483,255	193,985	170,943
	15,630	(8,094)	853,705	483,255	199,507	170,943

فيما يتعلق بمبادلات العملات الأجنبية ومبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة، فإن القيمة الاسمية تمثل إجمالي التدفقات النقدية. ولكن، يمكن تسوية المبالغ بالصافي. ويبين الجدول التالي صافي التدفقات النقدية:

ألف دينار كويتي

	القيمة الأسمية	*خلال 3 أشهر*	*3 إلى 12 شهراً*	*أكثر من 12 شهراً*
31 ديسمبر 2014				
تدفقات نقدية داخلة	749,462	513,634	99,912	135,916
تدفقات نقدية صادرة	(600,574)	(511,358)	(54,611)	(34,605)
صافي التدفقات النقدية	**148,888**	**2,276**	**45,301**	**101,311**
31 ديسمبر 2013				
تدفقات نقدية داخلة	853,705	483,255	199,507	170,943
تدفقات نقدية صادرة	(658,491)	(483,795)	(118,653)	(56,043)
صافي التدفقات النقدية	195,214	(540)	80,854	114,900

28- معاملات مع أطراف ذات علاقة

هناك أطراف معينة ذات علاقة (أعضاء مجلس إدارة المجموعة وموظفيها التنفيذيين وعائلاتهم وشركات زميلة وشركات يمثلون فيها ملاك رئيسيين) سواء كانوا مودعين أو عملاء تسهيلات تمويلية للبنك، ضمن النشاط الطبيعي للمجموعة. إن تلك المعاملات قد تمت بنفس الشروط الأساسية بما في ذلك معدل الأرباح والضمانات كتلك السائدة في نفس الوقت بالنسبة لعمليات مماثلة لها مع أطراف غير ذات علاقة ولم تتضمن أكثر من قدر طبيعي من المخاطر. تتم الموافقة على تلك المعاملات من قبل الجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك.

إن المعاملات مع أطراف ذات علاقة المتضمنة في بيان الدخل المجمع هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

	المجموع					
	مساهمين رئيسيين	*شركات زميلة ومشاريع مشتركة*	*أعضاء مجلس الإدارة وموظفين تنفيذيين*	*أطراف أخرى ذات علاقة*	*2014*	*2013*
إيرادات تمويل	-	3,914	572	1,131	5,617	7,978
إيرادات استثمار	-	-	-	150	150	26,448
إيرادات أتعاب وعمولات	-	1,097	2	162	1,261	933
تكاليف تمويل	18,198	50	-	803	19,051	8,476

إن الأرصدة مع أطراف ذات علاقة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

	المجموع					
	مساهمون رئيسيون	*شركات زميلة ومشاريع مشتركة*	*أعضاء مجلس الإدارة وموظفين تنفيذيين*	*أطراف أخرى ذات علاقة*	*2014*	*2013*
مدينو تمويل	-	103,062	11,197	7,434	121,693	173,934
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	1,222,374	11,712	-	5,633	1,239,719	1,068,761
حسابات المودعين	-	35,495	13,286	21,642	70,423	72,084
مطلوبات طارئة والتزامات رأسمالية	936	7,967	18	27,347	36,268	21,439
استثمار مدار من قبل طرف ذي علاقة	-	-	-	33,453	33,453	45,522

28- معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن تفاصيل حصص أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

	عدد أعضاء مجلس الإدارة أو الموظفين التنفيذيين		عدد الأطراف ذات العلاقة			
	2014	2013	2014	2013	2014	2013
أعضاء مجلس الإدارة						
تسهيلات تمويلية	31	22	7	2	41,539	8,372
بطاقات ائتمان	8	8	2	3	17	14
ودائع	68	49	22	44	12,218	7,247
ضمانات مقابل تسهيلات تمويلية	10	9	-	-	16,885	17,744
موظفون تنفيذيون						
تسهيلات تمويلية	35	24	3	5	4,168	4,026
بطاقات ائتمان	15	10	-	1	59	32
ودائع	63	48	25	41	3,224	2,799
ضمانات مقابل تسهيلات تمويلية	17	16	2	3	11,444	7,512

إن المعاملات المتضمنة في بيان الدخل المجمع هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

	المجموع	
	2014	2013
أعضاء مجلس الإدارة		
إيرادات تمويل	426	449
موظفون تنفيذيون		
إيرادات تمويل	312	1,244
	738	1,693

إن رواتب وبدلات ومكافآت موظفي الإدارة العليا ومكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة هي كما يلي:

ألف دينار كويتي

	المجموع	
	2014	2013
رواتب وبدلات ومكافآت موظفي الإدارة العليا	16,821	15,885
مكافآت نهاية الخدمة لموظفي الإدارة العليا	1,427	1,877
مكافآت لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة *	2,511	1,508
رد مكافآت لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن عام 2012	-	(385)
	20,759	18,885

*تتضمن مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مكافآت خاصة إضافية مقابل مشاركتهم في اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وفقاً لقراراته.

تخضع كافة مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة لموافقة الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك.

29- التحليل القطاعي

معلومات القطاعات الأساسية

يتم تنظيم أنشطة المجموعة لأغراض الإدارة في ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية. إن الأنشطة والخدمات الرئيسية في هذه القطاعات هي كما يلي:

الخزينة	:	إدارة السيولة واستثمارات المرابحة وتبادل الودائع مع البنوك والمؤسسات المالية إضافة إلى العلاقات المصرفية الدولية.
الاستثمار	:	إدارة الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة وعمليات الإجارة الدولية.
الأعمال المصرفية	:	تقديم العديد من الخدمات المصرفية ومنتجات الاستثمار إلى الشركات والعملاء الأفراد وتقديم خدمات تمويل مرابحة للسلع والعقارات وتسهيلات إجارة محلية ووكالة واستصناع.

معلومات القطاعات الأساسية

ألف دينار كويتي

	الخزينة	*الاستثمار*	*الأعمال المصرفية*	*أخرى*	*المجموع*
31 ديسمبر 2014					
إجمالي الموجودات	6,904,979	2,405,325	6,382,300	1,489,307	17,181,911
إجمالي المطلوبات	3,985,643	123,200	10,359,415	616,612	15,084,870
إيرادات تشغيل	47,837	160,893	425,212	118,338	752,280
المخصصات وانخفاض القيمة	(462)	(94,953)	(69,557)	(13,277)	(178,249)
ربح السنة	42,844	8,388	129,249	(20,406)	160,075

ألف دينار كويتي

	الخزينة	*الاستثمار*	*الأعمال المصرفية*	*أخرى*	*المجموع*
31 ديسمبر 2013					
إجمالي الموجودات	3,698,052	4,095,184	6,708,796	786,028	15,288,060
إجمالي المطلوبات	2,588,234	93,716	10,122,217	530,672	13,334,839
إيرادات تشغيل	64,630	149,491	449,733	95,678	759,532
المخصصات وانخفاض القيمة	(496)	(36,201)	(174,618)	(20,234)	(231,549)
ربح السنة	36,800	79,354	89,046	(56,134)	149,066

29- التحليل القطاعي (تتمة)

معلومات القطاعات الثانوية

تعمل المجموعة في مناطق جغرافية متنوعة. إن التحليل الجغرافي هو كما يلي:

ألف دينار كويتي	الموجودات		مطلوبات طارئة والتزامات رأسمالية	
	2014	2013	**2014**	2013
المناطق الجغرافية:				
الشرق الأوسط	**10,609,964**	10,048,209	**496,532**	531,599
أمريكا الشمالية	**382,090**	430,589	**233,372**	206,602
أوروبا	**4,157,010**	3,370,634	**2,676,074**	2,586,184
أخرى	**2,032,847**	1,438,628	**60,884**	67,146
	17,181,911	15,288,060	**3,466,862**	3,391,531

ألف دينار كويتي	محلي		دولي		المجموع	
	2014	2013	**2014**	2013	**2014**	2013
إيرادات التشغيل	**288,230**	433,414	**464,050**	326,118	**752,280**	759,532
ربح السنة	**36,825**	107,059	**123,250**	42,007	**160,075**	149,066

30- تركزات الموجودات والمطلوبات

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة، أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لهم سمات اقتصادية مماثلة مما قد يجعل عندهم الاستعداد لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

(أ) إن توزيع الموجودات حسب قطاعات الأعمال هو كما يلي:

ألف دينار كويتي	
2014	2013
3,708,510	3,421,425
5,702,897	4,500,410
4,126,942	4,399,000
3,643,562	2,967,225
17,181,911	15,288,060

(ب) إن توزيع المطلوبات هو كما يلي:

ألف دينار كويتي	
2014	2013
القطاع الجغرافي	
10,740,934	9,891,280
64,512	182,600
3,357,652	2,622,827
921,772	638,132
15,084,870	13,334,839

31- إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عمليات صنع القرار في المجموعة. ويتم تنفيذ ذلك في ظل عملية حوكمة تؤكد على وجود تقييم مستقل للمخاطر وأن التحكم والرقابة والإشراف تتم بصورة مباشرة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا. وتعمل المجموعة بشكل مستمر على رفع مستوى قدرات وإمكانيات إدارة المخاطر في ضوء التطورات التي يشهدها قطاع الأعمال وأيضاً في ضوء تطورات تعليمات النظام المصرفي ولوائح سوق الأوراق المالية وأفضل الممارسات المطبقة في إدارة المخاطر. من ضمنها «الخطوط الدفاعية الثلاثة».

إن خط الدفاع الأول هو وحدات الأعمال، والتي تدير العلاقة مع العميل. وتكمن مسؤوليتها في فهم متطلبات العميل للتخفيف من مخاطر تعثر العميل عن السداد أو مخاطر السحب المبكر للودائع، وهي مسؤولة أيضاً عن الحفاظ على العمليات التي من خلالها تخدم المجموعة العملاء وذلك من أجل تخفيف أي مخاطر تشغيلية ومخاطر السمعة.

وتأتي وظائف إدارة المخاطر والرقابة المالية لتمثل خط الدفاع الثاني، وهي المسؤولة عن تطوير أطر عمل إدارة المخاطر و الرقابة المالية والمسؤولة أيضاً عن إجراء تقييم وتوجيه مستقل لإدارة المخاطر وأنشطة الرقابة.

ويحتوي خط الدفاع الثالث على مهام التأكيد والضمان، وهي سياسة الالتزام بالقوانين واللوائح الرقابية ومكافحة غسيل الأموال فضلاً عن عملية التدقيق الداخلي، وهذا الخط مسؤول عن ضمان الالتزام الرقابي وكذلك السياسات الداخلية وتحديد نقاط الضعف حتى يمكن اتخاذ الإجراءات التصويبية من قبل الإدارة.

تتعرض المجموعة لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر التركز ومخاطر عائد الربح ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر العملات الأجنبية.

أ) هيكل إدارة المخاطر

يوجد لدى المجموعة عملية مستقلة بموجبها يتم تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها، ووحدة إدارة المخاطر هي المسؤولة عن هذه العملية. إن رئيس إدارة المخاطر له حق الاتصال المستقل بمجلس إدارة البنك.

مجلس الإدارة

إن مجلس إدارة البنك هو المسؤول عن المنهج العام لإدارة المخاطر واعتماد إستراتيجيات وأسس إدارة المخاطر. يستلم مجلس الإدارة تقرير شامل حول المخاطر مرة كل ربع سنة وهو مخصص لتوفير كافة المعلومات اللازمة لتقييم وتحديد مخاطر المجموعة.

لجنة إدارة المخاطر

إن لجنة المخاطر بالبنك مناط بها المسؤولية الشاملة عن تطوير إدارة المخاطر ومبادئ وأطر وسياسات وحدود التطبيق، وهي المسؤولة عن أمور المخاطر الأساسية وتقوم بإدارة ومراقبة التعرض للمخاطر.

وحدة إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر بالبنك هي المسؤولة عن تنفيذ تطبيق إجراءات إدارة المخاطر والمحافظة عليها وذلك لضمان عملية الرقابة المستقلة، وتتضمن أيضاً مراقبة التعرض للمخاطر مقابل الحدود.

لجنة الائتمان

تقوم لجنة الائتمان بالبنك بإجراء مراجعة واتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تحديد مخاطر الائتمان لدى البنك لضمان الالتزام بالحد المقبول للمخاطر. تأتي اللجنة أيضاً ضمن الالتزام العام بكافة سياسات مخاطر الائتمان المطبقة مع الحصول على الموافقات والاستثناءات اللازمة.

لجنة الموجودات والمطلوبات

إن لجنة الموجودات والمطلوبات بالبنك هي المسؤولة عن الإشراف الفعال لإدارة مخاطر السيولة والتمويل وتطبيق إطارات العمل ومتابعة التطبيق في الاجتماعات الدورية.

إدارة الخزينة

إن إدارة الخزينة هي المسؤولة عن إدارة الموجودات والمطلوبات و المركز المالي الشامل للبنك. وهي مسؤولة أيضاً عن إدارة التمويل والسيولة.

ب) إدارة المخاطر ونظم إعداد التقارير

إن لجنة إدارة المخاطر هي المسؤولة عن التعرض للمخاطر ومراقبتها. وتقوم إدارة المخاطر بقياس المخاطر من خلال استخدام طرق لقياس المخاطر وتقوم بتقديم التقارير إلى لجنة إدارة المخاطر. تستخدم طرق قياس المخاطر الاحتمالات استناداً إلى الخبرات السابقة المعدلة لتعكس البيئة الاقتصادية.

يتم ضبط المخاطر ومراقبتها من خلال الحدود التي يضعها مجلس الإدارة والتي تعكس استراتيجية الأعمال وبيئة السوق للمجموعة وكذلك مستوى المخاطر المقبول لدى مجلس إدارة البنك.

31- إدارة المخاطر (تتمة)

ب) إدارة المخاطر ونظم إعداد التقارير (تتمة)

تخفيف المخاطر

تستخدم المجموعة، كجزء من الإدارة الشاملة للمخاطر، مبادلات العملات ومبادلات معدل الأرباح وعقود العملات الأجنبية الآجلة وعقود السلع الآجلة وذلك لإدارة التعرض للمخاطر الناتجة من التغيرات في العائد والعملات الأجنبية ومخاطر الأسهم ومخاطر الائتمان. وتستخدم المجموعة الضمانات لتخفيض مخاطر الائتمان لديها.

تركزات المخاطر الزائدة

من أجل تجنب تركزات المخاطر الزائدة، تتضمن سياسات وإجراءات البنك إرشادات محددة تركز على الاحتفاظ بمحافظ متنوعة، وبالتالي يتم السيطرة على تركزات مخاطر الائتمان المحددة وإدارتها. ويتم استخدام سياسة التحوط في البنك لإدارة تركزات المخاطر على مستوى العلاقات ومستوى قطاعات الأعمال.

إضافة إلى ذلك، فإن كل شركة مصرفية تابعة للبنك لها هياكل إدارة مخاطر وسياسات وإجراءات مماثلة والتي يتم مراقبتها من قبل مجلس إدارة البنك.

32- مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي أن تتكبد المجموعة خسارة بسبب إخفاق عملائها أو الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية. تدير المجموعة مخاطر الائتمان وتراقبها من خلال وضع حدود لمبالغ المخاطر التي ترغب في قبولها للأطراف المقابلة المنفردة و كذلك لتركزات القطاعات الجغرافية وقطاعات الأعمال، ومن خلال مراقبة التعرض للمخاطر فيما يتعلق بهذه الحدود.

قامت المجموعة بوضع عملية غير مركزية لمراجعة الجدارة الائتمانية وذلك لتوفير التحديد المبكر للتغيرات المحتملة في الملاءة الائتمانية للأطراف المقابلة بما في ذلك مراجعة الضمانات القانونية. ويتم وضع حدود الأطراف المقابلة باستخدام نظام تصنيف مخاطر الائتمان الذي يحدد معدل المخاطر لكل طرف مقابل. وتخضع تصنيفات المخاطر للمراجعة الدورية. إن عملية مراجعة الجدارة الائتمانية تسمح للمجموعة بتقدير الخسارة المحتملة نتيجة التعرض للمخاطر التي تتعرض لها واتخاذ الإجراء التصحيحي لها.

مخاطر الالتزامات المتعلقة بالائتمان

توفر المجموعة لعملائها الضمانات التي قد تتطلب أن تقوم المجموعة بدفعها نيابة عنهم. ويتم تحصيل هذه المدفوعات من العملاء على أساس شروط خطاب الاعتماد، وهي تعرض المجموعة لمخاطر مماثلة فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية ويتم تخفيفها من خلال نفس الإجراءات والسياسات الرقابية.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم الأخذ في الحسبان أي ضمانات

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي المجمع. إن الحد الأقصى للتعرض للمخاطر موضح بمجمل المبلغ (بالصافي بعد انخفاض القيمة)، قبل تأثير التخفيف من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية والضمانات.

ألف دينار كويتي

مجمل الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان	إيضاحات	2014	2013
أرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية		**1,427,773**	923,400
مرابحات قصيرة الأجل	8	**3,222,420**	2,423,501
مدينو تمويل	9	**8,118,921**	7,595,290
موجودات مالية متاحة للبيع – صكوك	10	**857,311**	686,857
مدينون تجاريون ومدينون آخرون		**287,988**	250,593
الإجمالي		**13,914,413**	11,879,641
مطلوبات طارئة	26	**1,485,270**	1,643,593
التزامات	26	**1,981,592**	1,747,938
الإجمالي		**3,466,862**	3,391,531
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان		**17,381,275**	15,271,172

عنـد إدراج الأدوات الماليـة بالقيمـة العادلـة، فـإن المبالغ المبينة أعلاه تمثـل التعرض الحالي لمخاطـر الائتمان ولكن ليس الحـد الأقصى للتعرض للمخاطـر الذي قـد يظهر في المسـتقبل كنتيجة للتغيـرات في القيمة.

تركزات مخاطر الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

تـدار تركـزات المخاطر حسـب الطرف المقابل وحسـب المنطقة الجغرافية وقطـاع الأعمال. إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطـر الائتمان لأي طرف مقابـل يبلـغ 126,659 ألـف دينـار كويتي كما في 31 ديسـمبر 2014 (2013: 137,369 ألف دينار كويتي) وذلك قبل احتسـاب الضمانات.

يمكن تحليل الموجودات المالية للمجموعة، قبل احتساب أي ضمانات محتفظ بها حسب المناطق الجغرافية التالية:

	ألف دينار كويتي	
	2014	*2013*
الشرق الأوسط	**8,602,685**	7,826,200
أمريكا الشمالية	**68,677**	45,986
أوروبا	**4,015,574**	2,975,483
أخرى	**1,227,477**	1,031,972
	13,914,413	11,879,641

إن تحليل قطاعات الأعمال للموجودات المالية للمجموعة، قبل احتساب أي ضمانات محتفظ بها هو كما يلي:

	ألف دينار كويتي	
	2014	*2013*
تجاري وصناعي	**3,773,403**	3,093,861
بنوك ومؤسسات مالية	**5,196,480**	4,013,229
إنشاءات وعقارات	**2,901,457**	2,961,017
أخرى	**2,043,073**	1,811,534
	13,914,413	11,879,641

الجدارة الائتمانية حسب الفئة للموجودات المالية

يوضح الجدول أدناه الجدارة الائتمانية حسب فئة الأصل في بنود المركز المالي المجمع.

ألف دينار كويتي

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة			
	فئة عالية	*فئة قياسية*	*متأخرة أو منخفضة القيمة*	*المجموع*
31 ديسمبر 2014				
مدينو تمويل (إيضاح 9)	1,363,532	5,686,217	1,069,172	8,118,921
موجودات مالية متاحة للبيع – صكوك (إيضاح 10)	443,918	412,555	838	857,311
	1,807,450	6,098,772	1,070,010	8,976,232

ألف دينار كويتي

	غير متأخرة وغير منخفضة القيمة			
	فئة عالية	*فئة قياسية*	*متأخرة أو منخفضة القيمة*	*المجموع*
31 ديسمبر 2013				
مدينو تمويل (إيضاح 9)	459,299	5,899,738	1,236,253	7,595,290
موجودات مالية متاحة للبيع – صكوك (إيضاح 10)	368,181	291,476	27,200	686,857
	827,480	6,191,214	1,263,453	8,282,147

32- مخاطر الائتمان (تتمة)

تحليل أعمار التسهيلات التمويلية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة حسب فئة الموجودات المالية:

	أقل من 30 يوماً	*31 إلى 60 يوماً*	*61 إلى 90 يوماً*	*ألف دينار كويتي* *المجموع*
31 ديسمبر 2014				
مدينو تمويل	213,720	97,636	116,781	428,137
31 ديسمبر 2013				
مدينو تمويل	380,997	115,378	151,521	647,896

بلغت قيمة التسهيلات المعاد جدولتها خلال عام 2014 مبلغ 409,654 ألف دينار كويتي (2013: 406,926 ألف دينار كويتي).

تقوم سياسة المجموعة على الحفاظ على تصنيفات ائتمانية دقيقة وثابتة في كافة المحافظ الائتمانية. يسهل ذلك الادارة المركزة للمخاطر المحددة ومقارنة التعرض لمخاطر الائتمان في كافة مجالات الأعمال والمناطق الجغرافية والمنتجات. يدعم نظام التصنيف بمجموعة من التحليلات المالية المدمجة مع معلومات السوق المعروضة لتقديم المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. تم تصميم كافة التصنيفات الداخلية للمخاطر لتتضمن فئات مختلفة و يتم توجيهها وفقاً لسياسة التصنيف الخاصة بالبنك. يتم تقييم وتحديث تصنيفات المخاطر الخاصة بصورة دورية. تتعلق التصنيفات المعادلة لفئات تصنيف موديز فقط ببعض التعرض للمخاطر في كل فئة من فئات المخاطر.

الضمانات

إن مبلغ ونوع الضمان المطلوب يستند إلى تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. يتم تنفيذ التعليمات الموضوعة من قبل إدارة المخاطر ولجنة الائتمان بالبنك فيما يتعلق بمدى قبول أنواع الضمان ومقاييس التقييم.

تشمل الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة العقارات والأوراق المالية والكفالات النقدية والبنكية. وتحصل المجموعة أيضاً على ضمانات من الشركات الام للتسهيلات التمويلية التي تمدد إلى شركاتها التابعة.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات، وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقيات الأساسية، متى لزم ذلك.

بلغت القيمة العادلة لضمانات تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية التي يتم تحديدها بشكل منفرد منخفضة القيمة 151,074 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2014 (2013: 233,930 ألف دينار كويتي).

بلغت القيمة العادلة لضمانات تحتفظ بها المجموعة فيما يتعلق بالتسهيلات التمويلية المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة 181,106 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2014 (2013: 123,343 ألف دينار كويتي). تشتمل الضمانات على نقد وأوراق مالية وصكوك وخطابات ضمان وعقارات.

33- مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها في ظل ظروف عادية أو تحت ضغط. للحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. وهذا يشكل تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الضمانات المرتفعة الجودة والتي يمكن استخدامها لتوفير تمويلات إضافية إذا لزم ذلك.

يحتفظ البنك بمحفظة قابلة للتداول بصورة عالية وموجودات متنوعة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى نقد في حالة التوقف غير المتوقع للتدفقات النقدية. يلتزم البنك أيضاً ببنود ائتمان يمكن لها أن تفي باحتياجات السيولة.

يتم تقييم مركز السيولة وإدارته بموجب سيناريوهات متعددة مع الأخذ في الاعتبار عوامل الضغط المتعلقة بكل من السوق بشكل عام والبنك بشكل خاص.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة. تقوم الإدارة بمراقبة تواريخ الاستحقاق للتأكد من الاحتفاظ بالسيولة الكافية. إن تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات للمجموعة في نهاية السنة تستند إلى الترتيبات التعاقدية للسداد باستثناء الاستثمارات والعقارات الاستثمارية التي تستند إلى تواريخ الانتهاء المخطط لها.

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات غير المخصومة في 31 ديسمبر 2014 هي كما يلي :

					ألف دينار كويتي
	خلال 3 أشهر	*3 إلى 6 أشهر*	*6 إلى 12 شهراً*	*بعد سنة واحدة*	**المجموع**
الموجودات :					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	1,570,613	323	3,427	29,772	1,604,135
مرابحات قصيرة الأجل	3,222,420	-	-	-	3,222,420
مدينو تمويل	3,026,609	1,345,455	1,385,403	2,361,454	8,118,921
عقارات للمتاجرة	2,355	119,044	9,504	48,362	179,265
استثمارات	374,926	(3,065)	43,885	953,738	1,369,484
استثمارات في شركات زميلة و مشاريع مشتركة	-	-	-	462,710	462,710
عقارات استثمارية	-	-	-	529,285	529,285
موجودات أخرى	207,835	2,984	58,090	370,546	639,455
موجودات غير ملموسة وشهرة	-	-	-	61,793	61,793
عقارات ومعدات	-	-	-	877,362	877,362
حقوق تأجير	-	-	-	117,081	117,081
	8,404,758	1,464,741	1,500,309	5,812,103	17,181,911
المطلوبات :					
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	1,614,298	516,497	538,181	782,286	3,451,262
حسابات المودعين	6,985,853	208,594	239,829	3,447,116	10,881,392
مطلوبات أخرى	89,811	35,902	124,425	502,078	752,216
	8,689,962	760,993	902,435	4,731,480	15,084,870

إن قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات غير المخصومة في 31 ديسمبر 2013 هي كما يلي:

					ألف دينار كويتي
	خلال 3 أشهر	*3 إلى 6 أشهر*	*6 إلى 12 شهراً*	*بعد سنة واحدة*	**المجموع**
الموجودات :					
نقد وأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية	1,070,486	-	-	-	1,070,486
مرابحات قصيرة الأجل	2,423,501	-	-	-	2,423,501
مدينو تمويل	1,136,246	1,452,730	2,016,046	2,990,268	7,595,290
عقارات للمتاجرة	7,263	215,667	3,499	62,499	288,928
استثمارات	22,666	50,508	3,337	1,266,799	1,343,310
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	490,107	490,107
عقارات استثمارية	-	-	-	524,342	524,342
موجودات أخرى	152,072	104,733	35,318	187,793	479,916
موجودات غير ملموسة وشهرة	242	158	15,405	52,109	67,914
عقارات ومعدات	-	-	-	812,593	812,593
حقوق تأجير	-	-	-	125,320	125,320
موجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	-	-	66,353	-	66,353
	4,812,476	1,823,796	2,139,958	6,511,830	15,288,060
المطلوبات :					
أرصدة مستحقة للبنوك والمؤسسات المالية	1,117,522	506,898	302,427	541,679	2,468,526
حسابات المودعين	6,617,946	455,812	193,474	2,836,754	10,103,986
مطلوبات أخرى	141,828	28,457	39,981	538,474	748,740
مطلوبات متعلقة مباشرةً بموجودات مصنفة كمحتفظ بها لغرض البيع	-	-	13,587	-	13,587
	7,877,296	991,167	549,469	3,916,907	13,334,839

33- مخاطر السيولة (تتمة)

يبين الجدول التالي انتهاء الصلاحية التعاقدية حسب تاريخ استحقاق المطلوبات الطارئة والالتزامات للبنك:

ألف دينار كويتي

	عند الطلب	أقل من 3 أشهر	3 إلى 12 شهراً	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
2014						
مطلوبات طارئة (إيضاح 26)	438,094	576,492	234,238	208,887	27,559	1,485,270
التزامات رأسمالية (إيضاح 26)	352,763	684	3,113	957,657	667,375	1,981,592
الإجمالي	790,857	577,176	237,351	1,166,544	694,934	3,466,862

ألف دينار كويتي

	عند الطلب	أقل من 3 أشهر	3 إلى 12 شهراً	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
2013						
مطلوبات طارئة (إيضاح 26)	461,255	481,348	331,842	293,409	75,739	1,643,593
التزامات رأسمالية (إيضاح 26)	324,633	-	27,590	426,076	969,639	1,747,938
الإجمالي	785,888	481,348	359,432	719,485	1,045,378	3,391,531

يتوقع البنك أنه لن يتم سحب كافة المطلوبات الطارئة أو الالتزامات الرأسمالية قبل انتهاء صلاحية الالتزامات.

34- مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي مخاطر تقلب قيمة أصل نتيجة للتغيرات في أسعار السوق. تدار مخاطر السوق على أساس توزيع الموجودات بصورة محددة مسبقاً على فئات متعددة للموجودات والتقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات طويلة وقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

لا تتعرض المجموعة لأي مخاطر من حيث إعادة تسعير مطلوباتها حيث إن المجموعة لا تقوم، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، بتقديم معدلات عوائد تعاقدية للمودعين وترتيبات التمويل الأخرى ذات معدلات ربح ثابتة.

مخاطر السوق غير التجارية

مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في معدلات الفائدة على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. لا تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة حيث إن البنك لا يُحمل ولا يدفع فائدة. ولكن، قد تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة لبعض الموجودات المالية المتاحة للبيع.

مخاطر العملات الأجنبية

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار تحويل العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية من خلال حدود معتمدة من مجلس إدارة البنك وعلى أساس التقييم المستمر لمراكز المجموعة المفتوحة وحركة أسعار العملات الأجنبية الحالية والمتوقعة. تقوم المجموعة عند الضرورة بمضاهاة مخاطر تقلبات أسعار العملات الأجنبية الكامنة في بعض الموجودات عن طريق مقارنتها مع المطلوبات بنفس تلك العملات أو العملات المرتبطة بها. تستخدم المجموعة أيضاً مبادلات العملات الأجنبية وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لتقليل مخاطر العملات الأجنبية.

تبين الجداول التالية العملات الأجنبية التي تعرض البنك لمخاطر عملات أجنبية كبيرة في 31 ديسمبر 2014 على موجوداته ومطلوباته النقدية غير التجارية وتدفقاته النقدية المتوقعة. يقوم التحليل بحساب تأثير الحركة المحتملة بشكل معقول على أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على الأرباح واحتياطي القيمة العادلة (بسبب التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع).

ألف دينار كويتي

العملة	2014 التغير في أسعار العملات %	2014 التأثير على الأرباح	2014 التأثير على احتياطي القيمة العادلة	2013 التغير في أسعار العملات %	2013 التأثير على الأرباح	2013 التأثير على احتياطي القيمة العادلة
الدولار الأمريكي	+1	3,146	7,829	+1	2,732	6,784
الجنية الإسترليني	+1	200	144	+1	113	46

مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة أسعار الأسهم المستقلة. تنتج مخاطر أسعار الأسهم غير التجارية من محفظة المجموعة الاستثمارية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال التنوع في الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتركزات قطاعات الأعمال.

إن التأثير على احتياطي القيمة العادلة (نتيجة التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتاحة للبيع كما في 31 ديسمبر) بسبب التغيرات المعقولة المتوقعة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، هو كما يلي:

ألف دينار كويتي

مؤشرات السوق	2014 التغيرات في أسعار الأسهم %	2014 التأثير على احتياطي القيمة العادلة	2013 التغيرات في أسعار الأسهم %	2013 التأثير على احتياطي القيمة العادلة
سوق الكويت للأوراق المالية	+1	2,537	+1	2,394
مؤشرات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى	+1	938	+1	1,037

مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة الناتجة من تعطل الأنظمة أو بسبب الخطأ البشري أو الغش أو الأحداث الخارجية. عندما تتعطل الأنظمة عن العمل يمكن للمخاطر التشغيلية أن تؤدي إلى أضرار خاصة بالسمعة ويكون لذلك أثار قانونية أو تشريعية أو تؤدي إلى الخسارة المالية. لا يمكن للبنك أن يتوقع تجنب جميع المخاطر التشغيلية و لكن من خلال إطار الرقابة العامة ومن خلال المتابعة والاستجابة للمخاطر المحتملة، يستطيع البنك أن يدير هذه المخاطر. تتضمن أدوات الرقابة فصل الواجبات بصورة فعالة ووضع إجراءات للدخول على الأنظمة والتفويض والمطابقة وتدريب العاملين وعمليات التقييم ويتضمن ذلك استخدام التدقيق الداخلي.

يوجد لدى البنك مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب المخاطر الأخرى المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك، ويتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال وحدة مخاطر التشغيل. إن مهمة وحدة مخاطر التشغيل هي التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات والإشراف على مخاطر التشغيل كجزء من أسلوب إدارة المخاطر الشامل.

يتفق الأسلوب المتبع من قبل وحدة مخاطر التشغيل بالبنك مع ما تقضى به تعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية و الممارسات السليمة لإدارة مخاطر التشغيل لدى البنوك والرقابة عليها.

مخاطر الدول

تتمثل مخاطر الدول في تلك المخاطر التي تحدث داخل أحد البلدان والتي يكون لها تأثير سلبي على البنك بصورة مباشرة من خلال تخفيض قيمة المجموعة أو بصورة غير مباشرة من خلال قدرة أحد المدينين على الوفاء بالتزاماته للبنك. وبصورة عامة، تتعلق هذه الأحداث، على سبيل المثال لا الحصر، بأحداث سياسية كالتعثر وإعادة الهيكلة والأحداث السياسية مثل الانتخابات المتنازع عليها والقيود على حركة العملات وعدم إمكانية تداول العملة في الأسواق تحويلها والصراعات الإقليمية والتأثر الاقتصادي من الأحداث الأخرى مثل مشاكل التعثر للدول والاضطرابات الإقليمية والأزمات المتعلقة بالبنوك والعملة والكوارث الطبيعية.

35- إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد من الالتزام بالمتطلبات الرقابية لرأس المال. كما أن المجموعة تحتفظ بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأس مال جيدة لدعم الأعمال التي تقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

تقوم المجموعة بإدارة قاعدة رأس المال بشكل فعال من أجل تغطية المخاطر المتضمنة في الأعمال. يتم مراقبة كفاية رأس المالي للمجموعة باستخدام، من ضمن المقاييس الأخرى، اللوائح والمعدلات التي تضعها لجنة بازل للرقابة المصرفية. (لوائح / معدلات بازل) والمطبقة من قبل بنك الكويت المركزي للإشراف على المجموعة.

يتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب أ/2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014 (بازل III) كما هو موضح أدناه:

ألف دينار كويتي	
كفاية رأس المال	***2014***
الموجودات الموزونة بالمخاطر	**12,070,441**
رأس المال المطلوب	**1,569,157**
رأس المال المتاح	
رأس المال الشريحة 1	**1,785,838**
رأس المال الشريحة 2	**175,829**
إجمالي رأس المال	**1,961,667**
معدل إجمالي رأس المال الشريحة 1	**% 14.80**
إجمالي معدل كفاية رأس المال	**% 16.25**

بالنسبة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013، التزمت المجموعة بتعليمات بازل II ويتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال للمجموعة وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب أ /2009/44 المؤرخ 15 يونيو 2009، كما هو موضح أدناه:

ألف دينار كويتي	
كفاية رأس المال	*2013*
الموجودات الموزونة بالمخاطر	11,243,127
رأس المال المطلوب	1,349,176
رأس المال المتاح	
رأس المال الشريحة 1	1,937,094
رأس المال الشريحة 2	23,852
إجمالي رأس المال	1,960,946
معدل إجمالي رأس المال الشريحة 1	% 17.23
إجمالي معدل كفاية رأس المال	% 17.44

يتم احتساب معدل الرفع المالي للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 وفقاً لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب/2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 كما هو موضح أدناه:

ألف دينار كويتي	
	2014
رأس المال الشريحة 1	**1,785,838**
إجمالي التعرض للمخاطر	**19,446,159**
معدل الرفع المالي	**% 9.18**

قامت المجموعة بالإفصاح عن معدل الرفع المالي للمرة الأولى في البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014.

36- إدارة الديون المشتراة

وفقاً للمرسوم 92/32 والقانون 93/41 فيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي، يتعين على البنك إدارة الديون المشتراة دون أجر بموجب شروط اتفاقيات شراء المديونيات.

37- الأدوات المالية

ضمن النشاط الطبيعي، تستخدم المجموعة أدوات مالية مثل النقد والأرصدة لدى أو المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى والاستثمارات والمدينين والدائنين. تستخدم المجموعة أيضاً معاملات مبادلات العملات الأجنبية ومبادلات معدل الأرباح وعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لأغراض التغطية. وقد تم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالقيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في إيضاح 39 من البيانات المالية المجمعة.

38- موجودات برسم الأمانة

إن القيمة الإجمالية للموجودات المحتفظ بها من قبل المجموعة بصفة أمانة أو وكالة بلغت 579,880 ألف دينار كويتي في 31 ديسمبر 2014 (2013: 623,219 ألف دينار كويتي).

تتضمن إيرادات أتعاب وعمولات أتعاباً بمبلغ 10,799 ألف دينار كويتي (2013: 2,142 ألف دينار كويتي) ناتجة عن أنشطة بصفة الأمانة والوكالة.

39- القيمة العادلة

تستخدم المجموعة الجدول الهرمي التالي لتحديد و الإفصاح عن القيمة العادلة حسب أسلوب التقييم:

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة؛

المستوى 2: أساليب أخرى يكون لجميع مدخلاتها تأثيراً ملموساً على القيمة العادلة المسجلة معروضة بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و

المستوى 3: أساليب أخرى تستخدم المدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند إلى البيانات المعروضة في السوق.

يعرض الجدول التالي للجدول الهرمي لقياسات القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2014:

ألف دينار كويتي

	(المستوى 1)	*(المستوى 2)*	*(المستوى 3)*	*المجموع*
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:				
رأس مال مشترك مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (إيضاح 10)	-	133,974	-	133,974
موجودات مالية متاحة للبيع (إيضاح 10)	780,293	107,788	117,176	1,005,257
مشتقات الموجودات المالية:				
عقود آجلة	2,742	-	-	2,742
مبادلات معدل الأرباح	-	939	-	939
مبادلات عملات	2,735	-	-	2,735
موجودات غير مالية				
عقارات استثمارية	-	667,971	-	667,971
	785,770	910,672	117,176	1,813,618

39- القيمة العادلة (تتمة)

ألف دينار كويتي				
	(المستوى 1)	(المستوى 2)	(المستوى 3)	المجموع
مطلوبات تم قياسها بالقيمة العادلة:				
مشتقات المطلوبات المالية:				
عقود آجلة	1,858	-	-	1,858
مبادلات معدل الأرباح	-	7	-	7
مبادلات عملات	1,431	-	-	1,431
المعادن الثمينة المتضمنة	61	-	-	61
	3,350	7	-	3,357

يعرض الجدول التالي للجدول الهرمي لقياسات القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات المجموعة كما في 31 ديسمبر 2013:

ألف دينار كويتي				
	(المستوى 1)	(المستوى 2)	(المستوى 3)	المجموع
موجودات مالية تم قياسها بالقيمة العادلة:				
رأس مال مشترك مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (إيضاح 10)	-	127,487	-	127,487
استثمارات مالية متاحة للبيع (إيضاح 10)	656,810	99,510	102,064	858,384
مشتقات الموجودات المالية:				
عقود آجلة	13,622	-	-	13,622
مبادلات معدل الأرباح	-	1,295	-	1,295
مبادلات عملات	713	-	-	713
موجودات غير مالية				
عقارات استثمارية	-	697,624	-	697,624
	671,145	925,916	102,064	1,699,125

ألف دينار كويتي				
	(المستوى 1)	(المستوى 2)	(المستوى 3)	المجموع
مطلوبات تم قياسها بالقيمة العادلة:				
مشتقات المطلوبات المالية:				
عقود آجلة	4,320	-	-	4,320
مبادلات معدل الأرباح	-	13	-	13
مبادلات العملات	3,520	164	-	3,684
المعادن الثمينة المتضمنة	77	-	-	77
	7,917	177	-	8,094

يتم تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع المصنفة كمستوى 2 باستخدام مدخلات معروضة في السوق. بالنسبة للاستثمارات في أسهم غير مسعرة، يتم تحديد القيمة باستخدام أسلوب تقييم يستخدم الأسعار والمعلومات الأخرى ذات الصلة المتوفرة من معاملات السوق المتضمنة موجودات ومطلوبات أو مجموعة موجودات ومطلوبات مماثلة بشكل كبير. بالنسبة للمحافظ المدارة والصناديق المشتركة، يتم استخدام القيمة العادلة، حيث يتم تحديدها من خلال تقييم الموجودات الأساسية باستخدام أخر معاملة سوق. ويتم تقييم الصكوك باستخدام أخر أسعار معروضة في السوق. يتم تقييم الأدوات المفصح عنها في إيضاح 27 من خلال خصم كافة التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام

معدل الأرباح وأسعار تحويل العملات الأجنبية العاجلة/الآجلة المعروضة في السوق من قبل موارد السوق المعتمدة (على سبيل المثال رويترز، بلومبرج و FinCAD ... الخ).

تم تقييم العقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مستقلين ذوي مؤهلات مهنية وخبرة ودراية جيدة حديثة في مجال تقييم العقارات الاستثمارية وفي النطاق الجغرافي الذي تقع به العقارات الاستثمارية المجموعة التي يتم تقييمها. يعكس التقييم ظروف السوق كما في تاريخ التقارير المالية في خلال فترة لا تزيد عن شهرين من تاريخ التقييم.

تم تصنيف كافة العقارات الاستثمارية باستخدام مدخلات معروضة في السوق. يتم استخدام أسلوب المقارنة السوقية لكافة العقارات الاستثمارية حيث يكون سعر السوق للمتر المربع والدخل السنوي مدخلات جوهرية بالنسبة للتقييم.

بيان المدخلات الهامة غير المعروضة للتقييم:

	أسلوب التقييم	المدخلات الهامة غير المعروضة	المعدل (المتوسط المرجح)	حساسية المدخلات للقيمة العادلة
استثمارات في أسهم غير مسعرة	مضاعفات السوق	خصم لنقص إمكانية التسويق	(9 % - 11 %) 10 %	قامت المجموعة بتعديل معدل ربحية السعر من خلال زيادة وتخفيض معدل ربحية السعر بنسبة 10 %، والذي تعتبره المجموعة داخل نطاق البدائل المعقولة المحتملة استناداً إلى معدلات ربحية السعر للشركات ذات قطاع الأعمال ونموذج المخاطر. إن الزيادة (النقص) في معدل الخصم بنسبة 1 % سوف ينتج عنه زيادة (نقص) في القيمة العادلة بمبلغ 121 ألف دينار كويتي.
	طريقة التدفقات النقدية المخصومة	معدل النمو طويل الأجل للتدفقات النقدية للسنوات اللاحقة.	(12 % - 15.5 %) 13.75 %	إن الزيادة (النقص) في معدل النمو بنسبة 1 % سوف ينتج عنه زيادة (نقص) في القيمة العادلة بمبلغ 45 ألف دينار كويتي.
	مضاعفات السوق	السعر إلى مضاعف الدفترية "يمثل المبالغ المستخدمة عند تقدير المجموعة استخدام أطراف السوق لهذه المضاعفات عند تسعير الاستثمارات"	(0.06 % - 2.34 %) 1.2 %	إن الزيادة (النقص) في معدل النمو بنسبة 1 % سوف ينتج عنه زيادة (نقص) في القيمة العادلة بمبلغ 303 ألف دينار كويتي.
صكوك	طريقة التدفقات النقدية المخصومة	معدل الأرباح الفعلي	(6.3 % - 7.5 %) 6.9 %	إن الزيادة (النقص) في معدل الأرباح الفعلي بنسبة 1 % سوف ينتج عنه زيادة (نقص) في القيمة العادلة بمبلغ 3,634 ألف دينار كويتي.

يمثل الخصم لنقص إمكانية التسويق المبالغ التي حددت المجموعة أن المتداولين في السوق قد يأخذون بعين الاعتبار المزايا والخصومات عند تسعير الاستثمارات. في حالة الموجودات المالية المتاحة للبيع، فإن مصروف انخفاض القيمة في الأرباح أو الخسائر قد يعتمد إما على أن الانخفاض كبير أو متواصل. قد تؤثر الزيادة في القيمة العادلة، بخلاف أدوات الدين، فقط على حقوق الملكية (من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى) ولا يكون لها تأثير على الأرباح أو الخسائر.

مطابقة قياسات القيمة العادلة للموجودات المتاحة للبيع في الأسهم غير المسعرة:

ألف دينار كويتي

	2014	*2013*
كما في 1 يناير	**102,064**	139,056
إعادة القياس المسجلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى	**17,729**	(33,905)
المشتريات	**1,608**	-
المبيعات	**(4,225)**	(3,087)
كما في 31 ديسمبر	**117,176**	102,064

40- معلومات المقارنة

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، قامت إدارة البنك بعرض احتياطي القيمة العادلة واحتياطي تحويل عملات أجنبية كبندين منفصلين ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع، وذلك بدلاً من عرضهما بشكل منفصل بين المطلوبات وحقوق الملكية. وقد نتج عن هذا أيضاً تغيير في عرض بيان الدخل الشامل المجمع حيث يبدأ الآن ببند «ربح السنة» بدلاً من بند « الربح قبل التوزيعات للمودعين». إن هذه التغييرات لم تؤثر على الأرقام المدرجة سابقاً في بيان الدخل المجمع.

وبالتالي، فقد تم إعادة إدراج معلومات المقارنة في بيانات الدخل الشامل والمركز المالي والتغيرات في حقوق الملكية المجمعة للسنة السابقة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 لكي تتوافق مع طريقة العرض الحالية.

دليل

حوكمة "بيتك"

دليل حوكمة "بيتك"

المقدمة

يلتزم مجلس الإدارة والإدارة العليا وجميع العاملين في بيت التمويل الكويتي "بيتك" بحوكمة شركات فعالة ومراقبة أعلى مستوى من السلوك.

ويلتزم "بيت التمويل الكويتي" بتعزيز النزاهة والحفاظ على أعلى مستوى من السلوك الأخلاقي في كافة أنشطته.

المبادئ السليمة لحوكمة الشركات

حوكمة الشركات هي نظام من القواعد والممارسات والعمليات التي يتم من خلالها التوجيه والتحكم بالمنظمة، كما أن حوكمة الشركات توازن بين جميع أصحاب المصالح في المنظمة، بما في ذلك العملاء، الموظفين الإداريين، الممولين، الحكومة والمجتمع، وذلك يحدد مسئوليات وواجبات مجلس الإدارة والإدارة العليا في المؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.

يتضمن هذا الإطار ما يلي:

- العقد بين "بيتك" والمساهمين وأصحاب المصالح.
- توزيع المسئوليات.
- الإجراء المتبع للتوفيق بين أصحاب المصالح في حالة التضارب.
- إجراءات الإشراف المناسب، والتحكم، والمعلومات.

العناصر الرئيسية لحوكمة سليمة للشركات هي:

- الشفافية: جعل المعلومات على نطاق واسع معروفة و/ أو متاحة.
- المسئولية: تبرير الإجراءات و/ أو القرارات.
- العدالة: القيام بالأعمال بصورة عادلة ومحايدة.
- النزاهة: أن تكون صادقة وتراعي الجانب الأخلاقي.

حوكمة الشركات في بيت التمويل الكويتي

أصدر بنك الكويت المركزي في يونيو 2012 مجموعة من التعليمات حول حوكمة الشركات للبنوك المحلية في الكويت، وتتضمن التعليمات تطويراً لمعايير الحوكمة المشار إليها أخذاً بالاعتبار الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية الأخيرة وما صدر من معايير حوكمة جديدة في هذا الشأن، وبصفة خاصة الورقة الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في شهر أكتوبر 2010 حول "مبادئ تعزيز حوكمة الشركات"، والمبادئ الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي بشأن نظم المكافآت، وما جاء من توصيات في تقرير فريق عمل البنك الدولي بشأن تقييم معايير الحوكمة في البنوك الكويتية الصادرة في أواخر عام 2010، بالإضافة إلى ما هو مطبق من معايير في بعض دول المنطقة.

كذلك أخذت المعايير الجديدة بالاعتبار هيكل القطاع المصرفي الكويتي، والسمات الأساسية للاقتصاد ودرجة اندماجه مع الاقتصاد العالمي وغير ذلك من العوامل التي من شأنها التأكيد على أهمية موضوع الحوكمة في البنوك الكويتية.

وتحتوي حوكمة الشركات في "بيت التمويل الكويتي" على المحاور التالية وذلك بالاتساق مع تعليمات بنك الكويت المركزي:

المحور الأول: مجلس الإدارة

المحور الثاني: القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة

المحور الثالث: الإدارة التنفيذية العليا

المحور الرابع: إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية

المحور الخامس: نظم وسياسة منح المكافآت

المحور السادس: الإفصاح والشفافية

المحور السابع: البنوك ذات الهياكل المعقدة

المحورالثامن: حماية حقوق المساهمين

المحور التاسع: حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح

وتشمل الصفحات التالية موجزاً عن كل محور والخطوات المتخذة من قبل "بيت التمويل الكويتي" لتنفيذ المتطلبات تحت كل محور من أجل تنفيذ تعليمات بنك الكويت المركزي وتعزيز الحوكمة السليمة داخل "بيتك".

المحور الأول: مجلس الإدارة

المسئوليات العامة لمجلس الإدارة

يتحمل مجلس الإدارة المسئولية الشاملة عن "بيتك"، بما في ذلك وضع الأهداف الاستراتيجية لـ"بيتك"، واستراتيجية المخاطر، ومعايير الحوكمة وكذلك مسئولية تطبيق هذه الأهداف والمعايير والإشراف على سلامة تطبيقها، بالإضافة إلى مسئولية الإشراف على الإدارة التنفيذية بما في ذلك الرئيس التنفيذي.

تحمل كافة المسئوليات المتعلقة بعمليات "بيتك" وسلامته المالية والتأكد من تلبية متطلبات بنك الكويت المركزي، والحفاظ على مصالح المساهمين، والمودعين، والدائنين، والموظفين، والجهات الأخرى من أصحاب المصالح، والتأكد من أن إدارة "بيتك" تتم بشكل حصين وضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للبنك.

الإشراف على الإدارة التنفيذية

يتعين على مجلس الإدارة تعيين رئيس تنفيذي لـ"بيتك" يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرة المصرفية، كما يتعين الحصول على موافقة المجلس عند تعيين الإدارة التنفيذية والتي ستكون تحت إشراف الرئيس التنفيذي أو رئيس مجلس الإدارة.

توفير الإشراف الكافي على الإدارة التنفيذية للتحقق من قيامها بالدور المنوط بها في إطار تحقيق "بيتك" لأهدافه وأغراضه والتحقق من تطبيق السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

على مجلس الإدارة الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، وعلى ألا تربط بينهما أية قرابة من الدرجة الأولى أو أية صلة أو علاقة من شأنها أن تؤثر على استقلالية قرارات كل منهما.

خطط الإحلال

التأكد من أن إدارة الموارد البشرية لديها خطط إحلال لمناصب المدراء التنفيذيين وأن يتم تطبيقها بفاعلية داخل "بيتك".

تكوين المجلس

يتعين أن يضم مجلس الإدارة العدد الكافي من الأعضاء بما يسمح له تشكيل اللجان اللازمة المنبثقة منه في إطار متطلبات معايير الحوكمة السليمة لبنك الكويت المركزي.

دور رئيس مجلس الإدارة

يقوم رئيس مجلس الإدارة بدور مهم من حيث المحافظة على حسن سير أعمال مجلس الإدارة، والمحافظة على الثقة المتبادلة فيما بين الأعضاء، وضمان اتخاذ المجلس للقرارات استناداً لأسس ومعلومات سليمة، وتعزيز النقاش، كما يسعى إلى تبادل وجهات النظر داخل المجلس والتأكد من وصول المعلومات الكافية إلى كل من أعضاء المجلس والمساهمين في الوقت المناسب.

كما أنه يقوم بدور رئيسي في المحافظة على علاقة بنّاءة بين المجلس والإدارة التنفيذية، والتأكد من توفّر معايير حوكمة سليمة لدى "بيتك".

تنظيم أعمال المجلس

ينعقد اجتماع مجلس الإدارة كلما دعت الحاجة إلى عقده، ويتعين ألا يقل عدد اجتماعات المجلس عن 6 اجتماعات سنوياً، وألا يقل عن اجتماع واحد كل ربع سنة، وتكون القرارات المتخذة داخل محاضر الاجتماعات إلزامية وتصبح جزءاً من سجلات "بيتك".

يقوم رئيس مجلس الإدارة بالتشاور مع الإدارة التنفيذية بشأن المواضيع المهمة والمقترح إدراجها في جدول اجتماعات المجلس. كما يقوم بتزويد أعضاء المجلس بالبيانات والمعلومات الوافية قبل مدة كافية من اجتماعات المجلس لاتخاذ القرارات اللازمة، ويقوم أمين سر المجلس بتدوين مناقشات المجلس واقتراحات الأعضاء ونتائج التصويت الذي يتم خلال اجتماعات المجلس.

ويتعين أن تكون مسئوليات رئيس وأعضاء مجلس الإدارة محددة كتابياً بحيث لا تعارض التشريعات والنظم ذات الصلة.

سكرتير مجلس الإدارة

إن دور سكرتير مجلس الإدارة هو مساعدة المجلس ورئيسه بإدارة شؤون المجلس متضمناً ما يلي:

- ضمان إعداد محضر المجلس في الوقت المناسب بالاشتراك مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.
- تنظيم وتنسيق إجراءات حضور اجتماعات مجلس الإدارة والمساهمين.
- حفظ محاضر ومسودات اجتماعات المجلس.
- تنفيذ أية تعليمات صادرة من المجلس.
- ضمان الالتزام بجميع المتطلبات القانونية فيما يتعلق بشؤون المجلس.

صلاحيات أعضاء مجلس الإدارة

- يجوز لمجلس الإدارة الحصول على كافة المعلومات المتوافرة قبل الاجتماع وذلك لمناقشتها أثناء الاجتماع.
- منح الوقت الكافي لدراسة ومناقشة القضايا.
- تمكين الأعضاء من الحصول على المعلومات اللازمة والموثوقة، ومنها الوصول للموظفين، ويكون لهم الحق في الحصول على هذه الموارد والمعلومات من "بيتك" من خلال القنوات المناسبة إذا تطلب الأمر.
- قد يطلب أي مدير أو لجنة تابعة للمجلس، بموافقة مسبقة من رئيس مجلس الإدارة، مشورة مستقلة قانونية أو مهنية أخرى على نفقة "بيتك" لمساعدتهم في أداء واجباتهم تجاه "بيتك" والمساهمين.

السلطة التفويضية

قام مجلس الإدارة بتفويض الإدارة العليا لـ"بيتك" لتولي عمليات "بيتك" اليومية، وبرئاسة الرئيس التنفيذي من خلال تفويض كتابي للسلطات المالية والإدارية، وقد تم توضيح جميع المعاملات المصرفية التي لا يمكن تفويضها للإدارة العليا أو الرئيس التنفيذي والتي تتطلب موافقة المجلس.

مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة

يجب على "بيتك" امتلاك أعضاء مؤهلين ذوي خبرة في مجلس الإدارة وكذلك في لجانها من أجل خدمة مصالح "بيتك" ومساهميه وأصحاب المصالح، وتساعد لجنة الترشيح والمكافآت (NRC) التابعة لمجلس الإدارة المجلس في اختيار / تعيين أعضاء المجلس ولجانه من خلال وضع المعايير الأساسية للعضوية، وتهدف هذه المعايير إلى تشكيل مجلس قادر على التحدي، والتحفيز لتحقيق المزيد، والقيام بالأداء المتميز في جميع النواحي.

ينبغي لأعضاء مجلس الإدارة أن يكونوا مؤهلين بشكل مستمر وذلك من خلال التدريب، ويجب أن يكون لديهم فهم واضح لدورهم في حوكمة الشركات ويكونوا قادرين على ممارسة الحكم السليم والموضوعي عن شؤون البنك.

التدريب والتطوير المستمر

يجب على أعضاء مجلس الإدارة، من خلال التدريب المستمر والمشاركة بالمؤتمرات والندوات، تطوير مهاراتهم وخبراتهم في مجال التمويل والأعمال المصرفية تماشيا مع الرؤى المستقبلية من المخاطر التي قد تواجه "بيتك" والبيئة المحيطة.

الفاعلية

مطلوب من المجلس على الأقل مرة في السنة مراجعة وتقييم أدائه كأعضاء المجلس واللجان المنبثقة عنه وأداء جميع المدراء الذين قام المجلس بتعيينهم.

المحور الثاني: القيم السلوكية وتعارض المصالح وهيكل المجموعة

القواعد والقيم السلوكية

يتعين على مجلس الإدارة من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل تحديد الممارسات السليمة للحوكمة لما يقوم به من أعمال وأن يضمن وجود الوسائل التي تؤكد اتباع تلك الممارسات مع مراجعتها بانتظام بهدف تحسينها، كما يتعين عليه أن يأخذ زمام الأمور في تحديد المعايير المهنية والقيم المؤسسية التي تعزز النزاهة في "بيتك" وفي مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين، وذلك بما يضمن عدم استغلال المعلومات الداخلية في "بيتك" لتحقيق مصالح خاصة وكذلك وضع الآلية المناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء.

ويتعين أيضاً تعميم ميثاق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل على كافة موظفي "بيتك" وأعضاء مجلس إدارته والحصول على توقيعهم بما جاء بها، وعلى "بيتك" نشر الميثاق على الموقع الالكتروني.

تعارض المصالح

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون لديه سياسات مكتوبة بشأن تعارض المصالح وأن تغطي هذه السياسات كل ما يتعلق بموضوع تعارض المصالح واحتمالاته، بما في ذلك ما يلي:

- تجنب عضو مجلس الإدارة ممارسة الأنشطة المحتمل أن تؤدي إلى تعارض المصالح.
- وضع إجراءات لحماية عضو مجلس إدارة "بيت التمويل الكويتي" أو الموظف من التأثير عليه.
- أخذ موافقة المجلس على أي نشاط يقوم به أحد أعضاء المجلس الذي قد يترتب عليه تعارض في المصالح.
- إفصاح العضو عن أي أمر قد يؤدي أو أدّى بالفعل إلى تعارض في المصالح.
- امتناع العضو عن التصويت على أية مسألة قد تنطوي على تعارض مصالح أو قد يكون لها تأثير على موضوعية التصويت.
- أن تكون جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أسس متساوية، وبيان طريقة تعامل المجلس في حالة عدم الالتزام بهذه السياسة.

الاطراف ذات العلاقة

يتعين على "بيتك" أن يكون لديه سياسات مكتوبة فيما يتعلق بالأطراف ذات الصلة، بحيث تتضمن هذه السياسات القواعد والإجراءات التي تنظم العمليات مع الأطراف ذات الصلة، ويحتفظ "بيتك" بسجلات لمعاملات الأطراف ذات الصلة، مع إخضاع هذه المعاملات لمستوى تدقيق مناسب.

ويجب تحديد الأطراف ذات الصلة الخاصة بـ "بيتك" وفقاً للتعريف الوارد بمعايير المحاسبة الدولية، وعلى البنوك الاحتفاظ بسجلات محدثة عن هذه الأطراف بهدف ضبط أية عمليات معهم. على أن يتم الإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية المطبقة في هذا الشأن، وأية متطلبات من الجهات الرقابية أو التنظيمية المحلية الأخرى بما فيها بنك الكويت المركزي.

السرية المصرفية

تعتبر السرية المصرفية من أهم المبادئ التي يقوم عليها العمل المصرفي حيث إنها تشكل أحد الركائز المهمة للتعامل مع العملاء سواء كانوا مودعين، أو مقترضين، أو مستثمرين وغيرهم من اصحاب المصالح.

لدى "بيتك" سياسات محددة للمحافظة على سرية العمل المصرفي، وتحتوي على ما يلي:

- ضرورة التزام أعضاء المجلس وجميع العاملين في "بيتك" بالمحافظة على سرية البيانات والمعلومات الخاصة بـ "بيتك" وعملائه، والبيانات والمعلومات الخاصة بعملاء البنوك الأخرى، التي قد تكون وصلت إليهم بحكم عملهم.
- عدم الإفصاح عن أي من البيانات أو المعلومات التي تخص "بيتك" وعملائه إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك، وفي ضوء ما تسمح به القوانين والتعليمات والسياسات الداخلية لـ "بيتك".
- المحافظة على أمن البيانات الخاصة بـ"بيتك" وعملائه ووضع الضوابط الرقابية لمنع الوصول إليها إلا من قبل المفوضين بذلك، ويعتبر مجلس الإدارة في "بيتك" مسئولاً عن وضع الضوابط الداخلية اللازمة لحصر الوصول الى تلك البيانات والمعلومات بالأشخاص المخولين، والتحقق من أن النظم الرقابية لدى البنك تمنع تسرب أية معلومات مصرفية تمس وتخدش السرية المصرفية.
- ضرورة إدراك مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في "بيتك" لمسئولياتهم بشأن تطوير الوعي الأمني في "بيتك" بما يعزز الخدمة المصرفية والمحافظة عليها.
- يجب أن تؤكد سياسات المحافظة على عدم استخدام أية معلومات عن أوضاع "بيتك" وقد تكون متوافرة لدى عضو مجلس الإدارة أو أي من العاملين في "بيتك" من أجل تحقيق مصالح ذاتية أو مصالح لأطراف أخرى ذات صلة.
- يتعين أن تتضمن تلك السياسات التأكيد على مراقبة تنفيذها من قبل التدقيق الداخلي في "بيتك".

هياكل المجموعة ومجلس إدارة البنك الأم

يعتبر مجلس إدارة "بيت التمويل الكويتي" المسئول كلياً عن وجود معايير حوكمة كافية للمجموعة، وعليه التأكد من وجود سياسات وآليات حوكمة مناسبة لهيكل ونشاط ومخاطر المجموعة وكياناتها، وتقييم هذه السياسات بصفة دورية لتلائم حالات النمو وزيادة التعقيد والتوسع الجغرافي، وايجاد الوسائل المناسبة للتأكد من التزام كل شركة تابعة بجميع متطلبات الحوكمة المعمول بها.

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة تشكيل لجان منبثقة عنه بهدف تعزيز فاعلية رقابة المجلس على العمليات المهمة في "بيتك" وهذا لا يعفي المجلس من تحمل المسئولية المباشرة لجميع الأمور المتعلقة، وتشمل لجان المجلس ما يلي:

1. لجنة التدقيق والالتزام
2. لجنة المخاطر
3. لجنة الترشيحات والمكافآت
4. لجنة الحوكمة
5. اللجنة التنفيذية

لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضواً في أي من لجنة التدقيق والالتزام، أو لجنة المخاطر، أو لجنة الترشيحات والمكافآت.

مسئوليات لجنة الترشيحات والمكافآت:

تساعد لجنة الترشيحات والمكافآت مجلس الإدارة في ترشيح أعضاء إلى كل اللجان بناءً على معايير العضوية في كل لجنة ولضمان أن هناك عدد كاف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في كل لجنة لضمان استقلالية قراراتهم، وتشكل من بين أعضاء المجلس وتضم على الأقل ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين، من ضمنهم رئيس اللجنة، على أن يكون لدى كل لجنة ميثاق اختصاصات يحدد مسئولياتها، بما في ذلك ما يلي:

- المؤهلات المطلوبة للعضوية
- دورية الاجتماعات
- سلطات اللجنة
- تقديم التقارير إلى المجلس

ومن مسئوليات ومهام لجنة الترشيحات والمكافآت ما يلي:

- رفع التوصيات لمجلس الإدارة بشأن الترشيح لعضوية المجلس وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة والتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن ضوابط الترشيح لعضوية مجلس الإدارة.
- إجراء مراجعة سنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة، وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس، مع إجراء مراجعة سنوية لهيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها بما يتفق مع مصلحة "بيت التمويل الكويتي".
- إجراء تقييم سنوي، لأداء المجلس ككل وأداء كل عضو على حدة، ويشمل هذا التقييم ما يتوافر لدى الأعضاء من خبرة ومعرفة، وتقييم صلاحياتهم وسلطاتهم وما يتوافر لديهم من صفات قيادية.
- توفير معلومات وملخصات حول خلفية بعض المواضيع الهامة عن "بيت التمويل الكويتي" ورفع التقارير والمعلومات إلى أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى التأكد من أن أعضاء المجلس على اطلاع مستمر حول احدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي، وتحقيقا لذلك يتعين على مجلس الإدارة حضور الندوات والمؤتمرات العلمية المتخصصة في مجال العمل المصرفي والمالي.
- ضبط نظم وسياسة منح المكافآت على التفصيل الوارد بالمحور الخامس أدناه.

المحور الثالث: الإدارة التنفيذية العليا

تتكون الإدارة العليا من مجموعة من الأفراد المؤهلين وذوي الخبرة وبما في ذلك الرئيس التنفيذي، وغيرهم من الموظفين التابعين له بشكل مباشر والمدراء العامين والمدراء التنفيذيين الذين يتحملون المسئولية الإشرافية على إدارة "بيتك".

يتعين على الإدارة التنفيذية العليا، وبإشراف مجلس الإدارة، التأكد من أن أنشطة "بيتك" تتسق مع استراتيجية العمل، ونزعة المخاطر، والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، حيث يعتمد المجلس على كفاءة الإدارة العليا في تنفيذ قرارات المجلس دون أي تدخل مباشر من قبل المجلس

ويتعين على الإدارة التنفيذية العليا أن تساهم في الحوكمة السليمة لـ "بيتك"، من خلال السلوك الشخصي، وعن طريق توفير الرقابة الكافية على الانشطة التي يقومون بإدارتها، إن الإدارة العليا هي المسئولة عن تفويض الواجبات للموظفين وإنشاء هيكل إدارة يعزز المساءلة والشفافية.

إن الإدارة العليا هي المسئولة عن الإشراف والرقابة على أعمال "بيتك"، وخاصة فيما يتعلق بضمان الالتزام، والرقابة على المخاطر ووضع النظم الملائمة لإدارة المخاطر المالية وغير المالية بما يتفق مع توجه مجلس الإدارة، واستقلال الوظائف والفصل بين الواجبات، ويجب أن تمد الإدارة العليا مجلس الإدارة بالتقارير المالية والإدارية بشفافية وموضوعية وبشكل دوري كل شهرين على الأقل.

الرئيس التنفيذي

الرئيس التنفيذي مسئول أمام مجلس الإدارة بتولي مهام إدارة وتقييم أداء "بيتك" بالكامل.

يقوم الرئيس التنفيذي بإدارة "بيتك" وفق الاستراتيجية، والخطط والسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

تتضمن مسئوليات الرئيس التنفيذي ما يلي:

- تطبيق الخطط الاستراتيجية والعملية لـ "بيتك" بموافقة مجلس الإدارة.
- تحويل العمليات الخارجة عن نطاق تفويض سلطة الرئيس التنفيذي لمجلس الإدارة.
- التأكد من أن جميع الإجراءات تتوافق مع سياسات "بيتك" ومع القانون.
- جميع العمليات الأساسية التي يخولها له مجلس الإدارة.

ويتم مراجعة أداء الرئيس التنفيذي على أساس سنوي من قبل مجلس الإدارة، وتنظر لجنة الترشيحات والمكافآت إلى مكافأة الرئيس التنفيذي وتقدم التوصية إلى المجلس بعد المراجعة السنوية للأداء.

إن الرئيس التنفيذي، الذي يتم تعيينه كمدير تنفيذي، لا يحق له الحصول على المخصصات التي يحصل عليها كرئيس التنفيذي.

المحور الرابع: إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية

أنظمة الرقابة الداخلية

أنشأ "بيتك" بكفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وعمليات إدارة المخاطر، وعلى مجلس الإدارة اعتماد هيكل تنظيمي يتلاءم مع استراتيجية عمل "بيتك" ونشاطاته، واعتماد الوصف الوظيفي للوظائف والمسئوليات، والسياسات والإجراءات الرسمية لجميع الوظائف والعمليات المصرفية، ويتم مراقبة تنفيذ ما سبق من قبل التدقيق الداخلي، وتحدد هذه السياسات والإجراءات واجبات ومسئوليات كل وظيفة، والصلاحيات وخطوط الاتصال للإداريين على مختلف مستوياتهم الإدارية بطريقة تتحقق بها الرقابة الثنائية ومبدأ الفصل في المسؤوليات لتجنب تعارض المهام.

حيث يجري "بيتك" مراجعة الضوابط الداخلية السنوية (ICR) من خلال مدققين مستقلين معتمدين غير مدققي حسابات "بيتك" الخارجيين لضمان كفاية نظم الرقابة الداخلية.

لقد تم وضع إجراءات – في سياسة الابلاغ عن المخالفات – والتي تمكن الموظفين من الإبلاغ عن مخاوفهم بشأن احتمالية حدوث مخالفات. ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات التأكيد على توفير "بيتك" الحماية اللازمة لهؤلاء الموظفين بما يعطيهم الطمأنينة الكافية لعدم تعرضهم لأي تهديد أو جزاءات حتى في حالة عدم ثبوت ما يؤكد هذه المخاوف.

إدارة المخاطر

وقد وضع مجلس الإدارة ولجنة المخاطر سياسات شاملة للرقابة وإدارة المخاطر، تصف مثل هذه السياسات أدوار ومسئوليات المجلس، ولجنة المخاطر، ورئيس إدارة المخاطر (CRO)، وإدارة التدقيق الداخلي.

حيث يعتبر رئيس إدارة المخاطر مسئولاً عن مهام إدارة المخاطر في "بيتك" ولديه التفويض بالاتصال المباشر مع رئيس مجلس الإدارة ورئيس لجنة المخاطر المنبثقة عن المجلس، ويجب أن يتوافر لدى رئيس إدارة المخاطر القدرة على التأثير في قرارات "بيتك" المتعلقة بالإنكشاف على المخاطر، ولا تحول مسئوليته عن تحمل مجلس الإدارة المسئولية النهائية. ويعتبر رئيس إدارة المخاطر مستقلا وغير مناط به أية مسئوليات مالية، ولا يجوز عزل أو إبعاد رئيس إدارة المخاطر من منصبه لأي سبب من الأسباب إلا بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي.

وتعتبر إدارة المخاطر مسئولة عن تحديد وقياس ومراقبة وتخفيف المخاطر وإعداد التقارير حول انكشاف "بيتك" على المخاطر، ووظيفة إدارة المخاطر مستقلة عن وحدات الأعمال الأخرى مع السماح لهذه الإدارة بالوصول إلى الأنشطة المحلية والخارجية لفهم طبيعتها أو طلب بيانات معينة لإمكانية تقييم مخاطر انكشافاتها بشكل صحيح.

لجنة المخاطر

تشكل لجنة لإدارة المخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة تضم على الأقل ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء المجلس، من ضمنهم رئيس اللجنة، تكون مسئولة عن:

- تقديم المشورة للمجلس حول استراتيجية ونزعة المخاطر الحالية والمستقبلية لـ "بيتك"، والإشراف على تطبيق الإدارة التنفيذية لهذه الاستراتيجية.
- ضمان الإعداد السليم لإطار إدارة المخاطر على مستوى "بيتك" بما في ذلك استراتيجيات المخاطر، ونزعة المخاطر والسياسات والإجراءات، والأدوات والمنهجيات.

تقوم لجنة المخاطر بمراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر في "بيتك" تمهيداً لاعتمادها من مجلس الإدارة، وتقع على الإدارة التنفيذية تنفيذ هذه الاستراتيجيات بالإضافة إلى تطوير سياسات وإجراءات بشأن إدارة مختلف أنواع المخاطر.

تقوم الإدارة التنفيذية في "بيتك" باقتراح هيكل دائرة المخاطر ومهامها ومسئولياتها وسبل تطويرها، على أن يتم مراجعة هيكل هذه الإدارة ومهامها من قبل لجنة المخاطر تمهيداً لاعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

يقوم رئيس إدارة المخاطر برفع تقاريره مباشرةً إلى رئيس لجنة المخاطر.

التدقيق الداخلي

يمارس التدقيق الداخلي مهامه باستقلالية تحت إشراف رئيس التدقيق الداخلي لدى "بيتك"، بحيث تزود تلك المهام كلاً من المجلس والإدارة العليا، وأصحاب المصالح بتأكيد معقول بأن المنظومة والضوابط الإجرائية الرئيسية فعالة وملائمة، وتم الالتزام بها. حيث إن التدقيق الداخلي لديه حق الوصول إلى أية معلومات أو أي موظف في "بيتك" وكذلك لديه السلطة الكاملة لأداء المهام المسندة إلى التدقيق الداخلي ولكن ليس لموظف التدقيق الداخلي القيام بأية مسئوليات تنفيذية.

يتعين أخذ موافقة مجلس الإدارة عند تعيين رئيس التدقيق الداخلي، ويقوم بدوره برفع تقاريره إلى لجنة التدقيق والالتزام.

ويجب أن يستند نطاق وتفاصيل نظام الضوابط التنظيمية والإجرائية الفعالة على العوامل التالية: طبيعة وتعقيد الأعمال وثقافتها، حجم وتعقيد المعاملات؛ درجة المخاطرة، الدرجة المركزية وتفويض السلطة، مدى وفعالية تكنولوجيا المعلومات؛ ومدى الالتزام التنظيمي.

المسئوليات الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي هي كما يلي:

- التحقّق من كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية وتقييمها والتحقق من أن نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بالأمور المالية والإدارية تتسم بالشمولية ويتم مراقبتها ومراجعتها في الوقت المناسب.

- التحقق من أن السياسات الداخلية لدى "بيتك" تتوافق بشكل تام مع القوانين ذات الصلة، والسياسات والأنظمة والتعليمات.
- القيام بإجراءات الفحص الخاص بأنشطة وعمليات محددة ذات علاقة بالمركز المالي "بيتك"، وأنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر وغيرها.

كما يجب على "بيتك" عدم القيام بإسناد خارجي (Outsourcing) لأي من المهام الأساسية للتدقيق الداخلي، ويتعين أخذ موافقة بنك الكويت المركزي في الحالات التي يرى فيها "بيتك" إسناد بعض هذه الأنشطة لجهات خارجية، وعلى أن يكون ذلك لأغراض محددة ولفترة زمنية محدودة.

التدقيق الخارجي

يجب على المراجع الخارجي أن يفعل بيئة حوكمة سليمة تنعكس في السجلات والتقارير المالية لـ "بيتك"، ويتم اختيار مراجع حسابات خارجي ويعين من قبل المساهمين بناء على توصية من لجنة التدقيق والالتزام ومجلس الإدارة.

حيث يتعين على لجنة التدقيق والالتزام وضع المعايير المناسبة للتحقق من أن عملية التدقيق الخارجي تتم بالأسلوب الذي يحقق مبدأ التدقيق المزدوج (Dual Audit).

ويتعين على المدقق الخارجي تزويد لجنة التدقيق والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بنسخة من تقارير التدقيق، ويجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق والالتزام لمناقشة هذه التقارير وتحديد ما قد يكون من ملاحظات مهمة حولها، وتكون هذه الاجتماعات بحضور الإدارة التنفيذية. ويتعين على لجنة التدقيق والالتزام أن تجتمع مع المدقق الخارجي بدون حضور الإدارة التنفيذية مرة واحدة على الأقل سنوياً.

كما يلتزم مكتب التدقيق الخارجي بما تفرضه تعليمات الجهات الرقابية (بنك الكويت المركزي – هيئة أسواق المال – وزارة التجارة والصناعة)

ولا يجوز قيام المدقق الخارجي بتقديم خدمات تدقيق داخلي لـ "بيتك"، ويقوم "بيتك" بالتأكد من أن الأعمال الأخرى خارج نطاق التدقيق، ويجب أن يتم تدويره كل أربع (4) سنوات أو أقل.

لجنة التدقيق والالتزام

تُشكل لجنة التدقيق والالتزام من بين أعضاء المجلس وتضم على الأقل ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من أعضاء مجلس الإدارة من ضمنهم رئيس اللجنة، على أن يكون على الأقل عضوين من أعضاء لجنة التدقيق والالتزام حاصلين على مؤهلات علمية و/ أو خبرة عملية في المجالات المالية وتجتمع مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على طلب رئيس اللجنة أو العضوين الاخرين.

من مسئوليات لجنة التدقيق والالتزام ممارسة ومراجعة:

- نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي لـ "بيتك".
- القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.
- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية في "بيتك"، والتأكد من كفاية الموارد البشرية المخصصة للوظائف الرقابية.
- مراجعة البيانات المالية لـ "بيتك" قبل عرضها على مجلس الإدارة، بما في ذلك التأكد من كفاية المخصصات اللازمة.
- التأكد من التزام "بيتك" بالقوانين والسياسات والنظم والتعليمات ذات العلاقة.

يجب أن تتوفر لدى لجنة التدقيق والالتزام صلاحية الحصول على أية معلومات من الإدارة التنفيذية بالإضافة إلى حقها في استدعاء – من خلال القنوات الرسمية – أي موظف تنفيذي أو عضو مجلس إدارة لحضور اجتماعاتها.

وتقوم لجنة التدقيق والالتزام سنوياً بتقييم أداء رئيس التدقيق الداخلي ورئيس إدارة الالتزام الرقابي والتقارير ورئيس إدارة مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتحديد مكافاتهم، والاجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي مرة واحدة على الأقل في السنة وبدون حضور الإدارة التنفيذية.

إن مسئولية لجنة التدقيق والالتزام لا تغنى عن مسئولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يتعلق بالرقابة على كفاية أنظمة الرقابة الداخلية لدى "بيتك".

المحور الخامس: نظم وسياسة منح المكافآت

يشرف مجلس الإدارة على تصميم ومراقبة وتفعيل ومراجعة نظام المكافآت لـ "بيتك" للتأكد من أنه يعمل بالشكل المطلوب، وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بوضع التوجيهات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بجميع المسائل ذات الصلة بالمكافآت.

إن سياسة إدارة الرواتب ضمن سياسات الموارد البشرية في "بيتك" هي بمثابة سياسة المكافآت والتي تشتمل على جميع المتطلبات كما هو مذكور ضمن تعليمات حوكمة الشركات لبنك الكويت المركزي، وتشمل هذه السياسة جميع الجوانب والمكونات من المكافآت المالية مع الأخذ في الاعتبار تعزيز إدارة المخاطر في "بيتك"، ولقد تم تصميم السياسة لجذب الفنيين المؤهلين و أصحاب الخبرة.

لدى نظام المكافآت في "بيتك" مكونات تعويضية رئيسية وهي:

- مكافآت ثابته

- مكافآت المتغيرة، وتضم:
  - الحوافز على المدى القصير.
  - الحوافز طويلة الأجل.

المبادئ التوجيهية في إدارة المكافآت للإدارة العليا وهي:

- يجب أن يتم تعيين جميع العناصر على المستوى المناسب مع مراعاة ممارسات السوق ومؤشرات الأجور في السوق والمهارات المماثلة؛
- يجب استخدام المكافآت لتشجيع وتحفيز الأداء الفعال بصورة مستمرة؛
- ينبغي ربط المكافأة بالأهداف التجارية الرئيسية كما حددها مجلس الإدارة وكذلك ربطها بأداء "بيتك" والمدى الزمنى للمخاطر.
- أية مكافأة ينبغي أن تمنح لتحقيق مصالح المساهمين مع الإدارة العليا.

حيث لدى "بيتك" عملية إدارة الأداء لتقييم وقياس أداء الموظفين على جميع المستويات بموضوعية. وترتبط المكافأة المتغيرة مع الأداء. إن فلسفة "بيتك" لمكافأة الإدارة العليا تقوم على مكافأة الاداء الفعال المستمر.

ويقوم "بيتك" بالإفصاح، في التقرير السنوي، عن أهم جوانب سياسات ونظم المكافآت

مسئوليات منح المكافآت للجنة الترشيحات والمكافآت

تشكل لجنة للمكافآت من بين أعضاء المجلس تضم على الأقل ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين من ضمنهم رئيس اللجنة. حيث تشمل الوظائف الرئيسية للجنة الترشيحات والمكافآت على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- إعداد سياسة المكافآت ورفعها لمجلس الإدارة للموافقة والإشراف على تطبيقها.
- إجراء مراجعة دورية لسياسة منح المكافآت أو عندما يوصي مجلس الإدارة بذلك، وتقديم التوصيات إلى المجلس لتعديل/ تحديث هذه السياسة.
- إجراء تقييم دوري لمدى كفاية وفاعلية سياسة منح المكافآت لضمان تحقيق أهدافها المعلنة.
- تقديم التوصيات اللازمة للمجلس بخصوص كل ما يتعلق بالرئيس التنفيذي والموظفين الذين يقدمون تقاريرهم مباشرةً إلى الرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية من رواتب وحوافز ومكافآت ونظام خيار الأسهم وكذلك ترتيبات التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة. بالإضافة إلى إنجاز أي مهام أخرى ذات علاقة بالمتطلبات التنظيمية.
- حين يتم تقييم الحوافز التي اقترحها نظام المكافآت، يجب على اللجنة أن تعمل عن كثب مع لجنة المخاطر و / أو رئيس إدارة المخاطر.

المحور السادس: الإفصاح والشفافية

سياسة الإفصاح

يدرك "بيتك" أن نظام الإفصاح هو أداة فعالة للتأثير على سلوكه وحماية المستثمرين، وتعزيز ثقتهم في "بيتك"، وعلى "بيتك" تزويد مساهميه والمستثمرين بمعلومات دقيقة، شاملة، مفصلة، وفي الوقت المناسب، من الضروري أن تكون قادرة على تقييم أداء "بيتك"، واتخاذ قرارات فعالة.

ويلتزم "بيتك" بما يلي:

- التأكد من أن أصحاب المصالح لديهم الفرصة للوصول إلى المعلومات المتاحة خارجيا والصادرة عن "بيتك".
- توفير معلومات بالإفصاح في الوقت المناسب للسوق حول أنشطة "بيتك".
- قواعد ولوائح بنك الكويت المركزي، وتعليمات هيئة أسواق المال.

ويجب نشر المعلومات والبيانات الواردة في التقارير السنوية أو الربع سنوية على موقع الإنترنت لـ "بيتك"، وكذلك المحاضرات المقدمة من قبل الإدارة العليا، باللغتين العربية والإنجليزية.

ويلتزم "بيتك" بالإفصاح في الوقت المناسب والدقيق وطبقا لتعليمات هيئة أسواق المال لجميع المواد الصادرة وحسب السياسات المعتمدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- حصص الملكية المالية والتشغيلية.
- أهداف "بيتك".
- حصص الملكية الرئيسية.
- تفاصيل الإدارة، كبار المسئولين التنفيذيين ومكافآتهم.
- مواد المخاطر المتوقعة.

- مسائل جوهرية بشأن الموظفين وأصحاب المصالح، الخ.

كما اعتمد المجلس سياسة الإفصاح عن المعلومات بما في ذلك السياسات والإجراءات الواجب اتباعها من قبل "بيتك" للإعلان عن معلومات حساسة في السوق أو المساهمين ولأصحاب المصالح، وضمان وجود الضوابط المناسبة للكشف في الوقت المناسب والدقيق للمعلومات الأساسية المتعلقة بـ "بيتك" بما يتماشى مع اللوائح المحلية، والمعايير الدولية للتقارير المالية، ومتطلبات بازل وكذلك تعليمات حوكمة الشركات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

ويحتفظ "بيتك" بسجل إفصاح لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ويتضمن البيانات التي تطلبها الجهات الرقابية مع تحديثها بصفة دورية.

المجلس هو المسئول في النهاية عن ضمان سلامة ودقة ونزاهة المعلومات التي يكشف عنها وجود الضوابط والآليات اللازمة للتنفيذ السليم لسياسات وإجراءات الإفصاح. ويراقب المجلس الالتزام بسياسة الإفصاح وتتخذ إجراءات تصحيحية عند الضرورة.

لن يقوم "بيتك" بالإفصاح عن أية معلومات سرية أو خاصة في طبيعتها، حيث لا يمكن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعملاء، والمنتجات أو الأنظمة التي يمكن أن يكون لها تأثير مادي على استثمارات "بيتك" في تلك المنتجات أو النظم وتقديم تلك المنتجات أو أنظمة الأقل قيمة، وسيترتب على تلك المعلومات إضعاف الموقف لـ "بيتك"، يقوم "بيتك" بالإفصاح عن أية معلومات أو بيانات، والتي قد يكون لها تأثير سلبي على المركز المالي، لفئات معينة مثل المحللين الماليين والمؤسسات المالية أو غيرها، قبل الإفصاح عنه للجمهور.

المحور السابع: البنوك ذات الهياكل المعقدة

الاطلاع على الهيكل

يجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أن يكونوا على اطلاع كامل لهيكل العمليات الخاصة بـ "بيتك" والمخاطر المتعلقة بها.

بالإضافة إلى المعرفة التامة لهيكل مجموعة: "بيت التمويل الكويتي" وتنظيم المجموعة من حيث أهداف كل وحدة أو كيان والعلاقات الرسمية وغير الرسمية بين الوحدات والشركة الأم.

وجود مقاييس ونظم سليمة وفعالة للحصول على المعلومات وتبادلها بين كيانات المجموعة لإدارة مخاطر المجموعة ككل والرقابة الفعالة عليها. يجب على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية تقييم جميع المنتجات ومخاطرها من قبل كل كيان في المجموعة وعلى أساس كيانات المجموعة ككل.

تأسيس هياكل جديدة

وافق "بيتك" على سياسات قطاع الاستثمار لتأسيس هياكل جديدة:

- تجنّب بناء الهياكل المعقدة غير الضرورية.
- وجود إجراءات مركزية للموافقة والرقابة على تأسيس كيانات قانونية جديدة بناء على معايير محددة تشمل القدرة على الإشراف والوفاء بالمتطلبات اللازمة لاستمرارية كل وحدة.
- القدرة على استخراج معلومات حول هيكل "بيتك"، بما في ذلك نوع وميثاق وهيكل ملكية ونشاط كل كيان قانوني.
- ملاحظة المخاطر المقترنة بالهيكل المعقد بما في ذلك نقص شفافية مخاطر العمليات الناشئة من تداخل وتعقيد هياكل التمويل.

المحور الثامن: حماية حقوق المساهمين

يضمن المجلس حماية حقوق مساهميه بما في ذلك مساهمي الأقلية وكذلك أصحاب المصالح في "بيتك" في ضوء قانون النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية رقم (32) لسنة 1968 وتعديلاته، وتعليمات بنك الكويت المركزي عن حوكمة الشركات، ولائحة النظام الأساسي والسياسات الداخلية لـ "بيتك" والتي تشمل على ضوابط وأسس حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح والقوانين الأخرى ذات الصلة.

يلتزم "بيتك" بإعداد بيان بالجزاءات المالية وغير المالية التي تم توقيعها عليه خلال السنة المالية ويتم تلاوته في الاجتماع السنوي للجمعية العامة.

حقوق المساهمين

- حق النظر والمشاركة في القرارات المتعلقة بتعديل لائحة النظام الأساسي لـ "بيتك" وكذلك القرارات المتعلقة بالمعاملات غير العادية التي قد تؤثر على مستقبل "بيتك" أو أعماله التجارية كما في حالات الاندماج أو بيع جزء كبير من أصوله أو التنازل عن شركات تابعة له.
- حق المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية وإبداء الملاحظات والتوصيات (إن وجدت) بخصوص أية تحسينات مطلوبة.
- حق المساهمة في عملية اتخاذ القرار على أية تغييرات جذرية تجري في "بيتك".
- حق التعبير عن الرأي بخصوص تعيين أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة.

- حق الحصول على معلومات دقيقة وشاملة ومفصلة وكافية وحديثة لأغراض تقييم الاستثمارات واتخاذ القرارات السليمة بشأنها.
- حق استلام العائد على الأسهم وكذلك المشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية والتصويت على قراراتها.
- حق أصحاب الأقلية أو المساهمين الأجانب بأن يتم التعامل معهم بالمساواة، وأن يعطوا الفرص الكافية لمعالجة أية مخالفات أو أخطاء قد تنشأ فيما يتعلق بحقوقهم، هذا فضلاً عما تكفله القوانين واللوائح ذات الصلة للمساهم من حقوق.

مسئوليات المساهمين

- تأكد المساهمون من فعالية الرقابة على المدين.
- ينبغي على المساهمين ضمان توافر المعرفة عن "بيتك"، والاهتمام بمكونات "بيتك"، وأداء المجلس ولجانه، ويجب أن لا يقحموا أنفسهم مباشرة في شؤون "بيتك".
- يجب على المساهمين ألا يسعوا للوصول إلى معلومات حساسة عن "بيتك" والتي غالباً ما تكون غير متوفرة.

المحور التاسع: حماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح

أصحاب المصالح (عدا المساهمين) هي جهات ذات صلة تسهم في نجاح الكيان، ويدرك المجلس أن النجاح النهائي لـ "بيتك" هو نتيجة للجهود المشتركة للعديد من الأطراف بما في ذلك المودعين والمقترضين والموظفين والمستثمرين والأطراف الأخرى التي لديها علاقات تجارية مع "بيتك"، وتؤكد الإجراءات المتنوعة والسياسات والممارسات المتبعة في "بيتك" على أهمية احترام حقوق أصحاب المصالح وفقاً للقوانين ذات الصلة واللوائح والأنظمة.

يدعم المجلس، كجزء من نظام حوكمة الشركات ما يلي:

- احترام حقوق جميع أصحاب المصالح القانونية.
- ينبغي أن توجد آليات لتعزيز أداء أصحاب المصالح للمشاركة في عملية حوكمة الشركات، وفي عملية تشاورية لضمان اتباع نهج فعال ومسئول لإدارة "بيتك".

حقوق أصحاب المصالح

- حق الحصول على معاملة تضمن لهم العدالة والمساواة.
- حق الحصول على إفصاحات مباشرة وواضحة للمعلومات ذات الصلة.

تقييم الامتثال:

تعتبر لجنة الحوكمة مسئولة عن الحفاظ على هذا الدليل ومتابعة الامتثال لمحتوياته من خلال الأشخاص ذوي الصلة في "بيتك"، وقد تم نشر هذا الدليل على موقع البنك الالكتروني، كما أنه يخضع للمراجعة السنوية.

سيتم إلغاء جميع العمليات والممارسات التجارية التي يتم تنفيذها في أي من إدارات أو وحدات "بيتك" والتي لم تتقيد بأي من محتويات هذا الدليل، ما لم يتم تعديلها إلى حد الالتزام.

كما قامت وحدة الحوكمة في "بيتك" بإنشاء نظام لتحديد وقياس مدى الالتزام بهذا الدليل، سوف يتم إبلاغ لجنة الحوكمة عن أية مخالفة، والتي ستقوم بدورها بإبلاغ مجلس الإدارة عنها.

لم يقم "بيت التمويل الكويتي" بمخالفة أي من متطلبات هذا الدليل، وذلك منذ أن تم تطبيقه في يوليو 2013.